www.kassioun.org

1187

الاثنين 12 آب 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

دهاليز الكهرباء السورية تبتلع المليارات: ولكن من يدفع الثمن؟

[12]

الافتتاحية

سورية... الصفيح الساخن والفرصة التاريخية!

اكتملت عشرة أشهر ويزيد على العدوان «الإسرائيلي»/الأمريكي الإبادي المفتوح على غزة وفلسطين ككل. وبعد أن عمل الأمريكان بوقاحة وعلنية ضد أي حديث عن وقف إطلاق النار طوال الأشهر الخمسة الأولى، فإنهم واصلوا إصرارهم على استمرار المقتلة بعد ذلك، وإنْ بأساليب أكثر مواربة ونفاقاً، دفعتهم إليها عزلتهم الدولية، في هذه القضية على الخصوص. الأشهر الماضية الثقيلة أثبتت ما كانت قاسيون قد قالته بعد حوالي شهرين على 7 أكتوبر، في افتتاحيتها المعنونة «ما وراء غزة»، والتي قالت فيها: «إنّ المدى الزمني للمخطط الأمريكي في تفجير كامل المنطقة، ليس محصوراً بأسابيع أو أشهر، بل يتطلب فعلياً عدة سنوات. والحرب على غزة، وعلى فلسطين، ضمن هذا المخطط، ليست الغاية النهائية، بل هي أداة في رفع الحرارة ورفع التناقضات في مجمل المنطقة، لتسهيل الوصول إلى الغاية: الفوضى الشاملة». الرغبة الأمريكية في إطالة عمر الحرب في فلسطين، تصطدم بجدارين صلدين؛ فلا الأهداف الموضوعة تحققت، ولا الحفاظ على دائرة النار ومنع توسعها مضمون؛ ما ينتجه هذا التناقض بين الرغبة الأمريكية في إطالة عمر الحرب لتخدم إشعال الفوضى الشاملة الهجينة القائمة على تعزيز وتفجير الفوالق الداخلية، وبين الارتفاع اليومي للتصعيد الذي يهدد بالانتقال إلى مواجهات مباشرة مفتوحة مع الكيان، ومع الأمريكان، تتناقض جوهرياً مع مخطط الفوضى وفقاً للرؤية الأمريكية، يؤدي إلى نتيجة مباشرة هي: تضييق الآجال الزمنية المتاحة أمام الأمريكان لـ«ترتيب» المنطقة ضمن مخطط الفوضى.

يؤدي هذا الأمر إلى ما نراه من تسارع في تسعير الوضع داخل وحول مصر ولبنان وغيرهما من الدول على أمل الوصول إلى الانفجار الشامل الداخلي بأقرب وقت ممكن، وكذلك يفسر ما نراه من تسارع في العمل من تحت الطاولة بما يخص سورية، وضمن شعار «تغيير سلوك النظام» وضمن خطة «خطوة مقابل خطوة».

في هذا السياق بالذات، يتضح العمل الأمريكي المحموم على تعطيل وإعاقة وتأخير تسوية سورية– تركية برعاية أستانا، ودعم الصين، والدعم العلني لكل من مصر والسعودية «واللتان لطالما تحدثت قاسيون عن أنّهما جزء موضوعي من الدفع باتجاه هذه التسوية، وذلك قبل وقت طويل من إعلان أي من الدولتين رغبتها في دعم هذا المسار كما جرى مؤخراً»، ويتضح أيضاً حجم الإصرار الروسي والإيراني وحتى التركي على السير في هذه التسوية حتى النهاية، أي حتى تنفيذ 2254.

يظهر أيضاً معنى لا ورقة الدول الأوروبية الثَّمان، التي ما كانت لتصدر دون أمر عمليات أمريكي، هدفه النهائي هو تكريس تقسيم الأمر الواقع القائم في سورية، بل ومحاولة شرعنته. كذلك، يصبح أكثر وضوحاً، سلوك بعض المعارضة السورية التي ارتأت الارتماء نهائياً في حضن الغرب، شأنها في ذلك شأن تجار الحروب والمتشددين على الضفة المقابلة؛ بما في ذلك التطبيل لموضوع خطوة مقابل خطوة، ومحاولة اختراع آليات تنفيذية له بينها على سبيل المثال لا الحصر: فكرة «المجلس العسكري» ...

الوقت ليس ضيقاً أمام الأمريكان وحدهم، بل وهو ربما أضيق أمامنا كسوريين؛ فإلى جانب التداعي والسقوط الحر الذي تعيشه البلاد وأهلها، والذين بات نصفهم وربما أكثر خارجها، فإنّ منظومة إقليمية جديدة تتكون الآن، والنخب في النظام والمعارضة التي تتعلق بأحبال الهواء الغربية، لا تهدد مصيرها هي وحدها فحسب، بل وتهدد مصير سورية نفسها، وتخرب على سورية والسوريين فرصة ولادة جديدة قوية ما تزال قائمة حتى اللحظة، وطريقها واضح ولا طريق غيره: «2254 فقط ولا شيء غيره... كاملاً والآن!».

شؤون عمالية

إهمال وتقاعس بحقّ العمال السوريين في الخارج

02

ملف «سورية 2024»

توثيق «تطور» الموقف الأمريكي من وقف إطلاق النار

08

شؤون محلية

الزيتون محصول استراتيجي مهمل رسمياً

10

شؤون عربية ودولية

في «إسرائيل» رئيس الأركان يواجه مسلحين مدعومين من الحكومة!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

لقمة الفقراء في طاحونة الناهبين الكبار

عدم الرضا الواسع والمزاج والوضع العام لدى الفقراء هو في أسوأ حالاته، بسبب الوضع المعيشي المتدنّي جداً، والذي يسوء يوماً بعد يوم، فالجميع واقع في حيرة من أمره، كيف سيتدبر معيشة يومه وكيف سيدفع أجرة منزله الذي يُؤويه وأطفالَه، سواء كان يعمل بأجر أو حرفيّاً أو عاطلاً عن العمل؟ والأخير وضعُه لا يُحسَد عليه!

عند النزول إلى الأسواق وتريد شراء بعض مما تحتاجه -وهو عمل يومي لتأمين الحاجاتَ وبكميات قليلة جداً، أي الحاجة اليومية الضرورية فقط- تُصدَم بما هو معلَن من الأسعار، وعندما يريد الفقير الحصول على حقه من الخبز أيضاً، يُصدم للوقت الذي سيمضيه وقوفاً في الصف حتى يأتي دوره، والدور يعني ساعات طوال من الانتظار، ليحصل على ما قرَّرته له الحكومة من كمية قد لا تكفي حاجة عائلته، وفي حال أراد شراء الخبز من خارج الفرن فتلك الطامّة الكبرى حيث السعر عشرون ضعفاً للربطة الواحدة، وإن أراد راكب السرافيس الوصول إلى عمله إنْ وجَد سرفيساً، فإن الانتظار لوقت طويل سبيله الوحيد كي يصل إلى عمله، وقد يكلّفه الكثير من المال.

الأحاديث التي تدور بين الفقراء في هذه الازدحامات اليومية كثيرة ومتنوعة، ولكن القاسم المشترك بينها هو: أزماتهم المستعصية على الحلول منذ أمد بعيد، والتي يجري تعميقها وتوسيع دائرتها لتشمل كل شيء، وما يزيد الطين بلة، أو بشكل أدق ما يشعل الغضب أكثر، ويرفع مستوى التذمر وعدم الرضا الكلّي عند أغلبية الشعب السوري المكتوي بالنار الحارقة التي يعيشها، هو سلوك الحكومة اليومي تجاه ما يحتاجه من مواد، وجملة التصريحات التي يدلي بها أركان الحكومة والمعنيون مباشرة بحقوق المواطنين المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية وغيرها من القضايا التي يصعب تعدادها، والتي تستفز السامعين لها وتوترهم أكثر.

تلك التصريحات التي يُحمِّلون فيها الفقراء مسؤولية فقرهم، وأنّ سلوك الناس هو المسؤول عن كل ما يحصل لهم من أوجاع، كالقول مثلاً: «الناس يستهلكون الخبز أكثر من حاجتهم، وقد يقوم بعضهم ببيع ما لديه من خبز زائد».

التقنين الطويل للكهرباء سببه، مرة الأحوال الجوية بمختلف أوقاتها صيفاً أو شتاءً، أو تأخر وصول شحنات النفط بسبب الحصار الجائر والعقوبات، ومرة أخرى أن الناس يستهلكون الكهرباء «فوق حاجتهم الطبيعية».

الوقوف لساعات بانتظار السرفيس أو الباصات، لأنّ أصحابها يقومون ببيع المازوت، وبالتالي يقلّ عددها وينتظر الناس.

ما نود قوله: إنّ الحكومات المتعاقبة جميعها لا حلول لديها تقدّمها للناس، هَمّها الأساس هو: جمع مواردها عبر المراسيم والقرارات التي تحمّل الفقراء المزيد من الظلم وتقهرهم أكثر، حيث تنهب تلك الموارد بأشكال مختلفة من جيوب الفقراء، مهما اختلفت المسمّيات، بينما أولئك في الطرف الآخر العزيز على قلب الحكومات، فيعيثون فساداً في لقمة الفقراء عبر الاحتكار والنهب والفساد!

فهل يبقى الفقراء على حالهم أم سيغيّرون واقعهم؟ إنّ غداً لناظره لقريب.

إهمال وتقاعس بحقّ العمال السوريين في الخارج

لماذا ورغم إعادة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع أغلب الدول العربية التي يتواجد بها عمال ولاجئون سوريون وبكثرة، لم تقم الحكومة السورية أو اتحاد نقابات العمال بأي خطوات بهدف الدفاع عن العمال المهاجرين، ولم يقدموا أي حلول لمعالجة أوضاعهم ولا حتى من خلال التواصل مع باقي الاتحادات العربية العمّالية أو الوزارات المعنية بشؤونهم بتلك الدول؟

إما الطرد أو استغلال بأبشع الظروف

متابعة قضايا العمال السوريين في تلك الدول تؤكّد أنهم يتعرّضون إلى الاستغلال، من خلال فرض ظروف وشروط عمل لا إنسانية على العمالة السورية، ولكن الحكومة السورية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا تمتلك أي قاعدة بيانات حول أعداد هؤلاء العمال وعددهم وأماكن توزعهم وظروف معيشتهم، ولم تتخذ أي إجراءات لضمان عودة آمنة لمن يريد إلى داخل البلاد وحمايته من التشرد في حال تعرضه للطرد من البلدان المضيفة.

خاصة أن أغلب الدول المستضيفة للعمال السوريين بدأت بالتضييق على السوريين وباستخدام عدة وسائل، منها ما يتعلق بشروط الإقامة وكيفية الحصول عليها، مع العلم أنّ الغالبية من هؤلاء لا يستطيعون العودة إلى الوطن بسبب عدة ظروف منها ما ينتظرهم من بطالة وفقر وعوز، ومنهم من باعوا كل ما يمتلكون في الداخل حتى يجنوا ثمن فيزا إلى تلك الدول، فالعودة بخفي حنين بالنسبة لهم كارثة حقيقية تلحق بهم.

وغالبية وزراء العمل في الدول العربية على تواصل مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للبحث عن حلول لتخفيف الآثار الاقتصادية التي أثرت على اقتصاداتهم الوطنية جراء أزمة اللجوء السوري حسب زعمهم، وفي اجتماع مؤتمر العمل العربي في بغداد قبل أشهر تواصل عدة وزراء عرب مع مدير عام منظمة العمل الدولية جيلبرت هو نغبو، وطرحوا جملة من التحديات التي تواجه العمال في بلادهم والبرامج التي تستهدف العمالة السورية في سوق العمل.

على سبيل المثال تحتضن مصر 1,5 مليون سوري، معظمهم وصلوا بعد انفجار الأزمة السورية عام 2011 ومعظم السوريين يحملون تأشيرات سياحية أو دراسية لا تخولهم دخول سوق العمل، وهذا دفع الكثير منهم إلى الانخراط بسوق العمل غير الرسمي «المخالف»، الذي يشكل نحو 58% من الاقتصاد المصري. أجور هذا السوق أقل وساعات العمل فيه أطول، ويفتقد إلى القوانين التنظيمية، ويسود فيه الاستغلال من قبل أصحاب العمل.

كما يواجه العديد من السوريين مصاعب كثيرة من أجل تجديد إقامتهم بسبب قوانين الهجرة المجحفة، التي تُلزمهم دفع الرسوم الإدارية بالعملة الأجنبية. عالقون بين مطرقة قوانين الهجرة والعمل وسندان الأزمة الاقتصادية، يجد العديد من السوريين أنفسهم محاصرين في أوضاع قانونية واقتصادية محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد.

قانونياً

إنّ سورية يحقّ لها قانوناً متابعة قضايا العمال السوريين في الخارج وما يتعرضون له من انتهاكات حسب الولاية القانونية للقانون السوري على كل سوري مقيم خارج سورية، بناءً على الصلاحية الشخصية للقانون السوري. وسورية من الدول الموقّعة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وتتضمن الاتفاقيات التي أبرمتها سورية مع بعض الدول المجاورة، وفي مجملها، تنظيم الوضع القانوني للعمال السوريين المهاجرين إلى تلك الدول، والعكس أيضاً، بالنسبة للعمال القادمين منها إلى سورية، وهي حالة نادرة.

وقد قعّت الجمهورية العربية السورية العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية والأجنبية من أجل تجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل مع الدول العربية: «الإمارات العربية المتحدة – البحرين – الكويت – مصر – لبنان – تونس – الجزائر – السودان – الأردن – سلطنة عمان – قطر – المغرب» ومع الدول غير العربية: «أوكرانيا – بلغاريا – بولونيا – روسيا الاتحادية – بيلاروس – قبرص – باكستان – إندونيسيا – إيران – تركيا – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – مالطا – أرمينيا – ماليزيا – إيطاليا».

أمّا بشأن اتفاقيات إعادة المهاجرين وإعادة قبولهم، فقد وقعت سورية اتفاقيات بهذا الشأن مع كل من الدول الآتية: «اليونان، قبرص، تركيا، إيطاليا، رومانيا، الباكستان، روسيا الاتحادية، الأردن، اليمن».

وتنظم تلك الاتفاقيات الإجراءات الأصولية لإعادة المهاجرين، وإعادة قبولهم بما لا يخالف الالتزامات الدولية.

البطالة والاستقرار الاجتماعي

البطالة هي ظاهرة اجتماعية اقتصادية يتسم بها النظام الرأسمالي، وهي نتيجة لاختلال التوازن في سوق العمل بين طالبي العمل وفرص العمل المتاحة في هذا السوق. وتنتشر بشكل أساسي بين فئات الشباب القادرين على العمل، لذا تعد البطالة من القضايا الكبرى التي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع. وتطلق على مجموعة من الأفراد في المجتمع الذين لم يحصلوا على أيّ عمل أو وظيفة ضمن مجال اختصاصهم، أو خبرتهم، مما يؤدي إلى عدم تحقيقهم لأيّ قيمة من قيم الدخل، كما عرفت البطالة أيضاً بأنّها حالة يعيشها الفرد الذي لا يجد عملاً مع محاولته الدائمة في البحث عن عمل.

■ نبيل عكام

اعتبرت منظمة العمل الدولية أنّ العاطل عن العمل هو كلّ فرد قادر على العمل ويبحث عنه بأجر ضمن مستوى يلبّي معيشة مقبولة، في عمر محدَّد وراغب فيه، ولكن دون جدوى. ويقاس معدل البطالة بأنه النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل، من إجمالي قوة العمل العاملة، والقادرة على العمل في سوق العمل.

ومن أسباب البطالة: – تدني فرص العمل المتاحة في سوق العمل والتي لا تتناسب مع قوة العمل الداخلة إلى السوق. – الخلل في السياسات التعليمية ومخرجاتها وسوق العمل، نتيجة انتهاج سياسات اقتصادية بعيدة عن مصالح المجتمع. وقد ساهمت السياساتُ الاقتصادية التي انتهجت منذ الثمانينيّات من القرن الماضي، وتدمير الكثير من المنشآت الاقتصادية الإنتاجية للقطاع الخاص وقطاع الدولة في البلاد وهدم البيوت والمؤسسات، وتشريد ملايين السوريين خلال انفجار الأزمة، في ارتفاع أشدّ وأسرع بنسب البطالة التي كانت في ازدياد قبل انفجار الأزمة.

يعتبر نظام تعويض البطالة من الآليات المتبعة في النظم الرأسمالية في المراكز وبعض الأطراف، بعد أن أصبحت البطالة تشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي فيها، في محاولة منها لخلق توازن ما بين حاجات التنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي. وهو يستند في صياغته المحلية إلى شرائع وقوانين دولية، وكانت منظمة العمل الدولية قد أوصت أن تضع كل دولة نظاماً فعالاً للتأمين ضد البطالة عن طريق مؤسسة حكومية تقوم بدفع تعويضات للعاطلين عن العمل.

في أكثر البلدان تعويض البطالة هو جزءٌ من أنظمة الضمان الاجتماعي، من خلاله تغطي الحكومة الأفراد الذين فقدوا عملهم أو الذين دخلوا سوق العمل ولم يتوفّر لهم العمل الملائم لقدراتهم واختصاصهم، وهو تعويضٌ إلزامي، حيث يتم تخصيص جزء من اشتراك العامل التأميني، خلال فترة وجوده على رأس عمله، إضافة إلى نسبة من حصة رب العمل سواء قطاع دولة أو قطاع خاص، على أن تقوم وزارة العمل بدفع تعويضات شهرية لمن فقد عمله، أو للأفراد الذين يدخلون سوق العمل ولم يحصلوا على فرصة العمل التي تناسب قدراتهم واختصاصهم أو معارفهم خلال فترة محددة. ويكون هذا التعويض راتباً شهرياً يكفي لتغطية احتياجات الحد الأدنى لمعيشة العامل وعائلته طوال فترة تعطّله عن العمل حتى يعود إلى العمل. وكذلك أيضاً الأفراد الذين يدخلون سوق العمل بعد انتهاء تأهيلهم، فإنهم أيضاً يحصلون على ذلك الحد الأدنى من المعيشة، وتعطى هذه التعويضات وفق نظام محدَّد وواضح للعمّال المسجّلين بسبب البطالة، بحيث يحصل المتعطل عن العمل عليه بطريقة سهلة وبعد تعطله مباشرة. على اعتبار هذا الشكل جزءاً من الضمان الاجتماعي. وإذا نظرنا إلى الرواتب والأجور التي يتقاضاها عمالنا من هذا المنظور فهي لا تصل إلى مستوى تعويض البطالة الواجب من الحكومة تأمينه للعاطلين عن العمل.

الطبقة العاملة

المغرب: إضراب عمال النظافة

توصلت الأطراف المعنية بأزمة النفايات بمدينة الفنيدق إلى اتفاق لإنهاء الإضراب، في نهاية يوم الثلاثاء السادس من آب الجاري، ينص على إنهاء الإضراب وعودة العمّال إلى استئناف عملهم، مع تعهد الشركة بعدم اقتطاع أجرة يوم الإضراب، وعدم تجاوز اليوم الأول من كل شهر كأجل أقصى لدفع الأجور، مع النظر في تبعات تأخر دفع الأجرة وما يترتب عليه. وحضر هذا الاجتماع ممثل عن السلطة المحلية، ومدير شركة ميكومار، ورئيس نقابة العمال ونائبه. هذا وقد خاض عمال النظافة في شركة «ميكومار» التي تعمل في قطاع النظافة بمدينة الفنيدق المغربية، إضراباً عن العمل واحتجاجات متواصلة منذ بداية الشهر الجاري بسبب تأخر رواتبهم ومستحقاتهم الشهرية، وصادف حدوث هذا الاحتجاج مع تواجد الملك محمد السادس بالمنطقة حيث يقضي عطلته الصيفية.

الأرجنتين: إضراب عمال مصانع زيت فول الصويا

أفاد اتحاد عمال صناعة البذور الزيتية في بيان بأنه «بدأ إضراب مشترك في جميع مصانع زيت فول الصويا في البلاد، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق في المفاوضات الجماعية بشأن الأجور». وبدأت النقابتان اللتان تمثلان عمال مصانع زيت فول الصويا، في اثنتَين من أكبر مراكز فول الصويا المعالج في العالم، إضراباً عن العمل بسبب نزاع على الأجور يوم الثلاثاء 6 آب الجاري بعد اجتماع مع شركات القطاع للمطالبة بزيادة رواتب عمالها. وأشار سكرتير اتحاد عمال صناعة الصويا في الأرجنتين لرويترز إلى أنّ العمال سيواصلون الإضراب إذا لم يتم التوصل مع الشركات إلى اتفاق مُجزٍ. وتعدّ الأرجنتين القوَّةَ الزراعية الكبرى، ومورداً عالمياً لمشتقات البذور الزيتية، والتي تستخدم على نطاق واسع في مختلف الصناعات لمنتجات تتراوح من الأغذية إلى الديزل الحيوي.

المملكة المتحدة: عمّال مصنع شفرات الرياح يحصلون على صفقة أجور

تمّ إلغاء الإضراب عن العمل لعمال مصنع شفرات الرياح البحرية التابع لشركة سيمنز جاميسا، حيث حصل اتحاد العمال «يونايت» في المملكة على زيادة في الأجور بنسبة 8،4%. وكان من المقرَّر أنْ تبدأ الإضرابات بعد اكتمال التصويت الذي بدأ في 24 تموز، وهو ما كان ليؤثر على العمليات في مصنع شفرات هال ويسبب تعطيلاً لبناء مزارع الرياح البحرية. وفقاً للنقابة. تمكنت النقابة من خلال المفاوضات مع شركة سيمنز جاميسا، من تأمين صفقة أجور وافقت عليها غالبية العمال في مصنع هال، والتي تتضمن زيادة بنسبة 4،5% لعام 2024 و3،9% لعام 2025. وقال اتحاد يونايت في 5 آب: «تم تأمين الصفقة دون الحاجة إلى إجراء الإضراب بعد مفاوضات بنّاءة مع الشركة».

الهند: تلبية مطالب عمّال الصرف الصحي

أنهى عمّال الصرف الصحي في مدينة بانشكولا إضرابهم عن العمل بعد مفاوضات عقدها مسؤولو نقابة صفاي كارامشاريس والمؤسسة البلدية يوم الثلاثاء 6 آب. وقال عمدة المدينة إنّ عمال الصرف الصحي سينهون إضرابهم ويستأنفون العمل من يوم الثلاثاء نفسه. حيث تم التوصل مع النقابة إلى إجماع بشأن العديد من القضايا. وكان العمال قد طالبوا بسداد متأخرات الرواتب المعلقة من تشرين الثاني 2017، وطالب اتحاد العمال أيضاً بمنحة دراسية لأطفال العمال الذين يحصلون على أكثر من 60% من العلامات. في الاجتماع، تقرر أيضاً أنه إذا توفي أيّ موظف أثناء عمله، فيجب توفير وظيفة لأحد أفراد أسرته في قائمة الشركة في الهيئة المدنيّة. سيتمّ دفع مبلغ إلى جانب رواتب عمال النظافة كل شهر لشراء الصابون والزيت.

النقابات العمالية في الميزان

تنشر «قاسيون» الجزء الثالث والأخير من تقرير منظمة العمل الدولية حول مستقبل النقابات العمالية، حيث يركز القسم الأخير على واقع العمالة غير المنظمة وكيفية ضمان حقوقها بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجه النقابات بعملية تنظيمها للعمال غير المنظمين في أماكن عمل واحدة تجمعهم.

■ محرر الشؤون العمالية

العمل والنقابات في الاقتصاد غير النظامي

ظهرت فكرة الاقتصاد غير النظامي في السبعينيات كمفهوم لوصف العمل غير المنظم وغير المحمي في العالم النامي. وقد أدت الاتجاهات الحديثة لإضفاء الطابع العرضي على العمل وعلاقات العمل غير القياسية إلى التوسع في الاقتصاد غير النظامي فيما تجاوز العالم النامي. وتمتلك العديد من البلدان المتقدمة «اقتصاد ظل» توجد فيه عمالة غير مسجلة وغير محمية «درسها الفريق الدولي المعني بالتقدم الاجتماعي». وتعرّف منظمة العمل الدولية الاقتصاد غير النظامي على أنه «كلّ الأنشطة التي يقوم بها العمال والوحدات الاقتصادية التي لا تغطيها الترتيبات الرسمية على الإطلاق – بموجب القانون أو عند التطبيق – أو لا تغطيها بصورة كافية». وعوضاً عن التقسيم إلى عالَمين منفصلين، غالباً ما يكون العمل النظامي وغير النظامي مترابطَين، كما لو كانوا على منحدرٍ شديد الانحدار مع وجود بعض مسارات الصعود والعديد من احتمالات الانحدار ويعد ذلك أمراً مهماً إذا أردنا أن نفهم التنظيم الجماعي للعمال والانضمام إلى النقابات عبر التقسيم إلى قطاعين النظامي وغير النظامي.

يقسم التقرير العمالة غير المنظمة إلى ثلاث مجموعات هي:

1– العمال الذين يعملون من المنزل. 2– جامعو القمامة. 3– الباعة الجوّالون.

وذلك استناداً إلى نتائج دراسة شملت عشر مدن في أربع دول «الهند وغانا وبيرو وتايلاند».

يمثل العمال الذين يعملون من المنزل في هذه الدول أكبر مجموعة. وتتكون هذه المجموعة التي غالبيتها من النساء من العمال المتعاقدين، أو من يعملون لحسابهم في مجال التصنيع وتعبئة التبغ والملابس، والحرف اليدوية والإلكترونيات وقطع غيار السيارات والمستحضرات الطبية، وفي العمل المكتبي وفي توفير خدمات الغسيل وتصفيف الشعر والتجميل. وبالنسبة لهؤلاء العمال فإن منازلهم هي مكان العمل؛ وبذلك يعتبر المنزل والبنية التحتية المياه والكهرباء عناصر ضرورية كما هو الحال بالنسبة للنقل والحماية من ممارسات سلاسل القيمة الاستغلالية.

ويمثّل الباعة الجوّالون ثاني أكبر مجموعة. وتتمثل مشكلتهم في إيجاد أماكن آمنة للبيع والتخزين والحماية من المضايقات والرشوة والتجريم.

أما ثالث أكبر مجموعة فهي مجموعة جامعي القمامة، والذين يتمثل عملهم في جمع وتصنيف القمامة، واستخراج المواد التي يمكن إعادة استخدامها، والتي يمكن إعادة تدويرها. وهم يتعرضون إلى مخاطر صحية كبيرة، ويزيد من سوء الوضع عدم قدرتهم على الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

هناك مشكلة مشتركة بالنسبة لهذه المجموعات الثلاث؛ وهي أنها تميل إلى أن تقع تحت سطوة ذراع القانون العقابية لكنها خارج بسطة ذراع حماية القانون. وينطبق ذلك بصفة خاصة على العمال المهاجرين غير المسجلين بينهم. وتتمثل المشكلة المشتركة بين المجموعات الثلاث في الاعتراف بحقّهم في الهوية والكرامة كعمال، والحق في تكوين الجمعيات وحق التمثيل في عمليات وضع السياسات ذات الصلة. وقد تم الاعتراف بذلك. وبالرغم من أن جميع الوظائف في الاقتصاد غير النظامي ليست بوظائف غير آمنة وبأجور منخفضة، فإنّ الميزة المشتركة هي أنها لا توفر حماية اجتماعية مضمونة بالقانون أو مزايا العمل أو تعويضات عن فقد الوظيفة؛ ويفتقد العديد من العمال الذين يعملون في هذه الوظائف إلى حرية تكوين الجمعيات وإلى حقوق التفاوض الجماعي. وفي حين نجد أنّ هناك درجة من درجات الاقتصاد غير النظامي داخل البلدان الصناعية، فإنّ الاقتصاد السائد في العديد من البلدان منخفضة الدخل، وأغلبها بلدان زراعية، «هو الاقتصاد غير النظامي».

تمثل المحاولات الفاشلة لجمع المستحقّات من الأشخاص الذين لا يمتلكون إلّا القليل الذي يمكنهم ادّخاره إحدى المشكلات المتكرّرة في عملية تنظيم العمالة في الاقتصاد غير النظامي

توجد علاقات العمل القياسية والرسمية لكنها مقصورة على القطاع العام الذي اعتاد على أن يتضمن الخدمات الأساسية وأجزاء من قطاع التصنيع. ويؤدي انكماش القطاع النظامي العام إلى ضرورة سعي النقابات إلى الحصول على قاعدة عضوية أكبر.

لقد تجاهلت النقابات العمالية أو قلّلت من شأن القطاع غير النظامي لفترة طويلة، معتبره إيّاه ظاهرة عابرة من الصعب تنظيمها. وفي بداية الأمر، كانت استجابة النقابات لتصاعد القطاع غير النظامي تتسم بالرفض؛ كما أظهرت العديد من النقابات العمالية الأوروبية عندما واجهت صعود الوكالات المؤقتة والعقود المؤقتة والعمل بدوام جزئي. ولكي تظل النقابات العمالية ذات أهمية، سينبغي عليها أن تتواصل مع العمالة غير النظامية. وأوضحت الدراسات الاستقصائية التي أجريت في غانا ونيجيريا وناميبيا وجنوب إفريقيا وزيمبابوي وزامبيا مدى الحاجة الملحّة إلى قيام النقابات العمّالية بتنظيم العمالة غير النظامية.

وفي السنوات الأخيرة، بذلت النقابات جهوداً وهناك نماذج مشجّعة للنقابات.

أولاً– وضع النقابات ومستقبل العمل ليس في إفريقيا فحسب، فقد وصلت إلى أساليب تمكنها من التنظيم أو المساعدة على تنظيم العمال في القطاعات غير النظامية وخاصة في مجال النقل والسياحة والأمن وفي مجال التنمية، ولن يكون تنظيم العمالة غير النظامية بالمسألة السهلة.

ففي ظل عدم توافر مكان عمل قياسي يمكن أن تتجمّع حوله عملية التنظيم، يوجد العديد من العمال غير النظاميين في أماكن عمل متفرّقة أو منفردة أو في منازلهم أو في حالة تنقّل دائم. الباعة الجوّالون وجامعو القمامة وسائقو الدراجات وسائقو سيارات الأجرة، وفي ظل غياب علاقة عمل أو حيثما لا توجد علاقة بصورة مُقنعة، فإنّ معظم العاملين خارج الإطار القانوني للعمل وحقوق النقابات تكون حقوقهم مغيَّبة. علاوة على ذلك، غالباً لا يوجد صاحب عمل يمكن التعامل معه لأغراض التفاوض الجماعي.

أينما تواجدت علاقة عمل، بالنسبة للعمالة اليومية على سبيل المثال في مجال الزراعة أو الإنشاءات أو عمّال الملابس الجاهزة من المنزل، فإنّ أماكن العمل دائماً ما تكون متفرّقة وصغيرة «ومختفية» في منازل منفردة، بحيث يفتقر العاملون إلى القوة التي تمكنهم من مواجهة أصحاب العمل، والذين يعملون في الغالب من خلال «وسطاء» يتّسمون بالقسوة. وليس من السهل التضامن مع العمّال الذين يعملون لحسابهم الخاص، الذين يتنافسون بعضهم مع بعض للفوز بالعقود والعملاء. ويمكنهم التجمع لأسباب معينة، مثلما يفعلون عندما يريدون تحدّي السلطات أثناء الأزمات. لكن غالباً ما تكون وحدة الغرض والعمل الجماعي قصيرة الأمد وهشّة. ويتطلب هذا بناء منظمة دائمة وتوفير مساعدة وقيادة ودعم من النقابات العمّالية القائمة ومن الرعاة.

يمثّل العمّال المهاجرون إحدى المجموعات الكبرى أيضاً للعمالة غير النظامية. وغالباً ما يكونون غير مسجَّلين، ويريدون العمل «دون أن يلتقطهم الرادار»، لذلك فهم يعانون بصفة خاصة من انعدام الأمن، وهم عرضة للاستغلال والمضايقات ولا تناسبهم دائماً الثقافة التقليدية للنقابات.

وأخيراً، تمثل المحاولات الفاشلة لجمع المستحقّات من الأشخاص الذين لا يمتلكون إلّا القليل الذي يمكنهم ادّخاره إحدى المشكلات المتكرّرة في عملية تنظيم العمالة في الاقتصاد غير النظامي. وهناك حدود لاستراتيجيّة الدعم المتبادل داخل الحركة النقابية الكبرى بالرغم من أنّ هناك أمثلة ملحوظة لنقابات المعلمين، التي تعتبر الأفضل حظاً، والتي تشارك في إنشاء نقابات في القطاع غير النظامي في غانا وسيراليون.

فرض منطق الجباية بالقوانين!

للأسف أصبح هدف المشرع من خلال إقرار بعض القوانين هو مجرد تحصيل مبالغ من المواطنين وإرهاقهم بضرائب جديدة، أو زيادة في نسبة ضرائب سابقة، دون النظر إلى الآثار القانونية والاجتماعية التي تسببها تلك القوانين، وما تتركه من آثار سلبية، خاصة على النشاط الاقتصادي.

فبعد ثلاث سنوات من إصدار القانون رقم 15 للعام 2021 الخاص بالبيوع العقارية، والذي حدد الضريبة على البيوع العقارية استناداً إلى قيمتها الرائجة، التي تحددها لجان مختصة تستند إلى بيانات وتخمينات رقمية ومؤتمتة، حيث تم وفق القانون تحديد سعر المتر المربع للعقار السكني والتجاري في جميع المدن والمناطق والبلدات عبر لجان مختصة، وتم تثبيت هذه القيم في نظام مؤتمت لتكون مرجعاً عند تحديد الضريبة على البيع وفق النسب الضريبية الواردة في القانون، من خلال ربط عقود البيع مع القيمة الرائجة للعقارات والمسجلة في بيانات مؤتمتة مُسبقاً.

عدة لجان!

أقر القانون ثلاث لجان مهمتها وضع الخرائط والتقييم العقاري، حيث تشكل بقرار من الوزير لجان لتقدير القيمة الرائجة للوحدات العقارية. اللجنة المركزية مهمتها الإشراف على تقدير القيم الرائجة للعقارات من قبل اللجان الرئيسية المشكلة في كل مديرية مالية محافظة واعتمادها، والتي بدورها تقوم بالإشراف على عمل اللجان الفرعية والموافقة على نتائج أعمالها.

ويحقق تطبيق هذا القانون زيادة في الإيرادات الضريبية للخزينة العامة بما يتلاءم مع الأرباح التي تتحقق من عمليات البيع العقاري بمختلف أنواعها وأشكالها حسب نص القانون.

الهيئة العامة للضرائب والرسوم صرّحت أن القانون يضمن تحقيق مستوىً عالٍ من الشفافية والدقة بالتحصيل الضريبي، بشكل يميز بين ما هو مطلوب ضريبياً على بيع العقار باهظ الثمن ومنخفض الثمن، ما يحقق عدالة في التكليف الضريبي بين أصحاب العقارات الرخيصة وأصحاب العقارات مرتفعة الثمن، وبين ما هو سكني وما هو تجاري. الكل يدفع الضريبة العادلة وفق قيمة عقاره بما يحفظ حق الأفراد وحق الدولة.

ارتفاع مستمر بنسب الضرائب!

واللافت في القانون أن اللجان المذكورة تقوم كل ستة أشهر بإعادة تقييم، أو تصويب كما تسميها، للقيم الرائجة للعقارات، والتي تأتي كل مرة بزيادة في القيم الرائجة، وفي ارتفاع مستمر دون النظر إلى المبلغ الحقيقي للمبيع، والذي يأتي عادة حسب حركة السوق العقارية وما يطرأ عليها من تقلبات، قد تؤدي بأغلب الأحيان وخاصة في هذه الظروف إلى انخفاض في أسعار العقارات، لتبقى تلك القيم التي تسعر وفقها الدوائر المالية بعيدة عن واقع السوق في أغلب الأحوال، حيث تلخص هدف القانون بتحصيل أكبر مبلغ من الضريبة قدر الإمكان فقط، عكس ما روّجت له الهيئة العامة للضرائب والرسوم على أنه يحقق العدالة الضريبية!

نفّذ ثم اعترض!

والجدير بالذكر أنه يحق للمكلف الاعتراض على القيمة التخمينية للدوائر المالية، لكن بشرط تسديد مبلغ الضريبة أولاً قبل تسجيل اعتراضه، الذي ترسله الدوائر المالية إلى المديرية العامة للضرائب والرسوم لدراسته خلال مهلة 30 يوماً من انتهاء المهلة المحددة للاعتراض، وهذا يعني على أرض الواقع إهدار مزيد من الوقت والجهد، يصل إلى شهرين على أقل تقدير، والذي يؤثر على عملية البيع نفسها وتوقفها وإفشالها نتيجة الانخفاض المستمر واليومي بقيمة العملة، وعلى عكس ما تطلبه عادة تلك المعاملات من سرعة بإنجازها!

في حال تراجع البائع والشاري عن عملية البيع اعتبرت الدوائر المالية ذلك بمثابة البيع المنجز وبالتالي تفرض عليه ضريبة وكأن العملية قد تمت

ممنوع التراجع عن البيع...!

والمضحك المبكي أكثر، والذي يوضح أن هدف القانون تحصيل الأموال فقط، من جيوب المواطنين، أنه في حال تراجع البائع والشاري عن عملية البيع اعتبرت الدوائر المالية ذلك بمثابة البيع المنجز، وبالتالي تفرض عليه ضريبة وكأن العملية قد تمت!

وفي حال تأخر المكلف بدفع الضريبة لمدة 30 يوماً تفرض بحقه غرامة قدرها 10% من قيمة الضريبة المفروضة، وأغلب حالات التأخر تكون لسبب ليس للمكلف أو لمعقب المعاملات يد به!

مخالفة قواعد ونصوص قانونية أساسية!

كما فرض القانون ضريبة على عقود الهبة، التي من المفترض أنها تكون من دون عوض، وخفض نسبتها بين الأصول والفروع والأزواج فقط، فيما اعتبر أن الهبة خارج هذه الأطراف بمثابة عملية بيع وتخضع للضريبة ذاتها، وبذلك يكون قد نسف مبدأ الهبة المنصوص عليها في القانون المدني، وتدخّل في إرادة أطرافها بشكل يخالف مبدأ قانوني أساسي وهو مبدأ العقد شريعة المتعاقدين!

تعدٍّ على صلاحيات القضاء!

والأخطر في القانون أنه تدخل في اختصاص السلطة القضائية ومنع المحاكم من إعطاء أحكام قطعية بتثبيت عمليات البيع والشراء، إلا إذا أرفق المتداعون إشعاراً بتسديد مبلغ الضريبة المتوجبة على العملية موضوع النزاع في الدعوى!

وقد خلط المشرع بين حق وزارة المالية في تحصيل حقوقها، وبين وظائف القضاء ووزارة العدل والإدارة المحلية التي يتبع لها السجل العقاري في تسليم الأحكام القضائية لأصحابها، وفي تسجيل وتوثيق الحقوق العينية!

محاباة لأصحاب الأرباح!

واللافت في القانون أيضاً أنه استثنى شركات مشاريع التطوير العقاري، المرخصة وفق أحكام قانون التطوير العقاري النافذ، من تطبيق هذا القانون، حيث بقيت أنشطتها وبيوعها خاضعة لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم /24/لعام 2003 وتعديلاته!

ولم يحقق القانون كما وعدتنا الهيئة العامة للضرائب والرسوم بزيادة في الإيرادات الضريبية للخزينة العامة نتيجة لحالة الركود في الأسواق، والتي يعد القانون أحد أسبابها، ولم تعد بالنفع العام على المواطنين، ولم تنعكس إيجاباً على الخدمات المقدَّمة لهم، بل زادت من التعقيد والروتين في المعاملات!

الجدير بالذكر أنه في بعض دول العالم تعفي الدولة المتعاملين من دفع الضريبة إذا كان المنزل قد اشتري بقصد السكن، أو إذا كان المواطن لا يملك منزلاً سواه، ولكن المشرع في سورية لم يفرق بين تاجر البناء، الذي عادة ما يتهرب من دفع الضريبة ويلقيها على عاتق الشاري، وبين من يبيع ويشتري بقصد السكن وليس التجارة، بل على العكس، فقد أعفى شركات التطوير العقاري كما ذكرنا من دفع الضريبة!

توثيق «تطور» الموقف الأمريكي من وقف إطلاق النار

تتبنى وسائل إعلامٍ عديدة حول العالم، بما فيها وسائل إعلام عربية، مقولةً مفادها، أنّ الولايات المتحدة تعمل حقاً على الوصول إلى وقف إطلاق نار على غزة، ولكنّ من يمانع ذلك هم «الإسرائيليون»، ونتنياهو خاصة. ولاستكمال هذه المقولة، يجتهد «المحللون» في إبراز التناقضات والتباينات بين نتنياهو وبايدن وبين السياسة «الإسرائيلية»، والسياسة الأمريكية.

■ مركز دراسات قاسيون

ليس من الصعب الوقوف على حقيقة الأغراض السياسية وراء هذا النوع من المقولات، ولكنّ إبرازها، وتحييد الأوهام حول الأمريكي وسياساته، يتسم بأهمية خاصة في إدارة الصراع والنضال في المنطقة بأسرها، وفي توقع آفاقه ومآلاته.

في هذه المادة، سنحاول توثيق الموقف الأمريكي من حرب الإبادة الجماعية التي يخوضها الكيان ضد الشعب الفلسطيني بدعمٍ أمريكي مطلق، وخاصة في مسألة «الموقف من وقف إطلاق النار»، وذلك على ثلاثة محاور:

المحور الأول: التصريحات «وسنوثق فيه التصريحات الأمريكية بما يخص وقف إطلاق النار، وتحولات تلك التصريحات عبر الأشهر العشرة الماضية».

المحور الثاني: الموقف في الأمم المتحدة «وسنوثق فيه باختصار المواقف التي اتخذتها واشنطن في كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي حول المسألة خلال هذه الفترة».

المحور الثالث: حزم المساعدات «وسنوثق فيه باختصار، حزم المساعدات العسكرية وغير العسكرية التي خصصتها واشنطن للكيان خلال هذه الفترة».

في هذا العدد من قاسيون، سنغطي المحور الأول، وسنترك المحورين الثاني والثالث والخلاصات إلى العدد القادم...

أساس ضروري

قبل الانتقال إلى المحور الأول، لعله من المفيد وضع ما سيتم تقديمه ضمن المحاور الثلاثة في سياقٍ عامٍ واحد يسمح بقراءةٍ من زاوية أوسع للتصريحات والمواقف التي سنقتبسها. ولعل اقتباساً من افتتاحية قاسيون المنشورة قبل ثمانية أشهر، بعنوان «ما وراء غزة»، يمكنه أن يؤسس لهذا السياق:

«أهمّ استنتاج يمكن تثبيته بخصوص الإدارة الأمريكية للمعركة، هو أنّ المعركة المطلوبة أوسع بكثير من حدود قطاع غزة، ومن حدود فلسطين؛ وشعارات «لا لتوسيع الحرب» بالتوازي مع «لا لوقف إطلاق النار»، المقصود منها هو بالضبط: منع حرب مباشرة بين الكيان وعدة دول في المنطقة، بمقابل ضرورة توسيع الحرب على شكل فوضى شاملة تشمل الإقليم بأسره. تبدأ بشكل خاص من مصر، التي يجري تكثيف الضغوط حولها وداخلها من كل الجهات، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وإعلامياً، ليتحول تفجيرها من الداخل إلى صاعق تفجير شامل للمنطقة بأسرها، والتي من الواضح أنّ هدفها التالي مباشرة سيكون السعودية.

لكي تتضح الصورة أكثر، ينبغي القول: إنّ المدى الزمني للمخطط الأمريكي في تفجير كامل المنطقة، ليس محصوراً بأسابيع أو أشهر، بل يتطلب فعلياً عدة سنوات. والحرب على غزة، وعلى فلسطين، ضمن هذا المخطط، ليست الغاية النهائية، بل هي أداة في رفع الحرارة ورفع التناقضات في مجمل المنطقة، لتسهيل الوصول إلى الغاية: الفوضى الشاملة. المخطط الأمريكي للفوضى الشاملة، بات واضحاً بخطوطه العامة على الأقل، بالنسبة للمتابعين المتعمقين، وسيغدو واضحاً للجميع في آجال غير بعيدة، وحتى لو حصلت تهدئة بهذا القدر أو ذاك في فلسطين، فإنّ الأمريكي سيحرص على ألّا تصل إلى وقف حقيقي شامل لإطلاق النار، وبطبيعة الحال ألّا تصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية، التي بات الوصولُ إلى حلّها أهم إعلان ملموس غير بعيد عن الانهيار الشامل للمنظومة الأمريكية».

قال كيربي إن وقف إطلاق النار الآن ليس هو الحل الصحيح نحن لا ندعم وقف إطلاق النار الآن

المحور الأول: التصريحات

يمكن تقسيم الشهور العشرة التي انقضت منذ 7 أكتوبر 2023 إلى ثلاث مراحل متمايزة من حيث منطوق الخطاب الرسمي الأمريكي بما يخص مسألة وقف إطلاق النار.

المرحلة الأولى:

تمتد منذ 7 أكتوبر وإلى 5 شهور تلت، حتى نهايات شباط 2024، وكان الأساسي في هذه المرحلة هو رفض واشنطن القاطع لأي حديث عن وقف إطلاق النار، بما في ذلك استخدامها للفيتو مرات متتالية ضد أي مشروع لوقف إطلاق النار على غزة.

فيما يلي بعض من أهم التصريحات الأمريكية الرسمية التي توثق هذه المرحلة:

مؤتمر صحفي مع منسق الاتصالات الاستراتيجية بمجلس الأمن القومي جون كيربي، 1 تشرين الثاني 2023، قال كيربي: «إن وقف إطلاق النار الآن ليس هو الحل الصحيح... نحن لا ندعم وقف إطلاق النار الآن. ولا نعتقد أن هذا هو الحل الصحيح. ولكننا لم نصل بعد إلى النقطة التي نعتقد أن وقف إطلاق النار العام هو النهج الصحيح».

إحاطة صحفية من منسق الاتصالات الاستراتيجية بمجلس الأمن القومي جون كيربي، 2 تشرين الثاني 2023، قال كيربي: «إننا لا ندعو إلى وقف إطلاق نار شامل في هذه المرحلة. وكما قلت في وقت سابق، فإننا نعتقد أن وقف إطلاق النار الشامل من شأنه أن يفيد حماس في توفير مساحة للتنفس والوقت لمواصلة التخطيط وتنفيذ الهجمات على الشعب الإسرائيلي... ولا يوجد أي تغيير في وجهة نظرنا الآن بأن وقف إطلاق النار ليس في مصلحة الشعب الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية، التي تحاول حماية هؤلاء الناس. وهذا هو موقفنا».

مؤتمر صحفي هاتفي مع كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية بشأن «إسرائيل» وغزة، 4 تشرين الثاني 2023، عند السؤال حول رأي الإدارة بوقف إطلاق النار في غزة، ردّ مسؤول كبير في الإدارة: «في حالة قيام جماعة إرهابية باحتجاز 200 رهينة وقتل 1400 شخص والاختباء تحت الأنفاق، بما في ذلك القادة، فإن وقف إطلاق النار ليس الكلمة المناسبة – الكلمة التي ينبغي استخدامها. ولكن الحديث عن فترات توقف مؤقتة لضمان إطلاق سراح الرهائن... لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى حيث ينبغي لها أن تكون، ولضمان تمكن المدنيين من التحرك بعيداً عن الأذى، وخاصة في الجزء الشمالي من غزة، حيث ينبغي للناس أن يتحركوا... أعتقد أن وقف إطلاق النار يعتمد على شعور الإسرائيليين بالأمن، وضمان عدم حدوث شيء كهذا مرة أخرى».

تصريحات وزير الخارجية بلينكن للإعلام خلال زيارة له إلى العراق، 5 تشرين الثاني 2023: «أعتقد أن الجميع سيرحبون بالهدن الإنسانية. ولا شك في ذلك. ومن الواضح أن هناك وجهات نظر مختلفة، بما في ذلك بشأن مسألة وقف إطلاق النار».

تصريح الرئيس بايدن، 9 تشرين الثاني 2023، عند سؤاله: «ما هي فرص التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة؟»، أجاب: «لا يوجد. لا يوجد احتمال». وعند سؤاله: «هل هناك أي تحديث بشأن إخراج الرهائن؟»، قال: «ما زلنا متفائلين... ولن نتوقف حتى نتمكن من إخراجهم».

مؤتمر صحفي لمستشار البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي جون كيربي، 6 كانون الأول 2023: «إننا لا نؤيد وقف إطلاق النار في الوقت الحالي. وأعتقد أنه من المهم أن نتحدث قليلاً عما نعنيه. عندما نتحدث عن وقف إطلاق نار دائم، فهذه خطوة تتخذها قبل إنهاء الصراع. حيث يضع الطرفان أسلحتهما، وهي إشارة إلى أننا سندخل في نوع من المفاوضات لإنهاء الصراع. إننا لا نؤيد وقف إطلاق نار دائم في الوقت الحالي – وقف إطلاق نار من شأنه أن يفيد حماس، ويسمح لها بالوقت الكافي لإعادة التجهيز، وتجهيز

ثلاثة محاور وثلاث مراحل... والجوهر هو نفسه «1/2»

الموارد، وإعادة التدريب، وإعادة التجمع لشن هجمات إضافية على الشعب الإسرائيلي. كما أنه من شأنه أن يبرر إلى حد كبير ما فعلته في السابع من تشرين الأول».

المرحلتان الثانية والثالثة: وتمتدان منذ نهاية شباط وحتى اليوم، وهما متداخلتان ومع ذلك يوجد بينهما تمايز طفيف؛ ففي الثانية، بدأ الحديث الأمريكي يزداد عن أن الوصول لوقف إطلاق نار «مؤقت» لإطلاق سراح «الرهائن» أي الأسرى «الإسرائيليين» هو أمر قابل للنقاش، ولكن المسؤولية الأولى والأخيرة في ذلك تقع على عاتق حماس، وهي الملامة أولاً وأخيراً في عدم التوصل إلى وقف إطلاق نار. في المرحلة الثالثة، التي بدأت فعلياً مع ما سمي «صفقة بايدن» «نهاية الشهر الخامس»، التي لا يعرف هو نفسه، ولا يعرف أحد في العالم حتى الآن إذا ما كانت مقترحاً «إسرائيلياً» كما قال هو، أم هي مقترحه هو لوقف إطلاق النار، ناهيك عن أنّ لا أحد يعرف ما هي تفاصيل هذا المقترح، وما الجديد فيه مقارنة بما تم طرحه في مفاوضات عديدة سابقة خلال الأشهر العشرة الماضية. نقول: إنّه في المرحلة الثالثة، ومع استمرار الخطاب الأمريكي في إلقاء اللوم والمسؤولية على حماس في عدم التوصل إلى وقف إطلاق نار، إلا أنه بدأ ينتقد بعض المسؤولين «الإسرائيليين»، أمثال سموترش مثلاً، ومحملاً إياهم جزءاً من المسؤولية، علماً أنّ سموتريش نفسه لم يقل شيئاً مختلفاً عما سبق أن أصر عليه كيربي وبلينكين وبايدن طوال الأشهر الماضية بما يخص وقف إطلاق النار...

فيما يلي توثيق لأهم التصريحات الأمريكية الرسمية خلال هاتين المرحلتين:

مؤتمر صحفي لمستشار البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي جون كيربي، **20 شباط 2024**، قال كيربي: «نحن الآن، مرة أخرى، نخوض مفاوضات حساسة للغاية نأمل أن تؤتي ثمارها قريباً حتى نتمكن من إطلاق سراح هؤلاء الرهائن، والحصول على وقف طويل الأمد لإطلاق النار... ما زلنا لا نعتقد أن وقف إطلاق النار العام، أي وقف إطلاق النار الدائم، هو الوقت المناسب لذلك – وقف إطلاق النار الذي يترك حماس في السيطرة ويخفف عنها أي مسؤولية عن إطلاق سراح الرهائن».

مقابلة مع وزير الخارجية بلينكن، **28 شباط 2024**، رداً على السؤال: «هذا الأسبوع، اقترح الرئيس بايدن أن وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن الذين ما زالوا تحت سيطرة حماس قد يحدث في نهاية هذا الأسبوع. هل هناك شروط لذلك؟»، قال بلينكن: «لقد أحرزنا تقدماً حقيقياً في التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن المتبقين، وهذا من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى تمديد وقف إطلاق النار الإنساني، وهو ما سيكون أفضل كثيراً لشعب غزة. وأعتقد، كما قال الرئيس: إننا أحرزنا تقدماً حقيقياً في هذا الصدد... ما إذا كان بوسعنا التوصل إلى الاتفاق في النهاية يعتمد في نهاية المطاف على حماس، وما إذا كانت مستعدة لاتخاذ القرارات اللازمة لإبرام الاتفاق».

تصريحات الرئيس بايدن، **5 آذار 2024**، رداً على السؤال: «ما مدى قربنا من وقف إطلاق النار؟»، يقول بايدن: «إن الأمر في أيدي حماس الآن. والإسرائيليون متعاونون. وهناك عرض منطقي مطروح. ولا نعرف ما الذي سنفعله. وسنعرف بعد بضعة أيام ما إذا كان ذلك سيحدث. ولكننا في حاجة إلى وقف إطلاق النار».

مؤتمر صحفي لمستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي، **25 آذار 2024**، قال كيربي: «لقد كنا ثابتين جداً في دعمنا لوقف إطلاق النار كجزء من صفقة الرهائن... وجهة نظرنا هي أن وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن يأتيان معاً».

مؤتمر صحفي لمستشار البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي جون كيربي، **8 نيسان 2024**، قال كيربي: «ليس لدي أي تعليق على التقرير الذي يزعم أن إيران ستمتنع عن الرد إذا تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار. بصراحة، إذا كانت إيران راغبة في وقف إطلاق النار في غزة، فيتعين عليها أن تبذل قصارى جهدها للضغط على حماس لقبول الصفقة المطروحة على الطاولة، وقبول الاقتراح الذي تم التوصل إليه في نهاية هذا الأسبوع، إذا كان هذا هو ما تريده حقاً. نحن أيضاً نريد وقف إطلاق النار. يمكنهم الضغط على حماس... نحن نريد وقف إطلاق النار... ولكن إذا كانت إيران جادة بشأن وقف إطلاق النار، فسوف تستخدم نفوذها لدى حماس للضغط عليها من أجل الحصول على رد إيجابي على هذا الاقتراح».

مؤتمر صحفي لوزير الخارجية بلينكن في إيطاليا على هامش اجتماع G7، **19 نيسان 2024**، «ركزنا على ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق النار مع إطلاق سراح الرهائن. ومن شأن وقف إطلاق النار هذا أن يسهل التوسع الهائل في المساعدات الإنسانية. كما سيسمح لسكان غزة بالعودة إلى الشمال، أولئك الذين نزحوا من الشمال. والشيء الوحيد الذي يقف بين شعب غزة ووقف إطلاق النار هو حماس. فقد رفضت حماس المقترحات السخية من إسرائيل. ويبدو أنها مهتمة بصراع إقليمي أكثر من اهتمامها بوقف إطلاق النار، الذي من شأنه أن يحسن حياة الشعب الفلسطيني على الفور. وهي تواصل تحريك أعمدة المرمى، والعالم يحتاج إلى أن يعرف ويفهم مرة أخرى، أن الشيء الوحيد الذي يقف بين وقف إطلاق النار وشعب غزة هو حماس».

تصريح الرئيس بايدن، **21 نيسان 2024**، يقول: «إن إدارتي تعمل على مدار الساعة لتحرير الرهائن، ولن نرتاح حتى نعيدهم إلى ديارهم. كما نعمل على إرساء وقف إطلاق نار فوري ومطوّل في غزة، كجزء من صفقة لإطلاق سراح الرهائن وتوصيل المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها المدنيون الفلسطينيون بشدة».

تصريحات الرئيس بايدن بشأن الشرق الأوسط، **31 أيار 2024**: «على مدى الأشهر القليلة الماضية، كان المفاوضون المكلفون من قبلي في السياسة الخارجية وأجهزة الاستخبارات وغيرهم يركزون بلا هوادة، ليس فقط على وقف إطلاق النار الذي سيكون حتماً هشاً ومؤقتاً، بل وأيضاً على نهاية متينة للحرب. كان هذا هو التركيز: نهاية متينة لهذه الحرب، تعيد كل الرهائن إلى ديارهم، وتضمن أمن إسرائيل، وتخلق «اليوم التالي» الأفضل في غزة بدون حماس في السلطة، ويمهد الطريق لتسوية سياسية، توفر مستقبلاً أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء... لقد عرضت إسرائيل اقتراحاً جديداً شاملاً، وهو عبارة عن خريطة طريق تؤدي إلى وقف إطلاق نار دائم وإطلاق سراح جميع الرهائن... إن الشعب الإسرائيلي لا بد وأن يدرك أنه قادر على تقديم هذا العرض دون أي مخاطرة أخرى على أمنه، وذلك لأنه نجح في تدمير قوات حماس على مدى الأشهر الثمانية الماضية. وفي هذه المرحلة لم تعد حماس قادرة على تنفيذ عملية 7 أكتوبر مرة أخرى، والتي تعد أحد الأهداف الرئيسية للإسرائيليين في هذه الحرب، وهي في الحقيقة هدف مشروع. وأنا أعلم أن هناك من في إسرائيل من لن يوافق على هذه الخطة، وسوف يدعو إلى استمرار الحرب إلى أجل غير مسمى. وبعض هؤلاء – بل إن بعضهم من أعضاء الائتلاف الحكومي. ولقد أوضحوا الأمر بوضوح: إنهم يريدون احتلال غزة، ويريدون الاستمرار في القتال لسنوات، ولا يشكل الرهائن أولوية بالنسبة لهم. ولقد حثثت القيادة في إسرائيل على دعم هذه الصفقة، على الرغم من أي ضغوط قد تأتي... وبمجرد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتحرير الرهائن، فإن هذا

تصريح الرئيس بايدن يقول إن إدارتي تعمل على مدار الساعة لتحرير الرهائن ولن نرتاح حتى نعيدهم إلى ديارهم

من شأنه أن يفتح الباب أمام إمكانية تحقيق قدر أعظم من التقدم، بما في ذلك – بما في ذلك الهدوء على طول الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان... وهذه لحظة حاسمة حقاً. فقد قدمت إسرائيل اقتراحها. وتقول حماس: إنها تريد وقف إطلاق النار. وهذه الصفقة تشكل فرصة لإثبات ما إذا كانت تعني ما تقوله حقاً. حماس بحاجة إلى قبول الصفقة».

مؤتمر صحفي لمستشار البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي جون كيربي، 3 حزيران 2024، قال كيربي: «لقد تحدث الرئيس مرات عديدة عن حق ومسؤولية الإسرائيليين في القضاء على التهديد الذي تشكله حماس عبر حدودهم. ولم يتغير شيء في هذا الصدد. وكان الغرض من الخطاب هو عرض تفاصيل هذا الاقتراح الأخير للإفراج عن الرهائن، ووقف إطلاق النار، وإمكانية إنهاء الأعمال العدائية على المدى البعيد... وأود أن أشير إلى التعليقات التي أدلى بها زعماء حماس أنفسهم يوم الجمعة، والتي كانت مفادها أنهم استقبلوا خطاب الرئيس بطريقة إيجابية. والآن حصلوا على هذا الاقتراح؛ لقد حصلوا عليه مساء الخميس. ونحن ننتظر رداً رسمياً منهم. وينبغي لهم أن يقبلوا الصفقة. وهذا يمنحهم ما كانوا يبحثون عنه، وهو وقف إطلاق النار، وعلى مدى الوقت، وعلى مراحل، الانسحاب المحتمل للقوات الإسرائيلية من غزة».

تصريحات وزير الخارجية بلينكن للإعلام خلال زيارة له إلى مصر، 10 حزيران 2024: «رسالتي إلى الحكومات في مختلف أنحاء المنطقة، وإلى الشعوب في مختلف أنحاء المنطقة هي: إذا كنتم تريدون وقف إطلاق النار، فاضغطوا على حماس لتقول نعم».

تصريحات وزير الخارجية بلينكن للإعلام خلال زيارة له إلى الكيان، 11 حزيران 2024: «إن الأمر متروك لحماس للمضي قدماً في هذا الاقتراح. ومن الواضح تماماً ما يريد المجتمع الدولي بأكمله أن يراه... وهو أيضاً ما يحتاج إليه شعب غزة بشدة. إننا نمتلك احتمالات التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، والمضي قدماً نحو وقف دائم لإطلاق النار، وسوف يخفف ذلك من معاناة أهل غزة إلى حد كبير... إن الاقتراح يجلب وقفاً فورياً لإطلاق النار، ويلزم الأطراف بالتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار. وسوف تكون هذه عملية مفاوضات، ولكن الالتزام بالموافقة على الاقتراح هو السعي إلى وقف دائم لإطلاق النار، ولكن هذا لا بد وأن يتم التفاوض عليه. وما دامت هذه المفاوضات مستمرة فإن وقف إطلاق النار الذي سوف يتم تطبيقه على الفور سوف يظل قائماً، وهو أمر مفيد للجميع بلا أدنى شك. وبعد ذلك سوف يتعين علينا أن ننتظر ونرى، ولكننا لن نصل إلى المرحلة الثانية، إلى وقف دائم لإطلاق النار، ما لم نبدأ بالمرحلة الأولى. ومن هنا تبدأ العملية».

كلمة مستشار الأمن القومي في مؤتمر هرتسليا في «إسرائيل»، 24 حزيران 2024: «الآن، كما قال الرئيس بايدن، نعلم أن هناك بعض الأشخاص في إسرائيل لا يؤيدون هذا الاقتراح، ويعارضون وقف إطلاق النار، حتى لو كان ذلك يعني عدم إعطاء الأولوية لإطلاق سراح الرهائن. نحن نختلف بشدة... لكي نكون واضحين، نرفض تماماً الربط بين إيران وحزب الله بين القتال المستمر في الشمال ووقف إطلاق النار في غزة. نعتقد أن خفض التصعيد ممكن وضروري الآن، وهذا ما نعمل من أجله. لكننا نعلم أيضاً أن وقف إطلاق النار واتفاق الرهائن من شأنه أن يضغط على حزب الله لإنهاء هجماته المتهورة عبر الحدود – مما يساعد في تقليل خطر التصعيد في الشمال. كما أن وقف إطلاق النار المستدام في غزة من شأنه أن يقلل من خطر التصعيد على جبهات أخرى».

تصريحات نائبة الرئيس هاريس عقب اجتماعها مع رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، 25 تموز 2024، تقول: «بفضل قيادة رئيسنا جو بايدن، هناك اتفاق على الطاولة لوقف إطلاق النار وصفقة الرهائن.

أكد الوزير غالانت على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة من شأنه أن يضمن إطلاق سراح الرهائن

ومن المهم أن نتذكر ما ينطوي عليه الاتفاق... دعونا ننجز الاتفاق حتى نتمكن من التوصل إلى وقف إطلاق النار لإنهاء الحرب. دعونا نعيد الرهائن إلى ديارهم. دعونا نقدم الإغاثة التي يحتاجها الشعب الفلسطيني بشدة».

بيان صادر عن مكتب المتحدث باسم وزير الخارجية بشأن مكالمة بلينكن مع وزير الدفاع «الإسرائيلي» غالانت، 9 آب 2024: «أكد الوزير على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة، من شأنه أن يضمن إطلاق سراح الرهائن، ويسمح بزيادة المساعدات الإنسانية، ويخلق الظروف المواتية لاستقرار إقليمي أوسع. كما أكد على أهمية التوصل إلى حل دبلوماسي يسمح للأسر الإسرائيلية واللبنانية بالعودة إلى منازلها».

تصريح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي شون سافيت بشأن الضربة «الإسرائيلية» على مدرسة في غزة يوم 10 آب 2024، قال فيه: «إننا نحزن على كل مدني فلسطيني فقدناه في هذا الصراع، بما في ذلك الأطفال، ولا يزال الكثير من المدنيين يُقتلون ويُصابون. وهذا يؤكد على الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار واتفاق الرهائن، وهو ما نواصل العمل بلا كل لتحقيقه».

مؤتمر صحفي لمستشار البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي جون كيربي، 10 آب 2024، «ما أود قوله هو: إننا كنا في محادثات مستمرة في المنطقة مع نظرائنا، وكان لدينا بالتأكيد القدرة على نقل الرسائل، كما فعلنا في الماضي، إلى طهران حول ما نحاول تحقيقه هنا، وما هو مهم أن نراه، ومدى رغبتنا في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار هذا وتهدئة التوترات». وحول تصريحات وزير مالية الكيان الأخيرة، قال كيربي: «لقد رأينا بعض التصريحات الصادرة عن بعض الأوساط في إسرائيل، خلال الأيام الأخيرة، تهاجم الاتفاق. وأود فقط أن أؤكد على مدى خطأ هذه التصريحات، ليس فقط من حيث الجوهر، بل وأيضاً من حيث تعريض حياة الرهائن للخطر وتعارضها مع مصالح الأمن القومي لإسرائيل. إن بعض المنتقدين، مثل: السيد سموتريتش، على سبيل المثال، زعموا أن صفقة الرهائن تمثل استسلاماً لحماس أو أن الرهائن لا ينبغي أن يتم تبادلهم بالسجناء. ويقترح السيد سموتريتش في الأساس أن الحرب لا بد وأن تستمر إلى أجل غير مسمى، دون توقف، ودون أن يكون لحياة الرهائن أي أهمية حقيقية على الإطلاق. ولكن حججه خاطئة تماماً. فهي تضل الرأي العام الإسرائيلي... وبعبارة بسيطة، فإن الآراء المتخذة ضد هذا الاتفاق، والآراء التي عبر عنها السيد سموتريتش على وجه التحديد، من شأنها في الواقع أن تضحي بحياة الرهائن الإسرائيليين، ومواطنيه، والرهائن الأمريكيين أيضاً، وتتعارض مع مصالح الأمن القومي لإسرائيل في هذه المرحلة الحرجة من الحرب... سيواصل الرئيس بايدن القيام بما هو صحيح. فهو يدعم إسرائيل ضد إيران والمجموعات التابعة لها. وهو يدعم إسرائيل في هذا الاتفاق. ولن يسمح للمتطرفين بإخراج الأمور عن مسارها، بما في ذلك المتطرفون في إسرائيل الذين يوجهون هذه الاتهامات السخيفة ضد الاتفاق. إنه الاتفاق الصحيح في الوقت المناسب».

وفق **مقالة** نشرها موقع «ذا ناشيونال» في 7 آب 2024، قال وزير الخارجية الأمريكي بلينكن: «إن المفاوضات لإنهاء الحرب بين إسرائيل وغزة دخلت «المرحلة النهائية» ... وقد وصلت المفاوضات الآن إلى المرحلة النهائية، واتفق بايدن والسيسي وتميم على ضرورة إنهاء هذه العملية على وجه السرعة»، وأضاف بلينكن: «من الأهمية بمكان أن تعمل جميع الأطراف على الانتهاء من الاتفاق في أقرب وقت ممكن... ونواصل العمل بشكل مكثف لتهدئة التوترات في الشرق الأوسط ومنع انتشار الصراع... هذه هي اللحظة الحاسمة للمنطقة».

موحسن وتوابعها... خنادق تصريف المياه مغلقة... والأرض «بَجّتْ»!

اشتكى لقاسيون عدد من الفلاحين في موحسن والقرى التابعة لها بأن خنادق تصريف المياه الزائدة تحولت إلى مستنقعات، وأدت إلى ارتفاع منسوب المياه والملوحة، وبالتالي إلى تلف مساحات كبيرة مزروعة بمحصول القمح، وانخفاض نسبة الإنتاج في بقية الأراضي المزروعة!

■ مراسل قاسيون

الخنادق مغلقة بسبب الإهمال!

بسبب الإهمال المتعمد وعدم تعزيل خنادق تصريف المياه الزائدة ضمن استصلاح الأراضي في المشروع الثالث، في أراضي «حاوي موحسن»، والذي يضم موحسن والقرى التابعة لها، والممتد من قرية المريعية شرقي دير الزور بـ10 كم، مروراً بقرية العبد ومدينة موحسن بطول 20 كم تقريباً، وبعمق 4 كم، أي بمساحة 80 ألف دونم تقريباً، ارتفع منسوب المياه ونسبة الملوحة في هذه الأراضي، وأدى ذلك إلى تلف مساحات كبيرة من حقول القمح، وانخفاض مستوى الإنتاج على الأقل بنسبة 20%!

وسبب ارتفاع منسوب المياه وتحول الخنادق إلى مستنقعات هو عدم تعزيلها ونمو نبات «الحلفا» فيها، والذي يعيق جريان المياه، حيث يتجمع الطين حوله أيضاً!

والأراضي مقسمة إلى مربعات بموجب الاستصلاح، وكل مربع فيه 3 خنادق رئيسة ويبلغ مجموعها 18 خندقاً، و12 خندقاً فرعياً، أي ما مجموعه 30 خندقاً تقريباً.

التكاليف والمردود

أكد أحد المزارعين بقوله: «كلفتني زراعة محصول القمح هذا العام 12 مليون ليرة، وكانت قيمة أقماحي الموردة 10 ملايين ليرة، أي خسرت مليوني ليرة، في ظل وضعنا المعيشي السيئ والغلاء المستفحل، إضافة إلى ضياع جهدي وجهد المزارعين معي هباءً منثوراً!»

وسبب انخفاض الإنتاجية، هو ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، وانخفاض التسعير وعدم تناسبه مع التكاليف!

أما المستثمرون للأراضي من قبل المحافظة واتحاد الفلاحين، فبعد استثمارها خلال السنتين الماضيتين، وبعد توقف حوالي 10 سنوات بسبب سيطرة المسلحين، ارتفعت خصوبتها وأعطى الدونم ما يقارب 500 كغ، بينما الآن يعطي ما يقارب 150 كغ فقط!

تبريرات وذرائع!

رغم المطالبات العديدة للفلاحين لمعالجة المشكلة، والموجهة لمديرية الزراعة ومديرية استصلاح الأراضي، وللجمعيات الفلاحية ولاتحاد الفلاحين والمحافظة، إلا أن أحداً لم يستجب للمطالبات، وكأنهم يتعمدون وضع طينٍ في أذنٍ وفي الأخرى عجين حتى لا يسمعوا المطالبات!

والبعض يقدّم التبريرات الذرائعية، فمرة عدم وجود باكر يقوم بالتعزيل، ومرة عدم وجود مازوت إن وُجدَ الباكر!

خسائر وتلوث وموت!

إضافة إلى تلف الحقول وانخفاض الإنتاجية للمحصول، سيؤدي ارتفاع منسوب المياه إلى تملّح الأراضي، وبالتالي خروجها من الزراعة نهائياً، أي إن استصلاح الأراضي سيحتاج إلى إصلاح مرةً أخرى!

وأصبحت الخنادق مرتعاً للتلوث والحشرات والكائنات الخطرة أيضاً، كالثعابين، ومصدراً لأمراض عديدة يذهب ضحيتها من تبقى من الفلاحين وأسرهم!

فمنذ أيام توفيت شابة من قرية البوليل بسبب تعرضها للسعة أفعى سامة!

قيمة القمح المورد

اشتكى مجدداً الفلاحون في دير الزور عموماً من التأخير في استلام قيمة فواتير أقماحهم الموردة، رغم تحديد يوم الاستلام، والوعود بأن يجري صرفها مباشرة، حيث تمتد إلى أكثر من أسبوع وأحياناً إلى شهر، مما يحملهم تكاليف أكثر ومعاناة أكبر بسبب ظروف الحر الشديد وارتفاع تكاليف النقل، وتبرير المصرف الزراعي أن السيولة المحولة له غير كافية!

حيث سبق أن صرح مدير المصرف الزراعي في دير الزور المهندس محمد عكل لمراسل صحيفة تشرين بتاريخ 2024/8/4 في معرض رده على شكاوى المُزارعين حول تأخر عمليات الصرف «إن التسليم جارٍ وفق السيولة التي تصلهم من البنك المركزي، مُبيناً أن إجمالي المبالغ المرصودة كقيم للأقماح المستلمة يصل إلى 258 مليار ليرة سورية، بينما ما تم صرفه حتى الآن هو 108 مليارات، والمبالغ المُتبقيّة 150 ملياراً»!

ولفت عكل إلى أن ما يرد منها للصرف اليومي لا يُغطي الحاجة، مُنبهاً من أن بقاء الوضع هكذا سيُطيل وقت الاستلام لمن تبقوا من المُزارعين.

النهج التخريبي المتعمد عبر تكريس الإهمال واللا مسؤولية وإنهاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج والتسعير الجائر للمحاصيل والتأخير في الصرف سيؤدي إلى مزيد من التدمير للزراعة والإنتاج الزراعي

بالمقابل أكد مدير فرع السورية للحبوب المهندس أديب الركاض في تصريح لـ«تشرين» أن الكميات المُستلمة وصلت إلى 44600 طن حتى اليوم، من أصل المُتوقع تسليمه والبالغ وفق التقديرات 43 ألف طن، لافتاً إلى أن فرعه سلّم كل فواتير أثمان الأقماح المُنتجة من قبل المُزارعين لفروع المصرف الزراعي!

يُذكر أن المساحات المزروعة بالقمح في دير الزور تجاوزت وفق تقديرات مديرية الزراعة 21 ألف هكتار لهذا الموسم، فيما التوقعات الإنتاجية تصل إلى 47 ألف طن.

أي إن المبالغ المصروفة حوالي 40% فقط، علماً أن موسم التوريد شارف على الانتهاء. والمسؤولية بذلك تقع لا شك على الحكومة والمصرف المركزي!

ليس إهمالاً فقط!

مع الاستمرار بالسياسات الاقتصادية السيئة عموماً، والزراعية الأكثر سوءاً خصوصاً، والقائمة على تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي، وصولاً إلى إنهائه بشكل كلي، وخاصة حوامل الطاقة، أصبحت النتائج الكارثية على الزراعة والمزارعين أكثر عمقاً ووضوحاً، بالإضافة إلى وضوح وتكشف النهج التدميري والتخريبي المتعمد للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والأهم النتائج الكارثية على المحاصيل الاستراتيجية «القمح– القطن– الشوندر»، رغم الادعاءات الزائفة بتشجيع زراعة القمح، وتقديم التسهيلات للفلاحين!

فهذا النهج التخريبي المتعمد عبر تكريس الإهمال واللا مسؤولية، وإنهاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج، والتسعير الجائر للمحاصيل، والتأخير في الصرف، سيؤدي إلى مزيد من التدمير للزراعة والإنتاج الزراعي، والانعكاسات الكارثية لذلك لن تقف عند حدود تكريس خسائر الفلاحين لدفعهم نحو هجرة الزراعة والأرض بما يؤمن ويضمن مصالح قوى النهب من مستوردين وفاسدين، بل سيكون لها انعكاسات أكثر كارثية على الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية!

مطالب بسيطة وعميقة!

يمكن تكثيف مطالب الفلاحين العامة بالآتي:

إعادة الدعم لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وتوفيرها بمواعيدها بأسعار مناسبة وبمواصفة جيدة، بعيداً عن تحكم حيتان الاستيراد والفاسدين!

قيام الجهات المعنية بالقطاع الزراعي بواجباتها ومهامها ومسؤولياتها، بعيداً عن اللامبالاة وأوجه المحسوبية والوساطة والولاء، مع المحاسبة الجدية على التقصير!

إعادة الاعتبار للمحاصيل الاستراتيجية ولأهميتها الاقتصادية!

الاهتمام الجدي بعمليات تسويق وبيع المنتجات الزراعية، وبالسعر الاقتصادي الذي يؤمن العيش الكريم للمزارعين، بعيداً عن تحكم شبكات الاستغلال والنهب والفساد!

أي وبكل اختصار انتهاج سياسات زراعية منصفة وعادلة، مغايرة تماماً للسياسات الظالمة المطبّقة!

الزيتون محصول استراتيجي مهمل رسمياً وتراجع

ما زالت سورية تعتبر من أهم الدول المنتجة للزيتون، فوفقاً لآخر ترتيب للدول المنتجة، الصادر من قبل المجلس الدولي للزيتون للعام 2022، فإن سورية تحتل المرتبة الثالثة في إنتاج زيت الزيتون عربياً، والمرتبة السابعة عالمياً.

وعلى صعيد الاستهلاك فإن وسطي استهلاك الفرد السوري من زيت الزيتون يقدر بحوالي 4,6 ألتار سنوياً، محتلاً في ذلك المرتبة الأولى عربياً، والمرتبة الرابعة عالمياً على مستوى استهلاك الفرد. ما يعني أن الاستهلاك الإجمالي للسوريين من زيت الزيتون يقدر بحوالي 90–100 ألف طن بشكل سنوي تقريباً، وفقاً لتقديرات المصدر الدولي نفسه.

وعلى الرغم من أهمية هذا المحصول فإن السياسات المتبعة خلال السنوات والعقود الماضية لإدارته لم تأخذ بعين الاعتبار أهميته الاستراتيجية والوطنية، لا على مستوى تنميته وتطويره وزيادة إنتاجيته وتحسين نوعيته، ولا على مستوى تصنيع منتجاته، الغذائية وغير الغذائية، والاستفادة من القيمة المضافة إليها، وخاصة المعد منها للتصدير!

فجل ما يمكن أن يرصد على مستوى جزء من إدارة هذا المحصول رسمياً هو الموافقات بما يخص عمليات تصدير زيت الزيتون، بين السماح والمنع المؤقت، وبما يلبي غالباً المصالح الضيقة والشخصية لعدد من كبار التجار والحيتان المحتكرين والمهربين، وبما ينعكس سلباً على المزارعين المنتجين، من خلال انخفاض الإنتاج من جهة، وارتفاع تكاليفه من جهة أخرى، إضافة إلى الآثار السلبية التي تنعكس على المستهلك المحلي عبر ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، بالتوازي مع انخفاض القدرة الشرائية، ما يضطر السوريين للتقليل من معدلات استهلاكه، أو عدم استهلاكه بالمطلق!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن استهلاك هذه المادة بالنسبة للسوريين مرتبط بعادات اجتماعية وبثقافة غذائية تاريخية، وقد ذهبت أدراج الرياح بفعل جملة السياسات الظالمة طيلة العقود الماضية!

تدهور الإنتاج!

وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، فإن إنتاج الزيتون وزيت الزيتون بلغ ذروته ضمن السنوات السابقة في العام 2006، حيث بلغ إنتاج الزيتون في ذلك العام ما يقارب 1,190,781 طناً، استخدم منها 897,248 طناً لإنتاج الزيت، أي ما يقارب 75,3% من إجمالي إنتاج الزيتون استخدم لإنتاج الزيت، الذي نتج عنه 252,353 طناً من زيت الزيتون.

وخلال العام التالي، أي 2007، انحدر إنتاج الزيتون بنسبة لا تقل عن 58,4%، حيث بلغت كمية إنتاج الزيتون حوالي 495,310 طن، وكمية إنتاج زيت الزيتون بلغت حوالي 98,294 طن، بنسبة انخفاض لا تقل عن 61,04%!

ويوضح الجدول التالي بيانات الإنتاج في بعض السنوات «عينةً» بحسب المكتب المركزي للإحصاء من العام 2006 وحتى العام 2022:

العام	كمية إنتاج الزيتون/طن	المستخدم للزيت/طن	نسبة الإنتاج المستخدم للزيت	كمية إنتاج الزيت/طن
2006	1,190,781	897,248	%75,3	252,353
2007	495,310	338,996	%68,4	98,294
2011	1,095,043	787,921	%71,9	208,329
2014	392,214	159,595	%40,7	65,414
2017	849,919	717,678	%84,4	164,339
2020	781,204	644,303	%82,5	138,217
2021	566,043	469,739	%82,9	103,892
2022	990,948	818,242	%82,6	189,423

يتضح من الجدول السابق، بحال اعتمدنا العام 2006 سنة الأساس، فإن الإنتاج في السنوات اللاحقة استمر بالتراجع منخفضاً عنه بنسب تتراوح بين 74% للعام 2014، وبين 17,4% للعام 2011، في حين أن نسبة الانخفاض في العام 2022 بلغت 24,93% تقريباً.

معدل استخراج الزيت مؤشر على تراجع الإنتاجية!

يقدر معدل الاستخراج للزيت من الزيتون عموماً بين 0,15 إلى 0,25، بمعنى أن كل كيلو زيتون ينتج ما بين 150 إلى 250 غراماً من زيت، ويختلف هذا المعدل تبعاً لاختلاف نوعية الزيتون المستخدمة لاستخراج الزيت، إضافة إلى مستوى الخدمة والرعاية والاهتمام بأشجار الزيتون، سواء من خلال الري، أو مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب هذه الأشجار.

وبالنظر إلى البيانات الإنتاجية الموضحة أعلاه، يمكننا استخلاص معدل الاستخراج لكل سنة من السنوات المذكورة، وذلك بحسب الجدول التالي:

العام	كمية الزيتون المستخدم لإنتاج الزيت/طن	كمية إنتاج الزيت/طن	نسبة الاستخراج
2006	897,248	252,353	0,281
2007	338,996	98,294	0,290
2011	787,921	208,329	0,246
2014	159,595	65,414	0,410
2017	717,678	164,339	0,229
2020	644,303	138,217	0,215
2021	469,739	103,892	0,221
2022	818,242	189,423	0,231

السياسات المتبعة لم تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاستراتيجية للمحصول لا على مستوى زيادة إنتاجيته وتحسين نوعيته ولا على مستوى تصنيع منتجاته والاستفادة من القيمة المضافة إليها

الواضح من الجدول السابق، أن معدل الاستخراج يتراوح بين قيم تعتبر طبيعية، وقيم خارج السياق العام المتعارف عليه!

فعلى سبيل المثال، معدل الاستخراج في العام 2014 بلغ حوالي 41%، أي إن كل كيلو زيتون ينتج نصف كيلو زيت تقريباً، وهذه النسبة تعتبر مبالغاً فيها، فأفضل أنوع الزيتون لا تتجاوز نسبة الاستخراج منه 30%. وهذا يدل على نتيجة من اثنتين، إما كمية الزيت المنتج خلال العام 2014 هي أقل من البيانات المعلن عنها من قبل المكتب المركزي للإحصاء، أو أن كمية الزيتون المستخدم لاستخراج الزيت أكبر من حجم الإنتاج المعلن عنه في هذه البيانات!

وبالعودة إلى تباين قيم معدلات الاستخراج التي تنخفض مع مرور السنوات، بحال اعتمدنا سنة الأساس هي 2006، فهذا الانخفاض ربما يدل على تراجع نوعية الزيتون المنتج كثمرة، ناهيك عن تراجع كميات الإنتاج، ويتضح ذلك من خلال زيادة كميات الزيتون المستخدمة لاستخراج الزيت، من إجمالي إنتاج الزيتون لتعويض التراجع النوعي في جودته!

ويتضح مع أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار أن نسب انخفاض الإنتاجية خلال هذه الأعوام هي أعلى من النسب المحسوبة بشكل أولي، فالأمر هنا لا يقتصر على تراجع الكميات المنتجة من الزيت فقط، إنما أيضاً لا بد من إضافة انخفاض نسب استخراج الزيت!

وهذا الانخفاض بنوعية الزيتون على مر السنوات يدل على تراجع الاهتمام بهذا المحصول بشكل عام على المستوى الرسمي، بسبب عدم توفير المستلزمات الأساسية له من ري ووقود ومبيدات وأسمدة وأدوية مكافحة، بالشكل الذي يساعد على رفع إنتاجية المحصول وتحسينه، أو على الأقل بالشكل الذي يحافظ على ثبات مستويات الإنتاجية ونوعيته كما كانت عليه في أعوام ذروة الإنتاج!

عدد الأشجار مؤشر إضافي!

يقدر المعدل الوسطي لإنتاجية شجرة الزيتون الواحدة، بعد دخولها عمر الإنتاج «أي بعد 4 إلى 5 سنوات من غرسها» بين 22–80 كغ بالموسم، مع الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة المعاومة، وأيضاً تختلف الإنتاجية تبعاً لاختلاف نوعية الزيتون وظروف زراعته، ومدى الخدمة المقدمة لهذه الأشجار، على الرغم من أنه يمكن التقليل من آثار ظاهرة المعاومة على الإنتاج، وذلك من خلال تقديم الخدمة الزراعية للأشجار، عبر ريها بشكل كاف، ومكافحة الآفات الأساسية التي تصيبها، إضافة إلى تسميد الأراضي بالعناصر الحيوية اللازمة، إلا أن معدل الإنتاجية للأشجار المزروعة على امتداد الأراضي السورية آخذ بالانخفاض عاماً بعد آخر!

ويوضح الجدول التالي عدد الأشجار الإجمالي والأشجار المثمرة منها، ومعدل إنتاجية الأشجار المثمرة تبعاً للسنوات المذكورة بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

العام	عدد الأشجار الإجمالي/ألف	المثمر منها/ألف	وسطي إنتاجية الشجرة من الزيتون/كغ
2006	82,299	61,248	19,44
2007	87,514	64,159	7,72
2011	103,536	79,032	13,86
2014	106,150	86,104	4,56
2017	102,039	81,922	10,37
2020	103,957	92,525	8,44
2021	103,693	92,389	6,13
2022	101,197	89,931	11,02

معدلات استهلاك زيت الزيتون أكثر إهمالاً!

أول ما يلفت النظر ضمن بيانات الجدول السابق، المفارقة الحاصلة في العام 2014 أيضاً، حيث بلغ عدد الأشجار الإجمالي 106,150,000 شجرة، ونسبة الأشجار المثمرة منها قدرت بما يقارب 81,1%، وبالتالي فإن ترتيب هذه السنة هو الثالث من حيث عدد الأشجار المثمرة، إلا أن الكمية المنتجة من الزيتون هي الأدنى على الإطلاق بين هذه السنوات، حيث قدر وسطي إنتاجية الشجرة الواحدة ما يقارب 4,56 كغ للشجرة.

وبشكل عام، فإن وسطي الإنتاجية آخذ بالتراجع عام بعد آخر، ولا يمكن بشكل من الأشكال إرجاع أسباب انخفاض الإنتاجية إلى ظاهرة المعاومة فقط، إنما توجد أسباب أكثر جوهرية، لعل أهمها سنوات الحرب وتأثيراتها، إضافة إلى سياسات الدولة بتخفيض الدعم عموماً، وعن القطاع الزراعي فيما يخص موضوعنا خصوصاً، وبالتالي عدم قدرة المزارعين على تلبية احتياجات الأشجار من السقاية ومواجهة الآفات وما إلى ذلك!

ليتضح مرة أخرى أن معدلات الإنتاج بعيدة بشكل كبير عما كانت عليه قبل حوالي 20 سنة، على الرغم من زيادة عدد الأشجار بنسبة 22,9% ضمن العام 2022 عما كانت عليه في عام 2006، وبالتالي فإن تكاليف الإنتاج آخذة بالارتفاع، نظراً لانخفاض معدلات الإنتاجية إلى النصف تقريباً!

إضافة إلى ذلك، يتضح من بيانات الجدول أيضاً النزف الحاصل بعدد الأشجار بين العام 2014 والعام 2022، حيث بلغ عدد الأشجار الكلي ضمن عام 2014 ما يقارب 106,150,000 شجرة، إلا أنه انخفض بما يقدَّر 5,000,000 شجرة، على الرغم من زيادة عدد الأشجار المثمرة بين هذين العامين كما هو موضح، إلا أن هذه الزيادة تمت على حساب الأشجار المعمرة مرتفعة الإنتاجية، ودخول الأشجار الفتية منخفضة الإنتاجية إلى مراحل الإنتاج. حيث يعود السبب الرئيسي لانخفاض عدد الأشجار إلى القطع الجائر لها للتحطيب والتدفئة من قبل شبكات تعمل وتتربح من خلالها، بالإضافة إلى ما تم حرقه وإتلافه من حقول بفعل العمليات العسكرية في بعض المناطق، وصولاً إلى تخلي بعض المزارعين عن هذه الزراعة نتيجة لتكاليفها المرتفعة، وانخفاض إنتاجيتها عاماً تلو آخر، وبالتالي انخفاض العائد الاقتصادي المجدي منها!

العام	كمية الإنتاج/طن	كمية الاستهلاك/طن	الفائض/طن	متوسط السعر المحلي كغ/ليرة
2006	252,353	110,000	142,353	250
2011	208,329	135,000	73,329	200
2022	189,423	79,500	109,923	32250

تدهور الإنتاج وارتفاع الأسعار وتراجع معدلات الاستهلاك!

توضح البيانات التاريخية لاستهلاك السوريين من زيت الزيتون، الصادرة عن المجلس الدولي للزيتون، انخفاض معدل الاستهلاك بين عامي 2006 و2022 بما يقارب 27,72%، وبين عامي 2011 و2022 انخفض استهلاك السوريين بنسبة تقارب 41,1%!

ووفقاً لبيانات المصدر نفسه، فقد بلغت الكميات المستهلكة ضمن هذه الأعوام كما هو موضح بالجدول التالي، وقد أضفنا متوسط السعر المحلي من واقع الأسواق خلال السنوات المرصودة

العام	الصادرات وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء/طن	الصادرات وفقاً لبيانات وزارة الزراعة الأمريكية/طن
2006	غير متوفرة	55,000
2007	غير متوفرة	44,000
2011	16,438	35,000
2014	11,117	30,000
2017	31,891	38,000
2020	17,722	56,000
2021	12,441	36,000
2022	7,895	66,000

من المعلوم اقتصادياً أن ارتفاع سعر المادة يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الكمية المستهلكة منها، والعكس بالعكس، وذلك ما يوضحه الجدول السابق!

حيث كان سعر الكيلو الواحد من زيت الزيتون في عام 2006 حوالي 250 ليرة، وقدرت كمية الاستهلاك وفقاً لبيانات المجلس الدولي لزيتون بحوالي 110,000 طن، وانخفض سعر الكيلو الواحد ضمن عام 2011 ليصبح 200 ليرة للكيلو، بنسبة انخفاض 20% تقريباً، وبناء على بيانات المصدر نفسه، فإن كميات استهلاك المادة ارتفعت ضمن هذا العام بالتوازي مع انخفاض سعرها، وقدرت الكميات المستهلكة ضمن عام 2011 بما يقارب 135,000 طن، ويقفز سعر الكيلو من زيت الزيتون في عام 2022 بمقدار 160 ضعف عن السعر في عام 2011، وذلك بالتوازي مع انخفاض الكمية المستهلكة من زيت الزيتون بنسبة لا تقل عن 41,1% عما كانت عليه ضمن عام 2011.

وبحسبة بسيطة وأولية، وبالنظر لأسعار المادة ضمن العام الحالي، والتي بلغت ما يقارب 0,00015–100,000 ليرة لسعر الكيلو، فإن معدل الاستهلاك آخذ بالانخفاض أكثر فأكثر، وبتقديرات تصل إلى 43,991 طناً فقط لا غير، أي إن وسطي استهلاك الفرد السوري لزيت الزيتون من المقدر انخفاضه إلى 2,5 كيلو خلال العام الحالي، بعد أن كان 6 كغ سنوياً بحسب بيانات عام 2011!

التصدير بين البيانات الرسمية والدولية!

لا يخفى على أحد أهمية سورية العالمية فيما يخص إنتاج زيت الزيتون وتصديره إلى مختلف الدول حول العالم، ولكن انعكاس هذا الأمر على الداخل السوري مختلف كلياً ومأساوي، وذلك بالنظر إلى السياسات المتبعة فيما يخص هذا المحصول الاستراتيجي!

فعمليات التصدير محصورة بعدد قليل من التجار والمحتكرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تصدير هذه المادة، بالشكل الذي سنوضحه، يساهم بشكل كبير برفع أسعارها محلياً، وبالتالي يقلل من استهلاكها!

والجدير بالذكر أن انعكاس هذا الأمر على مستوى المزارعين لا يقل سلبية، وذلك بالتوازي مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الإنتاجية، وغياب دور الدولة في دعم المزارعين وتوفير المستلزمات الأساسية من وقود وأسمدة وغراس وما إلى ذلك!

وبالتالي فإن المستفيد الوحيد من عمليات التصدير هم التجار فقط، الذين يشترون المادة بالسعر المحلي بالليرة السورية، ويصدرونه إلى مختلف دول العالم بالعملة الصعبة!

إضافة إلى ذلك، فإن معظم الكميات المصدرة تتم بشكل غير رسمي، عبر قنوات وطرق التهريب سواء إلى تركيا أو إلى لبنان، ومنها إلى مختلف دول العالم!

ويمكن توضيح ذلك من بيانات الصادرات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية، بالمقارنة مع بيانات وزارة الزراعة الأمريكية التجميعية للصادرات من واقع بيانات الدول المستوردة، بحسب الجدول التالي:

توضح البيانات انخفاض معدل الاستهلاك بين عامي 2006 و2022 بما يقارب 27,72% وبين عامي 2011 و2022 انخفض استهلاك السوريين بنسبة تقارب 41,1%

الجدول أعلاه يبين بوضوح التباين في المعطيات التصديرية الكمية، فالكميات المصدرة بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء هي المصدرة بشكل نظامي إلى بعض الدول، أما الكميات بحسب بيانات وزارة الزراعة الأمريكية التجميعية فتتضمن أيضاً الكميات المصدرة تهريباً إلى مختلف دول العالم، ولعله من الواضح أن الفارق بين البيانات التصديرية أعلاه كبير، وأن حصة التهريب مضاعفة عن حصة التصدير الرسمي!

وكذلك نستنتج أن ترتيب سورية، الثالث في إنتاج زيت الزيتون عربياً، والسابعة عالمياً، وعلى مستوى استهلاك الفرد الأولى عربياً والرابعة عالمياً، ليس بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، أو الجهات المحلية الرسمية المعنية بنشر بعض الأرقام والإحصاءات، بل بما يتم تجميعه من بيانات إضافية من بقية الدول تقاطعاً مع البيانات المحلية!

أما الاستنتاج التكثيفي الأهم من كل ما سبق فهو حجم الأرباح الكبيرة الذي يجنيها المصدّرون والمهربون، على حساب المزارعين والمستهلكين والاقتصاد الوطني، بسبب الإهمال الرسمي للمحصول الاستراتيجي ومنتجاته التصنيعية الكثيرة، الغذائية وغير الغذائية، التي لا تقتصر على زيت الزيتون فقط، وبما تحمله من قيم مضافة بحال الاهتمام الجدي بها، وبما هو قابل للتصدير منها بشكل خاص!

تمهيد رسمي جديد يصب بخانة المصدرين والمهربين على حساب المستهلكين!

صرحت مديرة مكتب الزيتون بوزارة الزراعة عبير جوهر، بأن التقديرات الأولية لإنتاج الزيتون في 2024 تصل إلى ما يقارب 740 ألف طن، أي بزيادة نحو 6% عن العام الماضي، مقسمة ما بين 20% زيتون للمائدة، و80% للعصر من أجل الزيت. ولفتت إلى أن الكميات المتوقع تصديرها هي الفائض عن حاجة السوق المحلية، أي 7 آلاف طن، وأوضحت أن السعودية ودول الخليج من أكثر الدول استيرادا للزيت السوري، بالإضافة إلى بعض الدول العربية والأوروبية غير المنتجة للزيت، كذلك أكدت انخفاض معدل استهلاك الفرد سنوياً من الزيت من 5–6 كيلو إلى 3 كيلو، بسبب ضعف القدرة الشرائية!

التصريح أعلاه شبيه تماماً بالتصريحات السنوية الرسمية التي تسبق صدور موافقة اللجنة الاقتصادية بالسماح بتصدير زيت الزيتون، وهو تمهيد مسبق للموافقة القادمة من أجل السماح بتصدير كمية 7 آلاف طن من زيت الزيتون بالحد الأدنى رسمياً، وأضعاف هذه الكمية تهريباً، بغض النظر عن الاعتراف الرسمي بتراجع معدلات الاستهلاك بسبب ضعف القدرة الشرائية!

دهاليز الكهرباء السورية تبتلع

يستمر تدهور قطاع الطاقة في سورية بوتيرة متسارعة، دون أن تلوح في الأفق أي حلول جذرية من جانب المسؤولين في البلاد. وسواء كنا في الشتاء أو الصيف، تتفاقم معاناة السوريين مع تزايد ساعات انقطاع الكهرباء بحجج وذرائع عدة لم يعد يلتفت إليها السوريون ولا حتى على سبيل التهكم. لكن ثمة جانب آخر من المسألة يتجاوز مشكلة التقنين ويرتبط مباشرة في موضوع الكلف المعلنة ومدخلات الإنتاج يجدر نقاشه لما يكشفه من مليارات ضائعة في دهاليز عملية إنتاج الطاقة في سورية التي ينخرها الفساد وانعدام الشفافية.

■ أحمد الرز

في تصريح خاص لصحيفة «تشرين» المحلية نشرته يوم الأربعاء 2024/7/24، قال وزير الكهرباء إن «برنامج التقنين مرتبط بكميات التوليد المتاحة، علماً أنها حالياً تقدر بحوالي 2000 ميغا، والجاهزة في الخدمة تقدر بحوالي 5500 ميغا في حال توفر حوامل الطاقة اللازمة لتوليدها»، مؤكداً أن «حاجة وزارة الكهرباء اليومية من الغاز تقدر بـ23 مليون متر مكعب، والمتاح من تلك الكمية 6,5 ملايين متر مكعب، كما أننا نحتاج إلى 10 آلاف طن من الفيول، والمتاح منها فقط 4500 طن».

ما هي الكميات الفعلية التي يمكن توليدها؟

بالنظر إلى «التسريبات» التي نقلتها بعض المواقع الإلكترونية السورية المحلية عن مصادر في وزارة الكهرباء في مرات متعددة، وبالنظر إلى بعض الأبحاث الجامعية التي صدرت في جامعتي دمشق وتشرين، والتي استند الطلاب فيها إلى مصادر ومعلومات من وزارة الكهرباء، فإن المتعارف عليه في سورية أن كل 1 كيلو غرام من الفيول يستطيع أن ينتج ما يقارب 4 كيلو واط ساعي، وأن كل 1 متر مكعب من الغاز قادر أيضاً على إنتاج نحو 5 كيلو واط ساعي.

هذا يعني أن كفاءة محطات الفيول تقارب 34,25%، وكفاءة محطات الغاز الطبيعي تقارب 47,39% «الوسطي العالمي لكفاءة محطات الفيول – على افتراض أنه فيول ثقيل – يقارب 36% وهو يعتمد إلى حد كبير على التكنولوجيا المستخدمة ومدى تحديث المحطة وطبيعة الوقود المستخدم. أما الوسطي العالمي لكفاءة محطات الغاز الطبيعي فتصل إلى نسبة تتراوح بين 55% إلى 58%».

لكن بغض النظر عن مسألة كفاءة المحطات، فإنه وفق المعادلة المتعارف عليها في سورية والتي ذكرناها آنفاً، فإن كمية الـ4500 طن فيول التي أعلن عنها الوزير، يجب أن تكون قادرة على توليد 18 مليون كيلو واط ساعي يومياً، وكذلك فإن الـ6,5 ملايين متر مكعب من الغاز ينبغي أن تنتج 32,5 مليون كيلو واط ساعي يومياً.

بحساب بسيط، نستنتج أن الكميات التي كان ينبغي إنتاجها سنوياً تعادل 6,57 مليار كيلو واط ساعي من الفيول، ونحو 11,9 مليار كيلو واط ساعي من الغاز. أي ما مجموعه 18,47 مليار كيلو واط ساعي سنوياً.

الكميات التي كان ينبغي إنتاجها سنوياً تعدل 6,57 مليار كيلو واط ساعي من الفيول ونحو 11,9 مليار كيلو واط ساعي من الغاز

28% من الطاقة الكهربائية الممكنة لم تنتج

للمقارنة، يمكننا العودة إلى المذكرة التي قدمتها وزارة الكهرباء أمام رئاسة مجلس الوزراء حول الأعمال المنجزة خلال العام 2023، والتي قدرت فيها إجمالي توليد الكهرباء خلال العام بـ13,3 مليار كيلو واط ساعي.

إذا تجاهلنا أن توريدات حوامل الطاقة في سورية خلال عام 2023 كانت أكثر بكثير منها في العام الحالي «حسب التقديرات، فقد كان يصل إلى وزارة الكهرباء في شهر آذار 2023 ما مقداره 6 آلاف طن من الفيول و7 ملايين متر مكعب من الغاز يومياً»، فإن الفارق بين الرقمين يصل إلى 5,17 مليار كيلو واط ساعي سنوياً.

بمعنى آخر، فإن نحو 28% من الطاقة الكهربائية التي كان ينبغي إنتاجها لم تنتج. وإذا كانت الوزارة نفسها هي من أكدت أن كل 1 كيلو غرام من الفيول يستطيع أن ينتج ما يقارب 4 كيلو واط ساعي، وأن كل 1 متر مكعب من الغاز قادر أيضاً على إنتاج نحو 5 كيلو واط ساعي، فما المبرر لهذا الضياع؟

ولنفهم تكلفة هذه المسألة، سنعتمد على تصريحات المسؤولين في البلاد الذين يؤكدون أن تكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي في سورية باتت 2200 ليرة سورية. ما يعني أن هنالك هدر قيمته 1034 مليار ليرة سورية ضائع في حسابات قدرة المحطات على التوليد بهذه النقطة فقط.

وسبب هذه المليارات الضائعة لا يمكن تفسيره إلا بأحد عاملين، إما أن كفاءة المحطات في سورية هي أقل مما هو معلن، وعلى نحو يجعلنا كسوريين ندفع ثمن حوامل طاقة لا تعود علينا بالطاقة فعلياً،

كمية الكهرباء التي تنتج سنوياً في سورية مقابل الكمية الممكن إنتاجها وفقاً لتوريدات حوامل الطاقة

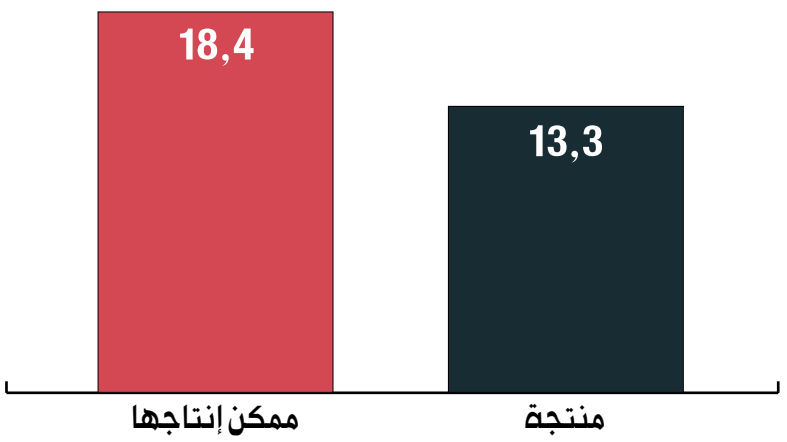

المليارات: ولكن من يدفع الثمن؟

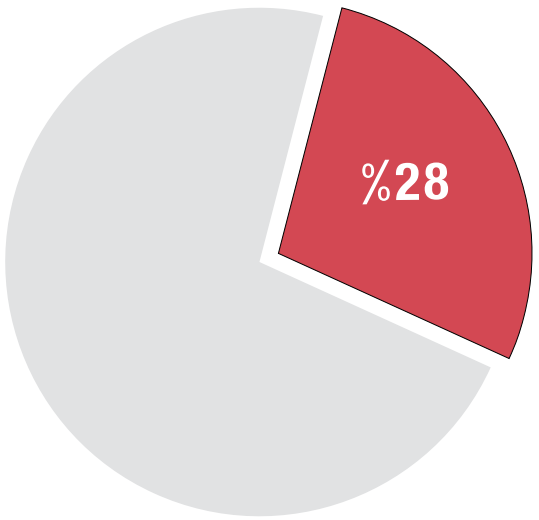

نحو 28% من الطاقة الكهربائية التي كان من الممكن إنتاجها عبر توريدات حوامل الطاقة لم يجري إنتاجها مما جعلنا كسوريين ندفع ثمن حوامل طاقة لم تعد علينا بالطاقة فعلياً

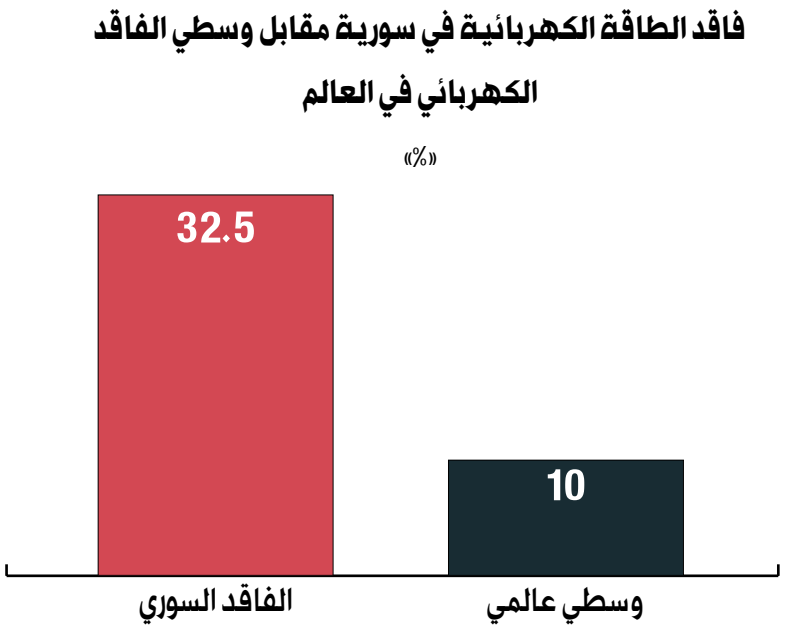

وإما أن عملية فساد كبيرة تجري في هذا المفصل من عملية إنتاج الطاقة في البلاد. وفي الحالتين، تقع المسؤولية على أصحاب القرار في هذا الملف.

736,8 مليار ليرة سورية إضافية وبالحد الأدنى!

فوق هذا كله، تتمتع سورية بواحدة من السمات الفريدة التي قلّ نظيرها في العالم كله. حيث أن وسطي كميات الطاقة الكهربائية المفقودة خلال عملية الإنتاج الكهربائي يتفاوت بين الدول ويعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك كفاءة محطات التوليد والتكنولوجيا المستخدمة ونوع الوقود والتصميم العام لشبكات الطاقة الكهربائية. لكن بشكل عام، يمكن أن تتراوح الخسائر في عملية الإنتاج الكهربائي عالمياً بين 5% إلى 15% من إجمالي الطاقة المنتجة «أي 10% وسطياً»، فكم هي النسبة في سورية؟

حسب البيانات الرسمية الحكومية، فإن نسبة الفاقد في الطاقة الكهربائية والكميات المخصصة للاستهلاك الذاتي وصلت في عام 2020 إلى نحو 30,8%، ونحو 30,9% في العام 2021، ونحو 32,5% في العام 2022. «ملاحظة: لا تكشف التصريحات الرسمية عن نسبة الفاقد لوحده، بل دائماً تربطه مع الكميات المخصصة للاستهلاك الذاتي، وغالباً كي تصعب عملية حساب قيمة هذا الفاقد».

رغم أن ما ذكرناه آنفاً يوضح أن نسبة الفاقد هي في تصاعد مستمر، إلا أننا سنعتمد آخر رقم وهو 32,5%. وكي نطرح منها نسبة الكميات المخصصة للاستهلاك الذاتي بطريقة تقريبية، سنعتمد النسبة التي كانت موجودة في عام 2020 والتي بلغت 4,8%. وعليه، نستطيع أن نقدر أن نسبة الفاقد هي 27,7% «مع العلم أن حتى هذه النسب المعلنة مشكوك بها، وهي غالباً أعلى من ذلك».

هنالك فاقد يقدر بـ3,68 مليار كيلو واط ساعي قيمته وفقاً لتكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي المعلنة أكثر من 736,8 مليار ليرة سورية

أي أن هنالك في سورية فاقد يقدر بـ3,68 مليار كيلو واط ساعي، قيمته وفقاً لتكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي المعلنة في سورية تصل إلى أكثر من 736,8 مليار ليرة سورية. والسؤال الأهم: من يدفعها؟ هل تتحمل الحكومة تكاليفها أم يجري تجييرها إلى فواتير السوريين بطرق عدة؟

السوريون ممنوعون من الاطلاع على التفاصيل

وزارة الكهرباء هي الجهة الرسمية التي تتولى بالتعاون مع غيرها من الوزارات مسؤولية تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية وهي مسؤولية حساسة جداً وتلعب دوراً حيوياً في دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لكن رغم ذلك ورغم الأهمية البالغة لهذا القطاع، فإن الوزارة، شأنها شأن العديد من الجهات الحكومية الأخرى، تتبع سياسة عدم الإفصاح الكامل عن التفاصيل التشغيلية والفنية المتعلقة بعمل محطات توليد الكهرباء وتوريد الطاقة.

وتثير هذه السياسة تساؤلات عديدة حول الأسباب التي تحول دون نشر المعلومات الدقيقة والشاملة المتعلقة بعمليات تشغيل المحطات وأدائها علماً أنها ليست سراً في جميع دول العالم، بل وحتى في دول الجوار. فعلى سبيل المثال، لماذا لا تعلن الوزارة عن عدد ساعات تشغيل محطات التوليد، ولا تعلن تقارير تفصيلية توضح عدد ساعات التوقف سواء تلك المخصصة للصيانة الطارئة أو المبرمجة مسبقاً، أو حتى عدد ساعات التوقف الكيفي؟ ولماذا لا تعلن عن كميات الفاقد الناتجة عن محولات الرفع أو محولات الاستهلاك الذاتي أو حتى الضياعات التي تحدث في الكابلات والبارات؟

هل تصل الصين إلى 20 ألف دولار للفرد في 2035؟

صدر مؤخراً تقرير بحثي بعنوان «اتخاذ موقف صارم: التعميق الشامل للإصلاح وعملية الانفتاح رفيعة المستوى في الصين في العصر الجديد والرؤية لعامي 2029 و2035»، وقام تشو قوانغ ياو، وزير المالية الصيني السابق، بمناقشته هو وتأثيراته مع وفد من أكثر من 12 مدير تنفيذي لشركات دوليّة متعددة الجنسيات زار بكين لهذا الغرض. كتب تشو قوانغ ياو عن هذا اللقاء: تركّزت أسئلتهم حول: إمكانية وتأثير نشوء سلسلتي توريد متوازيتين عالميتين، ومدى قدرة الصين على الحفاظ على نمو مستدام، وتحقيق هدف عام 2035 بالوصول إلى أن تكون حصة الفرد 20 ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية الإنتاجية والاقتصاد الرقمي الصيني.

■ تشو قوانغ ياو
ترجمة: قاسيون

تمثّل الصين والولايات المتحدة ما يقرب من نصف الاقتصاد العالمي. بلغ في 2023 الحجم الإجمالي للاقتصاد العالمي 105 تريليون دولار أمريكي. تعدّ الولايات المتحدة والصين أكبر اقتصادين في العالم، ويبلغ الحجم الاقتصادي للولايات المتحدة 27,36 تريليون دولار أمريكي، والحجم الاقتصادي للصين 17,66 تريليون دولار أمريكي. يمثّل الحجم الاقتصادي المشترك للصين والولايات المتحدة ما يقرب من 45% من الاقتصاد العالمي، على أساس الحساب الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي.

الأمر الآخر، أنّ حجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة يمثّل خمس الإجمالي العالمي. يمتلك وفد الشركات متعددة الجنسيات بيانات التجارة الدولية، وتوزيع التجارة العالمية في السلع والخدمات. في عام 2023، بلغ إجمالي التجارة العالمية في السلع 48 تريليون دولار أمريكي، وبلغ حجم التجارة في الخدمات 15 تريليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة السلع والخدمات 63 تريليون دولار أمريكي.

تحاول اليوم الولايات المتحدة بناء أسوار عالية، وتقديم إعانات خاصة للصناعات في الولايات المتحدة، وتحديداً صناعة الرقائق وصناعات السيارات الكهربائية، وتقليص درجة التعاون الاقتصادي مع الصين من خلال بعض العقوبات الاقتصادية والتجارية ضد الصين. تمكنت الولايات المتحدة، من خلال تدابير مختلفة تشمل ضوابط التصدير، من التأثير على العلاقات الاقتصادية العالميّة.

في ظل هذه الظروف، قدمت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني إجابة حازمة للعالم: سنعمل بثبات على تعميق الإصلاح والانفتاح بشكل شامل، ويجب علينا مواصلة بذل قصارى جهدنا لدفع الصين إلى التحرك إلى الأمام في الإصلاح والانفتاح. في الوقت نفسه جعل اقتصاد الصين أكثر تكاملاً مع الاقتصاد العالمي.

من خلال هذا البيان، والتأكيد من الحزب الشيوعي الصيني، تكتسب الشركات متعددة الجنسيات الثقة والتشجيع. الأمر المهم الآخر الذي يجب الانتباه إليه: ذكر صندوق النقد الدولي بوضوح أنه إذا أنشأت الصين والولايات المتحدة سلسلتي توريد متوازيتين، سيؤثّر هذا على الاقتصاد العالمي بنسبة 7% في أحسن الأحوال، و12% في أسوئها. لذلك يمكننا أن ندرك على الفور أن التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي سيتراوح من 7 إلى 12 تريليون دولار، وهو مبلغ لا تستطيع أي دولة تحمله. لهذا يمكننا أن نفهم أنّ تعميق الصين للإصلاح والانفتاح وتكاملها الوثيق مع العالم يصب في مصلحة الصين ومصالح العالم.

في عام 2023، وصل حجم الاقتصاد الرقمي الصيني إلى 60% من النطاق الاقتصادي الشامل الذي تجاوز 10 تريليونات دولار أمريكي وهذا إنجاز كبير في تنميتنا

الحفاظ على النمو

السؤال الثاني: هو أنّ البيان الصادر عن الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني، أكّد على أن الفترة الحالية والفترة المقبلة هما فترات حاسمة بالنسبة للصين لتعزيز بناء قوة حديثة على الطراز الصيني، وتجديد الروح الوطنية. الجميع قلقون للغاية بشأن ذلك. ما هو الهدف؟ ما هو مسار التنفيذ؟ ما هي وسائل الضمان؟ لأن العالم بحاجة إلى أن يفهم، وخاصة رجال الأعمال في الشركات متعددة الجنسيات، كيف تستفيد أعمالهم في الصين من التنمية في الصين، بدلاً من أن تتأثر، وهذا أمر طبيعي في ممارسة الأعمال التجارية.

إنّ نقطة البداية في «الخطة الخمسية الرابعة عشرة» هي عام 2021. يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين 10 آلاف دولار في عام 2019، وبحلول عام 2021 وصل هذا الرقم إلى 12617 دولار أمريكي. كان الهدف طويل المدى لـ «الخطة الخمسية الثالثة عشرة» هو مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 20 ألف دولار أمريكي على أساس عام 2020.

يعلم الجميع جيداً أنه بحلول نهاية عام 2023، بلغ نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي 12594 دولار. علينا مواصلة المضي قدماً على هذا الأساس. لكن يجب أن يكون واضحاً، بدءاً من العام المقبل وحتى عام 2035، ما هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال 11 عاماً، وهذا في الواقع مسألة تثير قلقاً كبيرا لأصحاب الأعمال الكبار، لأنّهم على دراية كبيرة بهذه البيانات، وهذه البيانات مؤكدة من قبل صندوق النقد الدولي، وهي بيانات من المكتب الوطني للإحصاء في الصين.

عندما قامت الصين بصياغة الهدف طويل الأجل لعام 2035، أخبرت الصين العالم أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سوف يتضاعف اعتباراً من 2020. تضاعف متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال 15 عاماً إلى 4,7%، وهي فترة «الخمسة عشر عاماً». لكن الآن «الخطة الخمسية الرابع عشرة» على وشك الانتهاء، ويبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأربع الأولى من هذه الخطة 8,1% في عام 2021، و3% في عام 2022، و5,2% في عام 2023، و5% في عام 2024. إذا تمّ تحقيق هذا الهدف في المتوسط، فإن متوسط معدل النمو السنوي في السنوات الأربع الأولى من هذه الخطة الخمسية يبلغ 5,4%. في الأعوام الإحدى عشرة المقبلة، وفقاً للحسابات الإحصائية، سيكون متوسط معدّل النمو السنوي 4,3% قادراً على تحقيق الهدف طويل المدى لعام 2035، حيث سيتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 20 ألف دولار.

يجب أن يتراوح معدل النمو في العام المقبل بين 4,5% و5%، واستناداً إلى اتجاه التنمية الحالي لـ «الخطة الخمسية الخامسة عشرة» المستقبلية، فإننا واثقون من أنّها ستحافظ على معدّل نمو يتراوح بين 4,5% و5%، لتكتمل رؤية 2035 في «الخطة الخمسية السادسة عشرة» النهائية. لذلك، وانطلاقاً من قوانين التنمية الاقتصادية والقدرة الحالية على تجميع الثروة الوطنية وتحسين مستوى إنتاجية العامل الإجمالي، فإننا على ثقة تامة في تحقيق الهدف طويل المدى لعام 2035. هذا ما قلته للمدراء التنفيذيين، وكانت حساباتهم الخاصة تؤيد ما قلته.

أما المسألة الثالثة التي اهتمّ بها الوفد، فهي تنمية قوى إنتاجية جديدة، وتطوير قوى إنتاجية جديدة وفقاً للظروف المحلية، وتعزيز التكامل الوثيق بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرقمي. منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، شهد الاقتصاد الصيني تطوراً في مجال الاقتصاد الرقمي بتوجيه من مفاهيم التنمية الجديدة. في عام 2023، وصل حجم الاقتصاد الرقمي الصيني إلى 60% من النطاق الاقتصادي الشامل الذي تجاوز 10 تريليونات دولار أمريكي، وهذا إنجاز كبير في تنميتنا. لكن من ناحية أخرى، يجب أن نرى أنه لا تزال هناك فجوة بين حجم الاقتصاد الرقمي بين الصين والولايات المتحدة وألمانيا، لأن هذه الدول تجاوزت 60% أو حتى 65%.

أزمة مياه عميقة ومتفاقمة وحلول مجتزأة وخطط غائبة!

تتفاقم الأزمات وتعصف بالمواطن المنهك، بعد أن جردته السياسات الرسمية من أبسط حقوقه، فوجد نفسه عارية تماماً أمام زوابع الأزمات المتلاحقة، والتي إلى الآن لم تجد الحكومة حلولاً لها، فتراكمت وتعاظمت عاماً تلو آخر!

فمن أزمة الغاز إلى أزمة الخبز والكهرباء والمحروقات، إلى أزمات الأسعار والبطالة والسكن، وصولاً إلى أزمة المياه التي لم تنهِ قائمة أزمات السوريين المستمرة!

فقائمة معاناتنا تطول وتكبر دون أي بوادر لانفراجات أو حلول، وخير دليل على ذلك أزمة المياه التي تشهدها معظم المحافظات، والتي زادت وطأتها مع قدوم فصل الصيف وموجات الحر الشديد!

وهنا نتساءل كيف واجهت الجهات المعنية الأمر، خاصة مع وجود أكثر من 1,8 مليون مواطن بحاجة إلى مساعدة عاجلة للحصول على مياه الشرب، وفق ما أعلنه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة «أوتشا» بتاريخ 2024/6/24؟!

العطش ينتهك مناطقنا الساحلية!

في اللاذقية، كما حال معظم المحافظات، بات الحصول على «دوش» صيفي في هذه الأجواء الحارة والدبقة من الكماليات، وبات أيضاً للتنظيف موعد غير مؤكد، ولسقاية المزروعات برنامج غير واضح، فقد أصبح شريان الحياة شبه مقطوع عن المنطقة الساحلية عموماً واللاذقية خصوصاً، حتى على مستوى مياه الشرب بحدودها الدنيا!

فجارة البحر تعيش أياماً جافة يعجز فيها سكانها عن إيجاد حاجتهم من مياه الشرب، فما بالك بباقي الاحتياجات، من نظافة وزراعة وأعمال!

فأزمة المياه وانقطاعها شبه الدائم لم يقتصر على أرياف المحافظة فقط، بل شملت الكثير من أحياء المدينة أيضاً «بسنادا- سقوبين- سنجوان- مروراً بالدعتور وتشرين والرمل الشمالي- كذلك الفاروس والمشروع السابع- إضافة إلى صليبية والعوينة...» والقائمة تطول!

فالانقطاع شبه دائم للمياه، ومنذ ما يزيد عن الشهر في بعض المناطق، الأمر الذي دفع العديد من الأسر إلى اللجوء للصهاريج، التي استغل أصحابها الأزمة فوصل سعر برميل المياه الواحد لما يزيد عن 12 ألف ليرة، وعائلة مكونة من 5 أفراد تحتاج إلى ما يقارب البرميلين يومياً، أي ما يعادل 25 ألف ليرة يومياً، أي ما يقارب راتب موظف بالحد الأدنى أسبوعياً!

فأي عائلة تستطيع تحمل هذا العبء الكبير الذي لا بديل عنه، فهل تستقيم الحياة دون ماء؟!

وأمام تفاقم أزمة مياه الشرب في اللاذقية ماذا فعلت الجهات المعنية؟

وكيف واجهت الأمر؟

اجتماعات وتوجيهات بنتائج خجولة!

بتاريخ 2024/6/11 عقد المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية جلسة برئاسة المحافظ عامر اسماعيل هلال بحث خلاله واقع مياه الشرب وإجراءات المؤسسة لتحسين واقع التغذية والضخ.

وبرغم الوعود والجهود الحثيثة، وفق ما نشره المكتب الصحفي للمحافظة، إلا أن الواقع لم يتحسن قيد أنملة، بل ازدادت المشكلة وتفاقمت!

فكعادة الجهات الرسمية لم يكن الاجتماع سوى لذر رماد في العيون، فلم يثمر عنه شيء يذكر بالملموس لحل المشكلة على المدى البعيد وبشكل نهائي ومستمر!

وما يثير الاستغراب حقاً هو أنه وعلى الرغم من كميات الهطولات المطرية الكبيرة خلال الشتاء الماضي، خاصةً في المناطق الساحلية، إلا أن أزمة المياه هذا الصيف هي الأشد، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على انعدام التخطيط الحكومي، وغياب الدور الفعال لمؤسسات الدولة المعنية!

والأمر لم يقف هنا، فبعد علو أصوات الآلاف من المواطنين، ووصول العديد من الشكاوى إلى الصحف المحلية والمواقع الإخبارية، قرر محافظ اللاذقية التحرك الميداني، ربما يستطيع درء كارثة إنسانية صحية على مشارف التعمق والتوسع في المحافظة!

ومن جملة ما قام به المحافظ هو الإشراف على عمل اللجنة المكلفة بالتدقيق في عمليات ضخ مياه الشرب من محطة نبع السن، كما وقام بجولة لضبط بعض المخالفات أزال خلالها بعض التعديات على الشبكة، رافقه تصريح عن وضع استراتيجية عمل لضبط الهدر ومعرفة أسبابه، والحلول اللازمة التي تمحورت حول تشكيل لجنتين، الأولى مهمتها دراسة كميات المياه المنتجة والمسلمة والموزعة، أما الثانية فمهمتها تأمين مياه الشرب للأحياء المحتاجة، وفق ما نشرته صحيفة الوطن بتاريخ 2024/8/4!

ومن طريف الحلول، المجتزأة والترقيعية واللحظية، كان الأمر الإداري رقم «17» الذي أصدره محافظ اللاذقية الأسبوع الماضي، والقاضي بوضع صهاريج مياه من الجهات العامة تحت تصرف اللجنة المشكلة في المحافظة، برئاسة عضو المكتب التنفيذي لقطاع المياه ومجالس المدن والبلدان، لتأمين المياه للأهالي في التجمعات السكانية التي يوجد فيها اختناقات بتوزيع مياه الشرب!

وعلى إثره تم الإعلان عن وضع مجموعة من الصهاريج من «مديرية الخدمات الفنية- مؤسسة المياه- الموارد المائية- الزراعة- فوج الإطفاء»، لتعبئة المياه تحت إشراف المؤسسة العامة لمياه الشرب، وتأمين المياه وفق الاحتياج!

لكن المشكلة أكبر من ذلك الحل الجزئي والمؤقت بكثير، فهي معممة على مستوى المحافظة، وتفريغ الصهاريج التابعة للجهات أعلاه لا يعدو أنّه أعراض نخوة مفاجئة، ستزول مع انسحاب هذه الصهاريج من العمل تباعاً، لتعود إلى عملها المعتاد بحسب مهام جهاتها، ولتبقى أزمة المياه تتفاقم على مستوى المحافظة!

المشكلة ليست بجديدة وهي متفاقمة ومتسعة!

سيناريو المنطقة الساحلية هو سيناريو متكرر في جميع المحافظات، فها هم مواطنو ريف دمشق يرفعون أصواتهم، علّ شكواهم تصل إلى المعنين!

والأمر ذاته شح في المياه وانقطاع لساعات طويلة، إضافة إلى تأخر صيانة الأعطال في المناطق التي تعتمد على الآبار والغطاسات، بالإضافة إلى انعدام التنسيق الأزلي بين مؤسستي المياه والكهرباء!

وأرجع مدير مؤسسة المياه والصرف الصحي في دمشق وريفها عصام طباع، تفاقم أزمة المياه في ريف العاصمة السورية إلى شح المصادر المائية، ونقص الطاقة والهدر في شبكات المياه!

وليست دمشق وريفها من يعاني فقط، فمحافظات المنطقة الجنوبية «السويداء ودرعا وريفهما» لها تاريخ حافل ونصيب وافر من الوعود الرسمية بتحسين واقع الضخ، والعمل على صيانة الأعطال!

لكن إلى متى، لا أحد يعلم؟!

فشماعة الذرائع الرسمية ما زالت موجودة، ومبرراتها لم ولن تنتهي!

قائمة معاناتنا تطول وتكبر دون أي بوادر لانفراجات وخير دليل أزمة المياه التي تشهدها معظم المحافظات والتي ازدادت وطأتها مع قدوم فصل الصيف وموجات الحر الشديد

حلول حكومية مبتكرة!

في ظل أزمة العطش التي استباحت البلاد والعباد جل ما خرجت به الحكومة حلول خلبية ووعود زائفة!

فبالإضافة إلى التوجيه الحكومي مطلع الشهر الحالي من أجل التنسيق بين مؤسسة المياه والكهرباء من أجل حل جزء من مشكلة المياه، وإعداد مذكرة بهذا الشأن، لم يتم الإعلان عما حل بها حتى تاريخه، قرر مجلس الوزراء بجلسته الأسبوع الماضي الموافقة على تخصيص وزارة الموارد المائية بمساحة من عقار حراجي في منطقة الشقراء العقارية التابعة لمحافظة اللاذقية لإنشاء خزان بيتوني، ومساحة من أجل طريق لتطوير وتأهيل نبع قاسم لإرواء القرى في المنطقة!

لكن ما هي المدة الزمنية لتنفيذ هذه المشاريع، لا أحد يعلم؟!

وكم سيبقى المواطن المنهك تحت وطأة العطش والاستغلال؟

وهل ستجدي هذه المشاريع وتغطي الحاجة فعلاً؟

فلا توجد دراسات وخطط استراتيجية واضحة، مما يؤكد اعتباطية القرارات الحكومية والتوجيهات الرسمية، وبعدها كل البعد عن واقع المواطن ومآسيه المعاشة!

مشاريع مكلفة مقابل هدر الموارد!

عاد الحديث الرسمي حول مشروع تحلية مياه البحر للسطح مجدداً، هذا المشروع القديم الذي غاب منذ فترة، ليعاد طرحه خلال جلسة مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، وبتهليل كبير!

وهنا نتساءل هل فكر المعنيون بكل الموارد المائية المهملة وغير المستثمرة، قبل التفكير بمشروع تحلية مياه البحر المكلف؟!

وبهذا الصدد من الجدير التذكير بما دونه الباحث والخبير الجيولوجي الأستاذ الجامعي د. محمد رقية في عام 2021 عن مشروع محطات تحلية مياه البحر عندما طرح بذلك العام:

قبل أن تفكروا بهكذا محطات غير العملية خذوا حقكم من مياه دجلة والفرات!

فكروا بالاستفادة من أكثر من مليار متر مكعب من المياه التي تذهب هدراً إلى البحر كل عام في المناطق الساحلية بإقامة السدات والسدود ومشاريع الري ومشاريع مياه الشرب!

فكروا في استثمار الينابيع العذبة البحرية، التي حددناها بالمسح الجوي الحراري في الهيئة العامة للاستشعار عن بعد عام 1998، وأهمها:

نبع الباصية جنوب مدينة بانياس الذي يشكل مياهاً عذبة ضمن البحر بقطر 800 م بسبب تصريفه العالي.

منطقة العيون شمال طرطوس.

نبع السن البري والبحري إلى الشمال من مدينة بانياس.

فكروا باستثمار المياه في جبل الشيخ والجولان، التي يذهب الجزء الأكبر منها باتجاه الأرض المحتلة، ويستفيد منها الكيان الغاصب لأرضنا.

أديروا موارد المياه المتوفرة بشكل سليم وسنكون بخير!

هل فكر المعنيون بكل الموارد المائية المهملة وغير المستثمرة قبل التفكير بمشروع تحلية مياه البحر المكلف

نظرية ميزان القوى لدى غرامشي «2» - الميزان العسكري

رأى غرامشي ضرورة التمييز، في التحليل التاريخي والسياسي، بين عدة لحظات «مستويات» من موازين القوى، مركّزاً على ثلاثٍ أساسية، وقد عرض الجزء الأول من المقال أول لحظتين منها «الاجتماعية والسياسية». يتابع غرامشي بعد ذلك إلى: «3- اللحظة الثالثة «ميزان القوى العسكري»، الذي يكون من وقت إلى آخر حاسماً فورياً. والتطور التاريخي ينوس مهتزّاً باستمرار بين اللحظتين الأولى والثالثة، بتواسطٍ من اللحظة الثانية».

■ أنطونيو غرامشي
تعريب: د. أسامة دليقان

3- ميزان القوى العسكري

بدورها، هذه اللحظة [العسكرية] من ميزان القوى لحظةٌ متمايزة، ولا يمكن تحديدها مباشرةً في شكل تخطيطيّ [تجريديّ]. أعتقد أنه يمكن تمييز لَحظتَين: اللحظة «العسكرية» بالمعنى التقني الحصري للكلمة، وما يمكن تسميتها باللحظة «العسكرية–السياسية». في مسير التاريخ الأوروبي والعالَمي ظهرت هاتان اللحظتان في عدد من التوليفات المختلفة. ولعلّ أحد الأمثلة النموذجية الأكثر إيضاحاً، هو العلاقة التي تَستَتبع الاضطهاد العسكري لأمّة ما – أيّ عندما تقوم دولةٌ ذات تنظيم عسكريٍّ عال باضطهاد أراضي أمّة أخرى، وإخضاع المَجموعة الاجتماعية السائدة في الأمة المظلومة إلى مصالح المجموعة الاجتماعية السائدة للأمة الظالمة. وفي هذه الحالة أيضاً، لا تكون العلاقة محضَ عسكريّة، بل عسكرية–سياسية. وفي النضال من أجل الاستقلال، يجب ألّا تقتصر قوى الأمة المظلومة على القوى العسكرية البحتة، بل أن تكون عسكرية وعسكرية–سيّاسية. [...]. في غضون ذلك، في حالة الظلم القومي: لو أجلّت الأمة المظلومة شنّ نضالها من أجل الاستقلال إلى حين تسمح لها الأمّة المهيمنة بتنظيم قوتها العسكرية الخاصة بالمعنى العسكري التقني الحصري، لكان عليها أن تنتظر طويلاً جداً. ولذلك، تقوم الأمة المظلومة في البداية بمعارضة القوة العسكرية المهيمنة بقوة «عسكرية–سياسية» فقط، أيْ بعناصر منَ الفعل السياسي تترتّب عليها النتائج التالية: 1– القدرة على الكسر [الداخلي] للفعالية العسكرية للأمة المهيمنة. 2– إجبار القوة العسكرية المهيمنة على الانتشار على مساحة واسعة، مما يميّعُ قوّتها ويلغي الكثير من فعّاليتها في شنّ الحرب [...].

الاقتصاد وتغيّر موازين القوى

من الأسئلة الأخرى ذات الصلة بالمسألة المناقَشة تحت هذا العنوان [يقصد غرامشي عنوان العلاقة بين القاعدة والبنيان الفوقي] السؤال التالي: هل الأحداث التاريخية الأساسية يحدّدها الضعفُ الاقتصادي أم الازدهار الاقتصادي؟ يبدو لي أنّ تحليلاً عن كثب للتاريخ الأوروبي والعالَمي سيمنع أيّ جواب حاسم على هذا السؤال، على طول هذه المناحي، وبدلاً من ذلك ينبغي أن يقرّبنا أكثر من جواب عامّ نوعاً ما، له طابع سياسي وثقافي أكثر منه اقتصادي مباشر [...]. باختصار، إنّ السؤال المتعلق بما إذا كان الازدهار أو الضعف الاقتصادي سبباً لتغيّر جذري في التوازن التاريخي، ليس سوى جانب جزئيّ من مسألة «موازين القوى» على المستويات المختلفة. إنّ انقلاب التوازن يمكن أن يحدث إمّا بسبب تعرُّض حالة مزدهرة إلى التهديد، أو بسبب تفاقم ضعف اقتصاديٍّ لدرجة لا تُطاق مع كون المجتمع القديم مجرَّداً، على ما يبدو، من أيّ قوة قادرة على التخفيف منها. ولذلك يمكن القول إنّ هذه العناصر تنتمي إلى «التقلبات المرحليّة» للحالات التي على أرضيّتها يصبحُ ميزانُ القوى الاجتماعيّ ميزاناً سياسيّاً للقوى، وصولاً إلى ميزانٍ عسكريّ حاسم. وفي حال فقدان هذه العملية التي يتطوّر فيها ميزان القوى من لحظة إلى التي تليها، تبقى الحالة خاملةً فتنفتحُ احتمالاتٌ متنوّعة للنتائج الممكنة: فإمّا أنْ يحدثَ انتصارٌ للمجتمع القديم يُتيح له «حيّزاً لتنفُّس الصُعداء» عن طريق التدمير الجسدي لنُخبة الخَصم وإرهاب احتياطيّاته. أو أنْ يحدث حتى التدمير المتبادَل للقوى المتصارعة وإرساءُ سلامٍ صامت صَمْتَ القبور، تحت العَين الرَّقيبَة لوَصيٍّ أجنبيّ.

وحدة المجتمع المدني والسياسي

هناك صلة بين هذه القضية العامة ومسألة ما يسمى «الاقتصادوية»، التي تتخذ أشكالاً متنوعة وتقدّم نفسها بطرقٍ ملموسة شتّى. إن مقولة الاقتصادوية تتضمّن الحركة النظرية للتجارة الحرة وكذلك السنديكاليّة [النقابويّة/التريديونيونيّة] النظرية. إنّ هاتين النَّزعتَين مختلفتان جداً من حيث المغزى. فالأولى تنتمي إلى المجموعة السائدة «dominante»، والثانية إلى المجموعة المُستَضعَفة «subalterno». الأولى تُضارِب عن جَهل «بسبب خطأ نظريٍّ ليس من العسير التعرُّفُ عليه» بشأن التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، مصرّةً على أنّ النشاط الاقتصادي ينتمي إلى المجتمع المدني، وأنّ المجتمع السياسي يجب ألّا يتدخّل في تنظيمه. ولكنّ التمييز بينهما في الواقع هو محضُ تمييز منهجيّ وليس تمييزاً عضوياً؛ ففي الحياة التاريخية الملموسة، المجتمع السياسي والمجتمع المدني هما كيانٌ واحد. وفضلاً عن ذلك، فإنّ ليبرالية «دعْهُ يَعمَل دعْهُ يمرّ» laissez–faire تحتاج بدورها أيضاً، وكيما يتمّ إدخالها، إلى واسطة القانون وتدخّل السلطة السياسية: إنّها فعلُ إرادة، وليست تعبيراً عفوياً أو تلقائياً عن حقائق اقتصادية.

أمّا حالة النقابويّة النظرية فإنّها مختلفة، لأنّها تتعلّق بالمجموعة المُستضعَفة التي تمنعها هذه النظريةُ من أنْ تصبحَ مجموعةً سائدة – أي أنها مجموعةٌ ممنوعةٌ من أنْ تغادر الطورَ الاقتصاديّ–الفئويّ وتتركَه خلف ظهرها لتمضي قدماً إلى طور الهيمنة السياسية–الثقافية في المجتمع المدني بحيث تصبح سائدةً في المجتمع السياسي. في حالة ليبراليّة «دعه يعمل دعه يمرّ» النظريّة، تريد شريحةٌ من المجموعة السائدة أن تعدّلَ المجتمعَ السياسي، إنّها تريد إصلاح القوانين الموجودة المتعلّقة بالسياسة التجارية، وبشكل غير مباشر، تلك المتعلقة بالسياسة الصناعية «ولا يمكن إنكار أنّ الحمائيّة، وخاصةً في البلدان ذات السوق الفقيرة والمحدودة، تحدّ جزئياً على الأقل، من حرية المشاريع الصناعية وتشجّع التكوينَ غير الصحّي للاحتكارات» – هذه المسألة تتعلّق بالتناوب على الوجود في السلطة الحكومية بين الشرائح المختلفة من المجموعة السائدة نفسها؛ إنّها لا تتعلق بالتأسيس والتنظيم لمجتمعٍ سياسيّ جديد، ناهيك عن نمط جديد من المجتمع المدني.

إنّ المسألة معقّدةٌ أكثر في حالة النقابويّة النظرية: حيث لا يمكن إنكار ما تتعرّض له الاستقلالية والاعتماد على الذات لدى المجموعة المُستَضعَفة –التي تزعم النقابويّةُ النظرية أنها تمنحَها صوتاً لتعبّر عن نفسها– فهذه الاستقلالية يتمّ التضحية بها في الواقع لمصلحة الهيمنة الفكرية للمجموعة السائدة، لأنّ النقابويّة النظرية هي جانبٌ من جوانب ليبراليّة «دعه يعمل دعه يمر»، مع تبريرها ببعض العبارات المستمَدّة من المادّية التاريخية. فلماذا وكيف تحدث هذه «التضحية»؟ إنها تحدث نتيجةً لاستبعاد تحوّل المجموعة المحكومة إلى مجموعة سائدة، إمّا بسبب عدم إثارة قضية هذا التحوّل بتاتاً «كالفابيانية، ودو مان، وقسم مهم من الحركة العمالية»، أو بسبب إثارتها في شكل غير متماسك وغير فعّال «كالديمقراطية الاجتماعية»، أو بسبب الإصرار على أنّه بالإمكان القفز مباشرةً من نظام مجتمع منقسم لمجموعات إلى مجتمع مساواة كاملة «النقابويّة النظرية بالمعنى الحصريّ». إنّ موقف الاقتصادوية تجاه الإرادة والفعل والمبادرة السياسيّة، هو موقف يمكن وصفه بالغريب على أقلّ تقدير – وكأنّ هذه الأخيرة [السياسة] ليست تعبيراً، أو حتى تعبيراً فعّالاً، عن الاقتصاد! وبالمثل يبدو غريباً أيضاً أن يتمّ تأويلُ طرح قضية الهيمنة على أنّها تعني خضوعَ المجموعة المهيمنة؛ إذْ من الواضح أنّ الهيمنة تفترض مسبقاً مراعاة مصالح وميول المجموعات التي تتمّ ممارسة الهيمنة عليها، وأنّ توازناً معيّناً يتم إرساؤه. وبتعبير آخر، تفترضُ الهيمنة مسبقاً أنّ على المجموعة المهيمنة أنْ تقدم تضحيات من النوع الاقتصادي–الفئوي؛ ولكن لا يمكن لهذه التضحيات مع ذلك أنْ تمسّ بما هو جوهريّ – فالهيمنة سياسيّةٌ، ولكنها وفوق كل شيء اقتصادية، إنّ لديها قاعدتها المادّية في الوظيفة الحاسمة التي تمارسها المجموعة المهيمنة في الصميم الحاسم للنشاط الاقتصادي. وتعبّر الاقتصادوية عن نفسها بأشكال أخرى عديدة، إلى جانب ليبرالية «دعه يعمل دعه يمر» النظرية، والنقابويّة النظرية. فالاقتصادوية تضم أيضاً جميع أشكال الامتناع عن الانخراط في النشاط السياسي الانتخابي [...]. ولكن الاقتصادوية ليست دائماً معارضةً للعمل السياسي والحزب السياسي، رغم أنها تنظر إلى هذا الأخير كعضويّة تثقيفية على غرار النقابة. ومن أشكال الاقتصادويّة «التشدّد» intransigenza [بمعنى التصلّب والعناد بالموقف ورفض التفاوض بالمطلق – المعرّب] ومنها تأتي الصيغة القائلة: «كلما ساءت الأمور أكثر يكون هذا أفضل...إلخ».

المجتمع المدني والسياسي كيانٌ عضويّ واحد والليبرالية ليست عفويّةً اقتصادية بل تُطبَّق بتدخّل فعّال من السلطة السياسية

في «إسرائيل» رئيس الأركان يواجه مسلحين مدعومين من الحكومة!

انتقلت «إسرائيل» بتغطية أمريكية في نهاية شهر تموز المنصرم إلى تصعيد خطير أدى بشكل ملحوظ إلى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، فالاغتيالات التي نفّذها الاحتلال في كلٍ من لبنان وإيران، واستهدفت قياديين في حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، وأدت لاستشهاد شخصيات بارزة على رأسها اسماعيل هنية وفؤاد شكر تعكس إلى حد كبير درجة التأزم المتفجرة داخل معسكر التصعيد الأمريكي- الصهيوني.

■ علاء أبوفرّاج

احتلّت الإعلانات الصادرة عن طهران وحزب الله وحركة حماس- التي تؤكد التحضيرات لرد موجع- عناوين الصحف وتحوّلت إلى مادة التحليل الأساسية، وانشغل العالم في توقّع شكل الرد وسيناريوهاته المحتملة بالتزامن مع حشود عسكرية أمريكية في المنطقة، وتحضير غربي للدفاع عن «إسرائيل» في لحظة الصفر المرتقبة، لكن جبهة الكيان الداخلية الملتهبة لا تبدو أكثر تماسكاً!

حادث ودلالات خطيرة

مع افتضاح جديد لممارسات الاحتلال داخل السجون، وجد قادته نفسهم أمام حملة انتقاد دولية جديدة، ظهروا فيها على حقيقتهم بشكل يصعب احتواؤه، وخصوصاً أن كيان الاحتلال والفصل العنصري يعاني بشكل كبير في محاولة تجميل الصورة التي اعتاد تصديرها عن نفسه، بعد أضرار كبيرة لحقتها بسبب جرائمه المتكررة، وخصوصاً في حرب غزّة الأخيرة. ومن هنا وجد نفسه مضّطراً لفتح «تحقيقات» في الجرائم التي تمارس على الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات، وبالرغم من الطابع الشكلي لهذه التحركات، إلا أنّها لاقت سخطاً واسعاً في صفوف الصهاينة الأشد تطرفاً. وتفجّرت أزمة كبيرة لا تزال تفاعلاتها تتطور، بعد أن أمر المدعي العام العسكري قوات من الشرطة العسكرية «الإسرائيلية» باعتقال جنود متورطين افتضح ضلوعهم في الممارسات المشينة داخل معسكر «سديه تيمان» بالقرب من بئر السبع التابع للقيادة الجنوبية في جيش الاحتلال. عناصر الشرطة العسكرية دخلوا ملثمين إلى القاعدة حسب وسائل إعلام صهيونية، واصطدموا مع القوات المكلفة بحماية المعسكر، ثم توسعت هذه المواجهات في المحكمة العسكرية المكلفة بالقضية في قاعدة داخل قاعدة «بيت ليد»، إذ تعرّضت إلى هجوم نفذه حوالي 200 شخص، ونقلت وسائل الإعلام أن بعض المقتحمين كانوا ملثمين ومسلحين يرتدون الزي العسكري.

احتاجت الأحداث هذه تدخلاً جدياً من قبل الجيش لضبط الأمن في القطاعات العسكرية المستهدفة، ونقل جزء من قوات الاحتياط المنخرطة في المواجهات إلى الجبهات للتصدي لهذه التحركات، في الوقت الذي قال رئيس هيئة الأركان، هرتسي هليفي: «إن محاولات اقتحام القواعد سلوك خطِر وضد القانون، ويصل إلى حدود الفوضى التي تضر بالجيش وبأمن [الدولة] وبالجهد الحربي» ونوّه إلى خطورة نقل القوات في ظروف كهذه للتعامل مع صدامات داخلية، إلا أن تصريحات هليفي كانت ذريعة جديدة للتصعيد من قبل اليمين، الذي اعتبر أن قرار إيقاف الجنود للتحقيق كان خاطئاً ولا يمكن تبرير نقل الجنود من الجبهات للتعامل مع هذه الاضطرابات.

في معنى كل ذلك

لفهم ما يجري بصورة أدق، ينبغي النظر أولاً بعيداً عن تفاصيل القصة بحد ذاتها، ووضعها في سياق الصورة الأشمل للانقسام الداخلي، فخلافات كهذه تحدث على مدار الساعة، حتى من قبل بدء الحرب في غزّة، مرة حول التعديلات الدستورية التي يرى فيها اليمين إصلاحاً، بينما ترى فيها القوى الأخرى انقلاباً دستورياً، ومرة حول قانون إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، الذي ينظر إليه بدرجات كبيرة من الاستياء، وخصوصاً في صفوف جيش الاحتلال الذي تورّط بحرب لا يبدو أن نهايتها قريبة بعد. والأمثلة على هذه الخلافات لا تعد ولا تحصى، ولكن السؤال الأهم: ما الذي يدفع الأمور في هذه اللحظات بالذات إلى هذا المستوى من التصعيد في الصراع؟ وهنا يبدو الجواب واضحاً، فالإخفاقات التي تلحق بالكيان مع كل يوم جديد ودرجة الضغوط الكبرى التي يتعرض لها، تتحول تدريجياً إلى أطنان جديدة من البارود، ولم يعد من المستبعد أن تصبح انفجارات كهذه جزءاً من المشهد اليوم، وخصوصاً أن الحرب لم تخفف أبداً من حدة التناقضات القائمة بل العكس.

وهنا يبدو ضرورياً إيضاح تفاصيل مهمة في المشكلة الأخيرة، فرئيس الأركان لا يرى أنه يستطيع فرض سيطرته حتى في ظرف شديد الحساسية كالتي يعيشها الكيان، ويعلم مسبقاً أن توقيف الجنود المتورطين سيكون له صدىً لا في صفوف «المحتجين فحسب» بل وداخل الحكومة والكنيست، ولهذا أشار أثناء جلسة مجلس الوزراء يوم الخميس 8 آب الجاري، أن قوات الشرطة العسكرية التابعة له، كانت مضطرة للدخول إلى القاعدة العسكرية مع تغطية وجوههم خوفاً من العواقب، في إشارة خطيرة إلى حجم ما يجري، ودرجة الانقسام دخال الأجهزة الرسمية، وبدا وضوحاً خلال تلك الجلسة العاصفة، أن هذه التحركات تعبّر بشكل واضح عن مزاج داخل أجهزة الحكم، والاعتراضات لا تخص القضية الأخيرة، وإيقاف الجنود فحسب، بل ترتبط بصراع أوسع يجري مع الجيش ورئيس الأركان الذي يمثله!

متابعة التصريحات خلال الأيام القليلة الماضية تكشف بوضوح أن الكيان في موقع أصعب بمراحل مما كان عليه قبل 7 أكتوبر، ومن هنا يمكننا أن نفهم أن الحرب وبرغم خطورتها على الكيان إلا أنّها «أفضل الخيارات» المطروحة على الطاولة بالنسبة لهم، إذ أن أي شيء آخر سيفتح المجال لانفجار أوسع، وبمجالات أخرى، تسمح الحرب في تغطيتها مؤقتاً، ولكن ولأن هذه الحرب لم تؤت «ثمارها» التي طمح لها الأمريكان والصهاينة طوال أكثر من عشرة أشهر، فلم يعد من السهل احتواء المشاكل لوقت أطول، وبات من الممكن حصول تمرد واقتحام من مسلحين مدعومين من شخصيات في الحكومة، وأعضاء كنيست، لقواعد عسكرية من بينهم أفراد تابعين للأجهزة الرسمية! ما يعني دخول الكيان مرحلة خطيرة كانت بدأت تتضح منذ بدأ الحديث عن وجود قوات خاضعة لبن غفير في نيسان 2023 وأن وجود قوات من هذا النمط، وفي ظل وجود شرخ داخل المنظومة السياسية القائمة، يمكن أن يتحول إلى أداة في الصراع ويتحوّل تحت ضغط إلى حرب أهلية حقيقية!

قضايا الشرق

«إسرائيل» لا تتجه إلى الهاوية بل هي هناك!

انتشر في الأجواء مؤخراً مزاجٌ سلبي بعد الضربات التي نفذها الكيان سواء في غزّة أو في لبنان أو في إيران، وإن كانت خسارة قياديين مهمين في صفوف المقاومة تعد خسارةً حقيقيةً، إلا أنّها لا تغير في واقع تراجع الكيان والولايات المتحدة واضطراب صفوفهم!

استشهاد هنية، وشكر، وقائد القوة العسكرية لحماس في مخيم عين الحلوة في منطقة صيدا سامر الحاج وغيرهم هو نتيجة متوقعة، وخصوصاً في حالة الاشتباك المباشر مع العدو، ولا يتوقّع أي قيادي في فصائل المقاومة أي مصير آخر، ومع ذلك لا يثنيهم هذا الخطر عمّا يفعلون، بل يزيدهم إصراراً وثباتاً في هذه المعركة المقدّسة.

وبالرغم من خسارة هذه الشخصيات، تبدو الفرصة ملائمة لتوضيح بضع مسائل، الأولى: هي أن الظرف التاريخي والسياسي العام يجعل من منظمات المقاومة مغناطيساً لخيرة شباب المنطقة وطاقاتها، وبالتالي لا تعاني المقاومة من مشكلة طويلة الأمد في ترميم صفوفها وتجديدها، وكانت قادرة، كما أثبتت الوقائع، على زج قوى جديدة في الصراع، وهذا تحديداً ما يميز الفترة الراهنة، فهذه القوى تشهد مرحلة صعود حقيقية ،وهي أقدر من خصومها على إيجاد البدائل والتكيّف مع الظروف الجديدة، وبالتالي، تتمتع بنفس أطول في القتال، بينما يلهث الأمريكان والصهاينة لتعويض خسائرهم، حتى على أعلى المستويات، لتصبح الشخصيات الإشكالية خيارهم الوحيد، ما يعكس مستوىً كبيراً من الاضطراب في صفوفهم، ونقصاً في قواهم التي يحتاجونها إذا ما أرادوا الوصول إلى أهدافهم الخبيثة.

المسألة الثانية والأهم: هي أن اللجوء لخيار الاغتيالات يعكس عجز الوسائل الأخرى، ويمكن من خلاله كسب الوقت لا أكثر، فلم تكن الرؤوس المخططة في واشنطن أو في تل أبيب واهمة، أن خطوات كهذه يمكن أن تقلب الميزان لصالحهم، وهم يدركون أن الهدف الوحيد منها هو تحقيق اهتزازات مؤقتة في صفوف خصومهم، ويستطيعون من خلالها رفع درج التوتر في منطقة باتت أكثر تحصيناً في وجه محاولات كهذه.

وفي سياق كهذا، يبدو متوقعاً أن يصل زعيم المعارضة في الكيان يائير لابيد لاستنتاج صحيح يقول: إن «إسرائيل» لا تتجه إلى الهاوية، بل في الهاوية فعلاً، وعندما يقدّر سياسيون بارزون تقديراً كهذا لا يجب أن نتوقّع منهم ومن داعميهم إلا أقسى درجات العنف والإجرام، وهو ما يحصل، لكنّه مؤشر على خلاصنا لا العكس!

هل يمكن أن يتحول التوغل في «كورسك» إلى واقعٍ مُستدام؟

أقدمت القوات الأوكرانية صباح الثلاثاء 6 آب على مغامرة كبيرة بغزوها مقاطعة كورسك الروسية الحدودية مع أوكرانيا، وبدأت الأنباء تتالى وتتضارب حول مستوى الهجوم وخطورته وتداعياته، وما حققه، بينما يبقى هناك سؤال مبهم: ما الأهداف خلفه؟

■ يزن بوظو

وفقاً للتقارير الروسية، افتتحت القوات الأوكرانية هجومها بنيران المدفعية بشكل عشوائي، شملت أبنية ومنشآت مدنية في مدينة سودزا بمنطقة كورسك، تبع ذلك هجوم بطائرات مسيّرة، ثم وحدة من رجال المشاة الذين قدر عددهم بحوالي 300 شخص، برفقة 11 دبابة و22 مدرعة.. وفي الأيام التالية ارتفع عدد الجنود المشاركين في الهجوم الأوكراني إلى قرابة الألف.

جغرافياً، تبعد كورسك مسافة 9 كيلومترات عن الحدود الروسية الأوكرانية، وتمتد مسافة المنطقة لعشرات الكيلومترات في العمق الروسي. أما الأنباء حول مستوى وحجم التوغل الذي تمكن الأوكرانيون اختراقه تبقى متضاربة، الإعلام الغربي يدّعي تمكن القوات الأوكرانية دخول مسافة 35 كلم، بينما تؤكد السلطات الروسية أن الهجوم لم يتعدّ 10 كيلومترات في مدينة سودزا.

عسكرياً، يؤكد القادة الروس، والمحللين العسكريين والسياسيين بما فيهم الغربيين، أن هذا الهجوم الأوكراني فاشل قبل بدئه، وأن مئات الجنود الأوكرانيين الذين جرى زجهم في المعركة تمت التضحية بهم، وسيتم طرد أو أسر من يبقى حياً منهم في نهاية المطاف خلال فترة قصيرة.

الأهداف من الهجوم؟

استراتيجياً، وهو الأهم بالمعنى العسكري والسياسي، هو السؤال عن غاية وأهداف هذه المغامرة الأوكرانية حقيقةً؟ لم يعلن الجانب الأوكراني أي هدف لهذه العملية رسمياً، وفي الولايات المتحدة يدّعي مسؤولو واشنطن التواصل مع كييف لمعرفة غايات وأهداف هذا الهجوم أساساً، وبين هذا وذاك، يجري نفخ وتضخيم الهجوم إعلامياً على أعلى مستوى في الغرب.

لكن ومع غياب أي توضيحات رسمية حول غايات الهجوم، ظهرت العديد من التحليلات والتفسيرات، كان أبرزها وأكثرها موضوعية:

أن كييف تسعى بذلك للسيطرة على منطقة ما بالعمق الروسي، لتزيد من حجم وزنها التفاوضي بالتوازي مع التلميحات التي يعطيها الأوكرانيون حول عزمهم بدء المفاوضات.

أو أن الأوكرانيين يحاولون سحب جزء من القوات الروسية في خاركوف ودونباس باتجاه كورسك.

أو أنهم يؤكدون من الناحية العملية: لا مفاوضات في الأفق، وأن الأحاديث والتلميحات التي يجري إعطاؤها عبارة عن مواقف جوفاء، وبالتالي تهدف هذه العملية لنسف فكرة المفاوضات، وبالعكس منها، عبارة عن تصعيد كبير باتجاه توسيع وزيادة حدّة الصراع.

بأي من هذه الاحتمالات، فإن الولايات المتحدة تقف خلفها، وتشارك مباشرةً بها، لتلك الدرجة التي يؤكد بها البنتاغون على لسان المتحدثة باسمه سابرينا سينغ، أن استخدام كييف الأسلحة الأمريكية لضرب منطقة كورسك «يتماشى مع سياستنا».

آثار سياسية

في الجانب العملي، يحمل هذا الهجوم وقعاً سياسياً أكثر مما هو عسكري، فمن جهة يجري الآن استثماره في أوكرانيا وعموم الغرب وتصويره كـ «انتصار»، بعد تضخيمه إعلامياً، إلا أنه من جهة أخرى يحمل آثاراً سياسية داخل روسيا بطبيعة الحال، غير أنها قابلة للاحتواء، بل وأكثر من ذلك، أن نتيجة هذا الهجوم، كما كل ما سبقه، وجرى حتى الآن، سيؤدي لإبراز الفشل والضعف الأوكراني أكثر، ويرفع من رصيد موسكو بدرجة أكبر. فهجوم من هذا النوع يزيد من التماسك الشعبي وراء الموقف الروسي، ولا يمكن أن يحقق نتائج مستدامة على الأرض.

وصف الجانب الروسي هذا التوغل بأنه هجوم إرهابي لما نتج عنه من استهداف مدنيين ومناطق ومنشآت مدنية، ووصفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه «استفزاز واسع النطاق»، وأكدت موسكو على تورط واشنطن في الهجوم. وعلى أي حال، على المستوى الميداني تم وقف توغل القوات الأوكرانية، وتجري الآن معارك لتحرير المنطقة خلال فترة قصيرة، وفقاً للأهداف الروسية المعلنة.

إلا أن التداعي السياسي الأبرز، والذي يبدو حقيقةً أنه الغاية الأمريكية الأوضح لهذا الاستفزاز، هو ارتفاع الأصوات الروسية المطالبة بالردّ على هذا التجاوز، وأن تعلن روسيا «الحرب» تماماً على أوكرانيا، وبالتالي تغيّر أهداف وطبيعة المعركة من عمليّة عسكرية خاصة بأهداف محددة، إلى حرب شاملة، وتغيّر حدودها وقواعدها وما يترتب عليها.

تجاوب موسكو مع الحدث

يُبدي الجانب الروسي حالة عالية من ضبط النفس على الجبهتين في هذه الأوقات، باحتواء رد الفعل الطبيعي داخلياً، وعوضاً عن الردّ على الهجوم الأوكراني بأعلى قدرات ممكنة انطلاقاً من ردّ فعل مباشر قد يؤدي لنتائج غير محسوبة، يجري التعامل مع الحدث وفقاً للتكتيك الروسي المعتاد خلال العام الأخير على الأقل، وهو وقف المدّ العسكري للعدو، ومحاصرته، واستنزافه، بالتوازي مع إجلاء المدنيين من المناطق القريبة، مع التأكيد العملي على خصوصية المنطقة، وحساسية أنها أراض روسية ليجري التعاطي معها بطريقة أسرع، دون إعادة تموضع القوات الروسية من خاركوف ودونباس، وبإجراء اجتماعات عسكرية وأمنية على أعلى مستوى للتعامل مع الحدث بأفضل طريقة ممكنة.

هل سيُغيّر تحالف إيران الاستراتيجي مع منظمة التعاون الإسلامي موازين المنطقة؟!

في ظلّ التحدّيات الإقليميّة والدوليّة المتصاعدة، يبدو أن إيران تسعى- بعقل مبني على مصالح المنطقة السياسيّة والاقتصاديّة- إلى تعزيز نفوذها وتوطيد علاقتها مع جيرانها في الشرق، عبر بناء تحالفات استراتيجيّة مع الدول الإسلاميّة، مستخدمةً منظمة التعاون الإسلامي كمنصة رئيسيّة لهذا الغرض.

■ أحمد علي

التحالف مع دول ذات وزن سياسي

تدرك إيران أهميّة حشد دعم دول منظمة التعاون الإسلاميّ، والتي تتمتع بثقل سياسيّ واقتصاديّ كبير في الساحة الدوليّة. هذه الدول، بما في ذلك السعودية وتركيا وباكستان، تلعب أدواراً محورية في القضايا الإقليميّة بلا شك، ممّا يجعل تأييدها لأيّ موقف إيرانيّ ذا أهميّة كبيرة. بالتالي، فإنّ تعزيز العلاقات مع هذه الدول ليس فقط خطوة إيرانيّة تكتيكيّة، بل هو فيما يبدو جزء من استراتيجيّة أوسع لتعزيز موقف إيران في مواجهة التحدّيات الإقليميّة والدوليّة، ويعكس إلى حد كبير إدراك الدول الإسلامية لمصالحها وعدم انجرارها وراء المخطط الأمريكي، ممّا يصب في مصلحة الجميع.

خطوة نحو توحيد الصفوف

من نافل القول: إنّ فلسطين قضيّة شديدة المحورية في العالم الإسلاميّ، وبالتالي يمكن لتوحيد الصفوف حولها أن يؤدي إلى تعزيز التعاون الإسلامي في مجالات أخرى. وهذا ما تفكّر إيران، إذْ تُظهِر المعطيات أن إحدى القضايا المركزيّة التي تعمل إيران لتوحيد الدول الإسلامية حولها، هي قضيّة فلسطين، حيث تسعى إيران من خلال هذا التحالف إلى تعزيز موقفها كداعم رئيس للقضيّة الفلسطينية، الأمر الذي يساهم بدوره بتعزيز موقفها بين الشعوب الإسلامية، التي لطالما كانت قضية فلسطين حاضرة في أذهانهم.

التنسيق الروسي- الإيراني

في سياق موازٍ، تسعى روسيا، بوصفها قوّة صاعدة دوليّاً، إلى تهدئة المنطقة، وحلحلة مشاكلها، وإفشال مشاريع التخريب والفوضى الغربية، وذلك عبر إرساء علاقات مستقرة وطيّبة ما بين الشعوب، المتآخية ضمن إطار الإقليم. وفي واقع تفرض فيه القضيّة الفلسطينية نفسها بوصفها القضية المحوريّة والأكثر أهميةً، اختارت روسيا أن تلعب دورها عبر أجسام إقليميّة، مثل: منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، وجاء هذا عبر تصريح للرئيس الروسي فلاديمير بوتين قبل حوالي شهر. ضمن هذه الإحداثيات، تبرز أهميّة التعاون والتنسيق الروسي- الإيراني فيما يتعلق بالمنطقة وتحالفاتها الجديدة، ومآلات الأحداث الجارية فيها. هذا التعاون والتنسيق الذي يزداد قوة مع مرور الوقت، خاصّة في المجالات العسكريّة والتقنيّة، فيما وصل الأمر الآن حدّ توقيع معاهدة استراتيجيّة تاريخيّة شاملة بين البلدين، وهذا أمر مرتقب خلال تشرين الأول/أكتوبر من العام الجاري 2024.

التحالفات الجديدة وموازين قوى

الآن، تتّجه الأنظار إلى ما يمكن أن تسفر عنه هذه التحالفات الجديدة. فمن المتوقع أن تلعب هذه التحالفات دوراً محورياً في إعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة. إذْ يمكن لتوحيد الدول الإسلاميّة حول قضايا، مثل: فلسطين، أن يعزّز من قدرتها على التأثير، ويعيد لها أوزانها الفعلية إلى تلك الدرجة التي تسمح لها بإعادة لعب دورها المطلوب بسياق نيل سيادتها الكاملة، وفتح المجال لشعوبها للسير قدماً في عملية تقرير مصيرها، ممّا يفتح الباب أمام تغييرات كبيرة في التوازنات السياسية.

مستقبل منظمة التعاون الإسلامي

في ظل هذه التطورات، يبرز دور منظمة التعاون الإسلامي كمنصة فعالة لتنسيق الجهود بين الدول الإسلامية، وهذا الدور يمكن أن يتعزّز في المستقبل ليشمل مجالات أخرى، مثل: التعاون الاقتصادي والتقني، ممّا يعزز من قدرة الدول الإسلامية على مواجهة التحدّيات المشتركة. ومع وجود دول قويّة، مثل: إيران وتركيا والسعوديّة ضمن المنظّمة، يمكن أن تتحوّل منظمة التعاون الإسلامي إلى كيان مؤثر.

خلاصة

في النهاية، يمكن القول: إنّ التحركات الإيرانيّة داخل منظمة التعاون الإسلامي تعكس استراتيجيّة طموحة لتعزيز نفوذها وموقفها الإقليمي والدولي من جانب، ومن جانب آخر، تعكس محاولاتها لرصّ الصفوف في المنطقة، وتوحيد الخطوات من باب واسع وأساسيّ هو قضايا المنطقة المركزية والجوهرية. وبطبيعة الحال، فإن كل هذا يجري بالضدّ من مشروع الفوضى الشاملة الهجينة التي تعمل المؤسسات الغربية- وعلى رأسها أمريكا- لإرسائه وتكريسه في المنطقة، إلى أجل غير مسمّى.

دول «الساحل الأفريقي» تدافع عن استقلالها وسط التحولات الإقليمية

تشهد منطقة الساحل وغرب أفريقيا تحولات جيوسياسية معقدة، حيث تصر دول مثل مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو على حقها في الدفاع عن استقلالها ووحدة أراضيها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. هذه الدول تواجه صراعات متعددة الجوانب تشمل التهديدات الإرهابية، والتدخلات الأجنبية، والتوترات الدبلوماسية، لكنها تظهر عزماً واضحاً في الحفاظ على سيادتها وبناء مستقبل مستقرٍ ومستقل.

■ كنان دويعر

في هذا المقال، سنسلط الضوء على مجموعة من الأحداث الجارية في هذه المنطقة التي تحمل وزناً هاماً في التغييرات الإقليمية، ولكن الطريق إلى التغيير معقد ومتعرج، ويتطلب قدرة عالية على إدارة المعركة وتنويع وسائل الدفاع والهجوم لتحقيق الأهداف.

احتجاجات نيجيريا: تعقيدات قبلية وسياسية

في نيجيريا، تعكس الاحتجاجات الحالية تعقيدات اجتماعية وسياسية تتجاوز المطالب الاقتصادية. تتداخل العوامل القبلية مع المصالح السياسية، ما يزيد من حدة الصراع الذي أسفر عن سقوط 13 قتيلاً حتى 8 آب الجاري، وفقاً لمنظمة العفو الدولية.

دعا الرئيس بولا أحمد تينوبو إلى وقف المظاهرات، وخلق مساحة للحوار، معتبراً أن صوت المحتجين قد وصل. الاحتجاجات الحالية تعتبر استمراراً وامتداداً لاحتجاجات عام 2020، التي اشتعلت بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، ورفع الدعم عن البنزين وارتفاع التضخم، خاصة في أسعار المواد الغذائية. يعاني المواطنون من انقطاع الكهرباء، رغم أن نيجيريا دولة مصدرة للنفط، والأهم من ذلك، أن الاحتجاجات مستمرة وتتطور، وبدأت بالفعل ترفع شعارات سياسية إلى جانب المطالب الاقتصادية.

مالي: التوترات مع الجزائر ودور أزواد

تواجه مالي تحديات معقدة في شمال البلاد، حيث تتمركز حركة أزواد الانفصالية، التي تطالب بالحكم الذاتي لمنطقة أزواد. على الرغم من الجهود المستمرة لتحقيق السلام، لا تزال التوترات قائمة بين الحكومة المالية وحركة أزواد، كما تنشط في المنطقة جماعات إرهابية، مثل: القاعدة التي شنت عدة هجمات على الجيش المالي. هذه التطورات دفعت العلاقات الجزائرية المالية إلى الواجهة، خاصة بعد إعلان المجلس العسكري في مالي الانسحاب من اتفاق الجزائر لعام 2015 الخاص بالسلام مع الانفصاليين.

الجزائر، تعتبر استقرار شمال مالي جزءاً من أمنها القومي، ودائماً ما أكدت على وحدة أراضي دولة مالي، ورفضت الاعتراف بدولة أزواد عام 2012. النشاط المتزايد للمجموعات الانفصالية جنوب الجزائر يبدو مرتبطاً بمحاولات جهات خارجية لتوتير المنطقة، مما يفرض على الدول المعنية التعاون لضبط الحدود، وإيجاد صيغة عملية لتوطيد الاستقرار والسلام. إضافة إلى ذلك، يتم تسليط الضوء على مشروع خط الأنابيب الذي سيربط الجزائر مع النيجر ونيجيريا، والذي من شأنه تعزيز التعاون الإقليمي، وخلق فرص اقتصادية هائلة، مما يدفع عجلة التنمية ويعزز الاستقرار.

كيف تبني مالي علاقاتها الخارجية؟

في مواجهة هذه التحديات، سعت مالي لتعزيز علاقاتها مع دول أخرى، مثل: تركيا، وقدمت أنقرة دعماً عسكرياً ملموساً لمالي، شمل توفير المعدات والتدريب للجيش المالي، مما ساعد في تعزيز قدراته في مواجهة التهديدات الإرهابية وحفظ الأمن الداخلي. هذا التعاون يعكس تحولاً استراتيجياً في سياسات مالي الخارجية، حيث تسعى لبناء تحالفات جديدة تعزز سيادتها واستقرارها.

من جهة ثانية، وفي خطوة تعكس تمسك مالي بسيادتها، قررت الحكومة قطع العلاقات الدبلوماسية مع أوكرانيا ومن ثم مع السويد، حيث اتهمت أوكرانيا بالتدخل في شؤونها الداخلية، ودعم الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. خاصة بعد أن تداول ناشطون فيديوهات تظهر أحد قادة الفصائل المتطرفة الاوكرانية يقود مجموعة من المسلحين شمالي مالي، هذا التطور الذي يحتاج إلى بحث وتدقيق عن الأسباب والدوافع في انتقال مسلحين أوكران من أوكرانيا التي تشهد معارك، والتي أعلنت التعبئة العامة، حيث تقوم دوريات الشرطة العسكرية بإلقاء القبض على جميع الشبان ضمن سن التكليف، وإرسالهم إلى الجبهة، كيف يمكن التفريط بمقاتلين مدربين للقتال في دولة بعيدة جداً، رغم التعقيد، فهذا يؤكد على وحدة ساحات العالمية رغم انفصالها، فهي منفصلة ومتصلة في آن واحد، وتؤثر على بعضها البعض، وتستخدم الأطراف في هذا الصراع قوى محددة ذات طبيعة خاصة.

النيجر وبوركينا فاسو: الاستقلال عن التأثيرات الأجنبية

النيجر وبوركينا فاسو، اللتان تشاركان مالي في مواجهة التهديدات الإرهابية وتحديات الاستقرار، تسعيان أيضاً إلى الحفاظ على استقلالهما وتجنب التدخلات الأجنبية. في هذا السياق، برز مشروع خط الأنابيب الذي يربط النيجر مع الجزائر كخطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الإقليمي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. هذا المشروع يساهم في تقليل الاعتماد على القوى الأجنبية وتعزيز السيادة الوطنية. إضافة إلى ذلك، تُظهر النيجر وبوركينا فاسو إصراراً على بناء قدراتهما الذاتية في مواجهة التحديات الأمنية، بدلاً من الاعتماد على المساعدات العسكرية الأجنبية التي قد تأتي مع شروط تؤثر على استقلالهما.

تشكل التحديات الأمنية والسياسية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا اختباراً حقيقياً لاستقلال وسيادة دول، مثل: مالي، النيجر، وبوركينا فاسو. من خلال تعزيز علاقاتها مع دول تدعم مصالحها الوطنية، ورفض التدخلات الأجنبية التي تهدد وحدتها، تظهر هذه الدول عزماً في الحفاظ على سيادتها وبناء مستقبل مستقل ومستقر لشعوبها، ويتضح بشكل تدريجي أن التحول في سياسة هذه البلدان يأخذ شكلاً متسارعاً، ولا ينحصر في ميدان واحد.

وزير الخارجية التركي في القاهرة لمجابهة «حلقة النار»

أنهى وزير الخارجية التركي هاكان فيدان زيارة إلى القاهرة بدأت يوم الأحد 4 آب الجاري، حيث التقى فيدان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وعقد مباحثات مع نظيره المصري بدر عبد العاطي، وتندرج الزيارة في المساعي لتطوير العلاقة بين البلدين، بعد أن شهدت فترات من التوتر لسنوات، ويحاول الطرفان اليوم إيجاد أرضية تفاهم حول جملة من القضايا ممكن أن تسهم في زيادة الاستقرار في المنطقة.

■ عتاب منصور

لا شك في أن الملفات الأساسية الموضوعة على طاولة المباحثات كانت واسعة ومتشعبة، وتشمل كل مجالات التقاطع بين أنقرة والقاهرة، وشمل جدول عمل الاجتماعات الأوضاع في غزة والتصعيد الأخير، بالإضافة إلى الملفين السوداني والليبي، إلى جانب الأوضاع في البحر الأحمر، وبحسب المتحدث باسم الرئاسة المصرية، كانت الآراء متوافقة حول خطورة المشهد الإقليمية واتفق الطرفان على «إدانة سياسات التصعيد [الإسرائيلية]». وبحث الطرفان في الزيارة، جملة من ملفات التعاون الثنائي، بما فيها مجالات التجارة والطاقة بشكلٍ خاص، وقال فيدان: «إننا نعتبر مصر شريكاً موثوقاً به على المدى الطويل في مجال الطاقة، كما أتيحت لنا الفرصة لمناقشة إمكاناتنا في هذا القطاع، وخاصة الغاز الطبيعي المسال والطاقة النووية»

انعكاسات في ليبيا

في مؤتمره الصحفي، أشار وزير الخارجية المصري، إلى أهمية التعاون مع تركيا في الملف الليبي، وأشار إلى أن نجاح البلدين في تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا يمثل نموذجاً يحتذى به في تعزيز الأمن والاستقرار من جانب دول المنطقة، التي قال: إنّها الأقدر على فهم تعقيدات الأزمة، وسبل تسوية الخلافات القائمة. ومن جانبه قال فيدان: « نحرص على أن نكون على تشاور وثيق مع الأشقاء المصريين في هذه الأيام التي تحولت فيها منطقتنا إلى حلقة من النار»

الزيارة مهدت الأرضية بشكل واضح لتحركات جديدة في الملف الليبي، إذ زار رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل اللواء خليفة حفتر، وقالت مصادر إعلامية رسمية: إن اللقاء ركّز على «أهمية بذل كل الجهود للدفع بالعملية السياسية من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ودعم المساعي والجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، لتهيئة الظروف المناسبة لتنظيم العملية الانتخابية».

من الواضح، أن المزاج السياسي العام في مصر وتركيا، وتحديداً فيما يخص أهمية تطوير العلاقات الثنائية نابع من إدراك الطرفين أهمية وجود علاقة جيدة في ظل الوضع الإقليمي الملتهب، بالإضافة إلى كون المجالات التي يمكن التعاون فيها بين البلدين كثيرة، وترتبط بمسائل حساسة تخص الأمن الوطني، ما يمكن أن يساعد في بناء استنتاج أن المسار الوحيد الممكن للعلاقات المصرية–التركية هو التطور السريع، وما يمكن أن ينتج عنه من تفاهمات في عدد من القضايا.

لماذا الآن يهتم «الإسرائيليون» بفظائع جنودهم؟

لا ينبغي أن يكون هناك أي شيء مفاجئ في الكشف عن أنّ القوات في «سدي تيمان»، معسكر الاعتقال الذي أنشأته «إسرائيل»، تستخدم الاغتصاب بشكل روتيني كسلاح تعذيب ضد السجناء الفلسطينيين. اعتقِل تسعة جنود من وحدة السجن: القوة 100، بتهمة اغتصاب سجين فلسطيني بشكل جماعي باستخدام أداة حادة. من المعروف أنّ ما لا يقل عن 53 سجيناً لقوا حتفهم في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، ويُفترض في أغلب الحالات أن الوفاة كانت إما نتيجة للتعذيب، أو نتيجة حرمانهم من الحصول على الرعاية الطبية. ولم تُجر «إسرائيل» أي تحقيقات ولم تعتقل أي شخص.

■ جوناثان كوك
ترجمة: قاسيون

لماذا ينبغي لنا أن نتفاجأ عندما نرى «إسرائيل» تستخدم التعذيب والاغتصاب ضد الفلسطينيين؟ في النهاية، إنّه الجيش ذاته الذي استخدم لمدة عشرة أشهر التجويع كسلاح حرب ضد 2,3 مليون شخص في غزة، نصفهم من الأطفال. إنّه الجيش ذاته الذي دمّر منذ أكتوبر/تشرين الأول كل مستشفيات غزة، فضلاً عن تدمير كل مدارسها تقريباً و70% من منازلها. وهو الجيش نفسه الذي من المعروف أنه قتل خلال تلك الفترة ما لا يقل عن 40 ألف فلسطيني، فضلاً عن 21 ألف طفل آخرين في عداد المفقودين. إذا لم تكن هناك خطوط حمراء «لإسرائيل» عندما يتعلق الأمر بمعاملة المدنيين الفلسطينيين المحاصرين داخل غزة، فلماذا إذن ستكون هناك خطوط حمراء لأولئك الذين اختطفوا من شوارعها وسحبوا إلى زنزاناتها؟

نشرت الأمم المتحدة في الحادي والثلاثين من يوليو/تموز تقريراً تناول الظروف التي يحتجز فيها نحو 9400 أسير فلسطيني منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وقد عزلت السلطات «الإسرائيلية» معظم هؤلاء عن العالم الخارجي، ولم يتم الكشف قط عن الأسباب التي أدت إلى احتجازهم وسجنهم، ومُنع الصليب الأحمر من الوصول إليهم. خلص التقرير إلى أن «أعمال التعذيب والإساءة المروعة» تجري في جميع مراكز الاحتجاز «الإسرائيلية»، بما في ذلك العنف الجنسي، والتعذيب بالماء، والهجمات بالكلاب.

باختصار، لقد أصبح سراً مفتوحاً في «إسرائيل» أنّ التعذيب والاعتداء الجنسي يُعتبران من الممارسات الروتينية. إنّ المفاجأة ليست في ممارسة العنف الجنسي على الأسرى الفلسطينيين. بل إن المفاجأة تكمن في أنّ كبار القادة العسكريين «الإسرائيليين» لم يتصوروا قط أنّ اعتقال جنود «إسرائيليين» بتهمة اغتصاب فلسطينيين سوف يحظى بقبول عام. بدلاً من ذلك، فتح الجيش، من خلال الاعتقالات، صندوقاً ساماً من الديدان.

إنّ الإجماع في «إسرائيل» هو أن أي إساءة، بما في ذلك الاغتصاب، مسموح بها ضد آلاف الفلسطينيين الذين اعتقلتهم «إسرائيل» في الأشهر الأخيرة – بما في ذلك النساء والأطفال ومئات العاملين في المجال الطبي. هذا الإجماع هو نفسه الذي يرى أنه من الجيد قصف النساء والأطفال الفلسطينيين في غزة، وتدمير منازلهم وتجويعهم.

إنّ مثل هذه المواقف المنحطة ليست جديدة. فهي تستند إلى قناعات أيديولوجية تطورت على مدى عقود من الاحتلال «الإسرائيلي» غير القانوني. فقد عمل المجتمع «الإسرائيلي» على تطبيع فكرة أن الفلسطينيين أقل من البشر، وأن أي إساءة لهم أمر مسموح به. في عام 2016، على سبيل المثال: عيّن الجيش الإسرائيلي إيال كريم حاخاماً رئيسياً له، حتى بعد أن أعلن أن الفلسطينيين «حيوانات» ووافق على اغتصاب النساء الفلسطينيات من أجل رفع معنويات الجنود.

من المفهوم أن يكون هناك استياء من أن «القواعد» الراسخة منذ فترة طويلة – والتي تنص على السماح بأي فظائع – بدت فجأة وبشكل تعسفي وكأنها قد تغيرت. السؤال الأكبر هو: لماذا وافق المستشار القانوني الأعلى للجيش «الإسرائيلي» على فتح تحقيق مع جنود القوة 100 – ولماذا الآن؟ الإجابة واضحة: يشعر قادة «إسرائيل» بالذعر بعد سلسلة من الانتكاسات على الساحة القانونية الدولية.

لقد وضعت محكمة العدل الدولية «إسرائيل» على قائمة المحاكمة لارتكابها ما تعتبره إبادة جماعية «معقولة» في غزة. وفي قرار منفصل، خلصت المحكمة في الشهر الماضي إلى أن احتلال «إسرائيل» الذي دام 57 عاماً غير قانوني، ويشكل شكلا من أشكال العدوان على الشعب الفلسطيني. وحكم القضاة بأن غزة لم تتوقف أبداً عن الخضوع للاحتلال، على الرغم من ادعاءات المدافعين عن الاحتلال بعكس ذلك، بما في ذلك الحكومات الغربية.

هذا يعني بشكل ملحوظ أن الفلسطينيين يتمتعون بحق قانوني في مقاومة احتلالهم. أو بعبارة أخرى، يتمتعون بحق غير قابل للتغيير في الدفاع عن النفس ضد المحتلين «الإسرائيليين»، في حين لا تتمتع «إسرائيل» بهذا الحق ضد الفلسطينيين الذين تحتلهم بشكل غير قانوني. «إسرائيل» ليست في «صراع مسلح» مع الشعب الفلسطيني، بل تحتله وتضطهده بوحشية.

في هذه الأثناء، يسعى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء «الإسرائيلي» ووزير دفاعه بتهمة ارتكاب جرائم حرب. تعزز القضايا المختلفة بعضها بعضاً. تجعل قرارات المحكمة الدولية من الصعب على المحكمة الجنائية الدولية أن تتباطأ في إصدار وتوسيع دائرة أوامر الاعتقال.

يدرك القضاة أنفسهم تمام الإدراك ما قد يكون على المحك إذا فشلوا في التصرف. إن تأخير المحاكم الدولية يعني تشويه سمعة القانون الدولي ودورها كحكم على هذا القانون. إنّ القانون الدولي، الذي يشكل الأساس الكامل لوجود محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، أصبح على شفا الهاوية. فالإبادة الجماعية التي ارتكبتها «إسرائيل» تهدد بانهيار كل شيء.

يجعل هذا حتّى الحكومات المؤيدة «لإسرائيل» تخشى التورّط أكثر. كمثال: أعلنت الحكومة البريطانية أواخر الشهر الماضي أنها ستُسقط اعتراضاتها القانونية أمام المحكمة الجنائية الدولية. أدّى هذا فجأة إلى كشف القيادة العسكرية «الإسرائيلية» بشكل صارخ – وهو السبب الذي جعلهم يشعرون بأنهم ملزمون بالموافقة على اعتقال جنود القوة 100.

إن العزلة الدولية التي تعاني منها «إسرائيل» تعني لها يوماً ما مكاناً في قفص الاتهام في لاهاي. إنّ أحكام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية لا تُخرج شياطين المجتمع «الإسرائيلي» أو شياطين الطبقة السياسية والإعلامية الغربية المتواطئة إلى العلن فحسب. إنّ النظام القانوني الدولي يفرض تدريجياً سيطرته على آلة الحرب «الإسرائيلية»، مما يضطرها إلى الانكفاء على ذاتها.

لا يريد المتحكمون في «إسرائيل» فقط مواصلة الحملة الرامية إلى القضاء على الشعب الفلسطيني، بل يريدون أيضاً توسيع دائرة الحرب، أياً كانت العواقب. شمل ذلك التحرك المتهور المثير للغضب في الأسبوع الماضي لاغتيال زعيم حماس إسماعيل هنية في إيران ـ وهو استفزاز له هدف واحد فقط: توسيع دائرة الحرب والهرب من الواقع.

إذا كان قادة «إسرائيل» غير راغبين أو غير قادرين على كبح جماح هذه التجاوزات، وهو ما يبدو مؤكداً، فإن المحكمة الدولية ستجد أنه من المستحيل تجاهل تهمة الإبادة الجماعية الموجهة إلى إسرائيل، وستضطر المحكمة الجنائية الدولية إلى إصدار مذكرات اعتقال ضد المزيد من القيادات العسكرية.

لا يريد المتحكمون في «إسرائيل» فقط مواصلة الحملة الرامية إلى القضاء على الشعب الفلسطيني بل يريدون أيضاً توسيع دائرة الحرب

لماذا تخلّفت أمريكا عن «ثورة البطاريات»؟

تُعَد البطاريات ثورة تكنولوجية في طور التقدم، وهي جزء أساسي من ثورة أكبر وأكثر عمومية. بمجرّد أن ترى موقداً يعمل بالبطارية يغلي قدراً من الماء في بضع ثوان، من الصعب ألّا تشعر بأن العالم قد تغير. لم يكن هذا النوع من السحر ممكناً حتى قبل بضع سنوات - لم تكن البطاريات تتمتع بكثافة الطاقة المطلوبة للقيام بذلك. تقدمت التكنولوجيا بخطوات واسعة في السنوات الأخيرة، ولهذا السبب ترى الطائرات بدون طيار التي تعمل بالبطاريات تتولى فجأة ساحة المعركة الحديثة، والدراجات الإلكترونية تحوّل وسائل النقل، وشركات السيارات الصينية تغزو صناعة السيارات. لهذا السبب ترى الطاقة الشمسية تصبح فجأة سلسة وموثوقة بدلاً من متقطعة. لهذا السبب يمكن لهاتفك أن يعمل طوال اليوم دون الحاجة إلى إعادة شحنه. هذه ليست سوى بداية لما ستتمكن البطاريات من فعله، حيث لا تزال التكنولوجيا تتحسّن بسرعة.

■ نوا سميث
ترجمة: قاسيون

لكن يبدو أن حكومة الولايات المتحدة فوجئت بعض الشيء. لم يكن هناك أي دفع حكومي كبير لتحسين البطاريات، كما كان الحال بالنسبة للتسلسل الجيني، أو التكسير الهيدروليكي، أو حتى الطاقة الشمسية. عندما يتعلق الأمر بأي ثورة تكنولوجية كبرى أخرى يمكنني أن أفكر فيها، فإن الولايات المتحدة كانت جزءاً من السلسلة في وقت مبكر للغاية. حيث قادت البحث والتطوير الرئيسيين، وروجت للتكنولوجيا قبل فترة طويلة من أن تصبح قابلة للتطبيق تجارياً، وبذلت جهوداً كبيرة في التسويق التجاري المبكر. فيما يلي مجموعة من الأمثلة: الحاسبات الآلية، والفضاء، والطاقة النووية، وأشباه الموصلات، والطاقة الشمسية، والإنترنت، والتكسير الهيدروليكي، وعلم الوراثة، والذكاء الاصطناعي.

لكن بالنسبة للبطاريات، لم تقم الولايات المتحدة إلا ببعض هذه الخطوات. تمّ إنجاز بعض الاختراعات الرئيسية في الولايات المتحدة، ولكنّ المزيد منها تم إنجازه خارجها، وتمّ ابتكار المنتجات الرئيسية وتسويقها بنجاح في اليابان. في السنوات الأخيرة، كانت الصين هي التي استحوذت على زمام المبادرة في تكنولوجيا البطاريات. الصين هي الرائدة في تصنيع البطاريات، كما هي الرائدة في تصنيع الطاقة الشمسية. سمح هذا للصين بتزويد اقتصادها بالكهرباء بشكل أسرع كثيراً من بقية العالم.

تسعى الصين إلى تجاوز حدود الممكن. يبدو أن شركة CATL، الشركة الرائدة في مجال البطاريات في الصين، قد اخترعت نوعاً جديداً من بطاريات أيونات الليثيوم شبه الصلبة التي تتمتع بكثافة طاقة كافية لتشغيل طائرة. تطلق البلاد جهوداً كبيرة لاختراع أول بطاريات الحالة الصلبة القابلة للتطبيق تجارياً. هناك العديد من الجهود الأخرى المتطورة التي تجري في الصين أيضاً.

لماذا إذاً فشلت الولايات المتحدة في توقّع هذه الثورة التكنولوجية، في حين نجحت في اللحاق بكل الثورات الأخرى؟ هناك ثلاث فرضيات هامّة.

الفرضية 1: سلاسل التوريد

يأتي الابتكار في البطاريات من سلاسل التوريد: تهيمن الصين على تصنيع البطاريات، لأنها صناعة منخفضة هامش الربح، كثيفة رأس المال. تهيمن الصين أيضاً على الصناعات الأولية التي تصنع المكونات والمواد المستخدمة في البطاريات – تعدين الجرافيت ومعالجته، ومعالجة الليثيوم، وما إلى ذلك. تهيمن الصين على صناعات الإلكترونيات النهائية – الإلكترونيات الاستهلاكية، والطائرات بدون طيار، والآن المركبات الكهربائية– التي تستخدم الكثير من البطاريات.

عندما تتحكم في الصناعات الأولية التي تغذي البطاريات، فإنّك تتمكن من الحصول على مدخلات أرخص. وهذا يسمح بتكرار أسرع وتجربة أقل تكلفة. عندما تتحكم في تصنيع البطاريات، فإنّك تمتلك العديد من مهندسي البطاريات والعلماء ذوي الخبرة الذين يجلسون ويفكرون في طرق تحسين البطاريات. عندما تتحكم في الصناعات الإلكترونية التي تستخدم البطاريات، فإنك تحصل على معلومات أفضل وأسرع حول أنواع الاختراقات في مجال البطاريات التي قد تكون أكثر فائدة.

لكن لا يمكن لهذه الفرضية تفسير سبب عدم اهتمام الولايات المتحدة بالتكنولوجيا بشكل كاف قبل تسويقها. في الثمانينيات والتسعينيات، كانت جميع النقاط المذكورة أعلاه صحيحة فيما يتعلق بالطاقة الشمسية، ومع ذلك، كان الأمريكيون متحمسين للطاقة الشمسية لعقود عديدة. كما كانت الولايات المتحدة مهيمنة لفترة طويلة في تصميم الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وتصنيع السيارات الكهربائية، والتي تعد من أهم الصناعات التي تستخدم البطاريات.

جميع التفسيرات المحتملة لسبب عدم رؤية أمريكا لإمكانات مستقبل يعمل بالبطاريات كما رأت إمكانات العديد من التقنيات الثورية الأخرى قاصرة بطريقة ما

الفرضية الثانية: المعارضة السياسية والصناعية

اقترح العديد معارضة شركات النفط. لكنني لا أستطيع العثور على معلومات حول ما إذا كانت قد حاولت أيضًا إيقاف أبحاث البطاريات. على أية حال، فإن المعارضة من جانب شركات النفط معقولة، ولكن هناك أسباب تدعو إلى الشك في أن هذا تفسير كامل أيضاً. فمن ناحية، لا تخضع وزارة الطاقة، والمؤسسة الوطنية للعلوم، وغيرهما من الهيئات الحكومية المانحة لشركات النفط الكبرى، ولا تقع جميع وسائل الإعلام تحت سيطرتها. مع ذلك، لم تكن هذه الجهات متحمسة للبطاريات بقدر ما كان ينبغي لها أن تكون.

فضلاً عن ذلك، ربما كانت معارضة شركات النفط أقوى فيما يتصل بالطاقة الشمسية، ولم يمنع ذلك الكتاب والباحثين والمهندسين والبيروقراطيين الأمريكيين من الحفاظ على اهتمام قوي بالطاقة الشمسية لعقود من الزمان. من الجدير بالذكر أيضاً، أنه على الرغم من الحضور القوي لصناعة النفط فيها، فإن ولاية تكساس تمضي قدماً في مجال تخزين البطاريات – متغلبة حتى على كاليفورنيا.

الفرضية 3: الرهانات السيئة

يدور الكثير من الحديث حول الصعوبات التي تواجهها أمريكا في صناعة البطاريات حول قصة شركة A123 Systems. كانت هذه شركة ناشئة واعدة في مجال البطاريات في ماساتشوستس تلقت الكثير من الدعم من الحكومة الأمريكية، ولكنها فشلت في نهاية المطاف، وتم بيعها لشركة صينية في عام 2012. يزعم سام داميكو من شركة Impulse «الرجل الذي صنع موقد البطاريات الفائق القوة» أن فشل شركة A123 كان حاسماً في تراجع الأمريكيين.

كتب جيجار شاه، مدير مكتب برامج القروض في وزارة الطاقة، بأنّه يعتقد أنّ سرقة التكنولوجيا كانت سبباً رئيسياً آخر لانهيار A123. يشير أيضاً إلى أنّه كما هو الحال في الطاقة الشمسية، تدعم الصين منتجيها لإنتاج البطاريات والمركبات الكهربائية بأقل من التكلفة، ممّا يجعل من الصعب للغاية على شركات البلدان الأخرى البقاء في تلك الأسواق.

لكنّ هذا لا يفسّر حقاً لماذا بدأت الجهود المتضافرة في مجال أبحاث البطاريات في الولايات المتحدة في وقت متأخر جداً، أو لماذا لم تتلقَ هذه الجهود سوى تمويل متواضع، أو لماذا فشلت وسائل الإعلام والمؤسسة العلمية عموماً في توقع مدى أهمية البطاريات.

على الرغم من أن بلداناً أخرى ادعت جميعها أنها تمتلك عباءة «بلد المستقبل» في أوقات مختلفة طوال القرن العشرين، لم يكن هناك أي شك حقيقي في أن اللقب كان ينتمي إلى الولايات المتحدة. كانت أمريكا تتمتع بالكفاءة المؤسسية، وحجم السوق، والبراعة الصناعية، والبصيرة الثقافية اللازمة لرؤية الشيء الكبير القادم دائماً تقريباً قبل وقت طويل من وصوله إلى الرفوف. لكن كما يظهر الفشل في البطاريات، فإن عباءة «دولة المستقبل» ليست حقًّا بالولادة لا تتغيّر. جميع التفسيرات المحتملة لسبب عدم رؤية أمريكا لإمكانات مستقبل يعمل بالبطاريات، كما رأت إمكانات العديد من التقنيات الثورية الأخرى، قاصرة بطريقة ما. تظل الإجابة مخفيّة في سبب أكبر...

صُنع في غزة

تؤكد الأحداث صحة الحقيقة العلمية التي تقول بأنه لا يمكن تغيير الواقع إلا بعد فهمه جيداً وإدراك العلاقات الداخلية التي تحكم تطوره. وقد تعلمت حركة المقاومة دروسها بالتجربة المباشرة وطورت نفسها وأدواتها على ضوء فهم عميق ومتقدم لواقعها الخاص وارتباطاته بموازين القوى المتغيرة في عالم يغلي ويتغير كل يوم.

■ إيمان الذياب

مر تاريخ المقاومة الفلسطينية بمرحلة كانت المواجهات فيها مع العدو غالباً ما تتم على أرضية من صنعه ومناسبة له، وتضطر المقاومة حينها أن تلعب لعبته بقوانينه هو فينتصر عليها غالباً. لكن الموقف تغير لاحقاً وتغيرت المعادلة خاصة بعد الانتفاضة، إذ تمكنت المقاومة من تغيير قواعد اللعبة واستدراج العدو إلى أرضيّة تناسبها، وبذلت في ذلك جهداً فكرياً نظرياً مضافاً إلى جهودها السياسية والعسكرية ودماء شهدائها. وقدمت لجماهيرها أشكالاً من النضال تألفه وتستطيع التعامل معه. لم يكن هذا التطور يسيراً وسهلاً بل كان نتيجة لتجارب ومحاولات عديدة ومختلفة تنجح في بعضها وتخفق في أخرى، ولكنها تسير بثبات دون أن تفقد البوصلة باتجاه الهدف.

طورت المقاومة الفلسطينية مفهوماً نوعياً جديداً خاصة أثناء إدارتها للانتفاضة وما بعدها، استخدمته لاحقاً ليحل لها الكثير من المشاكل. إذ تعامل الاحتلال الصهيوني ولفترة طويلة مع مفهوم إدارة مركزية محدد «مركز قوي وأطراف ضعيفة»، وبحكم العادة كان يلجأ في عدوانه على المقاومة والشعب الفلسطيني إلى تكتيك خاص يقوم من خلاله بـ«ضرب القيادة أو اختراقها»، وفعل ذلك مرات عديدة نجح في كثير منها. ولم يكن بالإمكان مواجهة هذا التكتيك دون إيجاد صيغة متوازنة ومناسبة تحكم العلاقة الداخليّة لحركة المقاومة وقاعدتها الاجتماعية والجماهيرية على مستوى التنظيم والقرار. تأخذ العلاقة فيه بين «المركز والأطراف» شكلاً مرناً ومركّباً وله أوجه متعدّدة. وللمفارقة كان للعدوان المتكرر على قطاع غزة وحصاره لفترة طويلة تأثيره في تحقيق تطابق تنظيمي ووجودي مع الرقعة الجغرافية الموجودة فيها، إذ أصبحت غزة قطعة جغرافيّة متحدّية للاحتلال وحصاره. وصارت أكثر مركزية وترابطاً في مواجهة التحديات التي يفرضها الحصار الخانق. كما صارت المسافة ما بين السياسي والعسكري فيها على مستوى القرار أضيق ممّا كان سابقاً.

كلهم أبطال

تقوم منظومة المقاومة بتغيير مفهوم القائد «البطل- الأوحد – المخلص»، واستبداله بمفهوم قيادة جماعية مسؤولة وفاعلة وقد لا تكون مرئية حتى، أمثلته واضحة بالظهور الإعلامي لقياداتها ملثمة، وهو تكتيك أهدافه أبعد من فكرة حماية القادة، نال استحسان جمهور واسع من الشباب، وتجاوباً وتعاطفاً كبيراً من الناس حول العالم. يضرب مفهوم «البطولة الجماعية» بالعمق كل الأشكال القديمة والتقليدية الراسخة في الوعي الجمعي للناس عبر التاريخ للقيادة ويجعلها مجالاً للنقاش، إضافة إلى كونه سلاحاً في وجه الاحتلال يفسد عليه إمكانية ضرب المقاومة ونشر الفراغ في قيادتها من خلال تصفية أشخاص ورؤوس محددة، يدرك الصهيوني أنه لا يمكن محاربة هذا النموذج، فما إن يقم بتصفية أحد القادة بأي مكان حتى يحل محله آخر.

من جهة أخرى منح تحول الفعل المقاوم إلى حالة جماعية معاشة يومياً، للأفراد مزيداً من الثقة بأنفسهم وبإمكاناتهم الشخصية، وزودهم بمزيد من الصبر والتفهم والتعقل وإدراك نماذج المواجهة المختلفة وزاد من قدرتهم على فهم قائمة أهداف العدو من وراء سلوكياته المختلفة وخاصة المتوحشة منها وإفشالها، فالإنسان عندما يضيق ذرعاً بالواقع السيء المعاش قد يدفعه ذلك إلى مواقف في غير مصلحته. وقد صب الاحتلال تركيزه وجهوده في الأشهر الماضية على استخدام أبشع أساليب العنف والوحشية بهدف تركيع المقاومة من خلال التأثير على حاضنتها الشعبية بحيث تدفعهم، تحت تأثير الغضب والخوف، إلى طرح مواقف سياسية تؤدي بهم إلى الاستسلام.

جيش أم عصابة قتل

تدفع غزة قادة الكيان وداعميهم إلى حافّة الجنون، غزّة التي لوت ذراع جيشه المتغطرس، وتصدّت بلحم أطفالها، وصبر وصمود رجالها ونسائها، رغم الدمار والموت والدماء التي أغرقها به «الجيش الأكثر أخلاقيّة في العالم»، أفشلت أهدافه في استعادة قوّة الردع وترميم هيبة جيشه الّتي تحطّمت في السابع من أكتوبر، فما كان من هؤلاء إلا محاولة اقتناص صورة نصر موهوم في بيروت وطهران والجولان، من خلال الاغتيالات.

لم توقف عملية الاغتيالات المقاومة، بل على العكس من ذلك، فقد أظهرت أن جيش الاحتلال ليس سوى مجرّد «عصابة قتل»، وأوضحت للعالم كله أن فشل هذا الجيش في تحقيق «النصر» على حركة مقاومة صغيرة نسبياً، حطّمت خطوط دفاعه، واخترقت حواجزه اللوجستيّة والإلكترونية، وذلك رغم أنه حشد كامل احتياطه البشريّ وإمكانياته الناريّة والتدميريّة في حرب تخلى فيها عن كلّ القيود الأخلاقيّة، وامتهن قوانين الحرب وصولاً إلى ارتكاب جرائم الإبادة الجماعيّة.

وكان يراد لعمليّات الاغتيال أن تغطّي على هذا الإخفاق، ولكنها أفضت إلى نتيجة عكسيّة لكونها أضاءت على الفشل المدوّي لهذا الجيش في أرض المعركة ليس في غزّة فقط، بل وعلى جبهات الإسناد أيضاً.

إن خياراتهم محدودة فلا يبدو اليوم أنهم أقرب إلى تحقيق أيّ من هدفَي الحرب المعلنين القضاء على حماس وإطلاق الأسرى

مفارقة مثيرة!

ثمة مفارقة مثيرة لموضوع الاغتيالات، وهي وقوع ما يشبه عمليّة تبادل الأدوار، فقد جرّت جيش الكيان للاعتراف ضمنياً أنه مجرد «عصابة مسلّحة»، وبهذا يفقد قيمته كجيش نظاميّ، وبالمقابل، أظهرت تحول ما كان الصهاينة يطلقون عليه اسم العصابة، وبالأحرى «العصابات المسلّحة الفلسطينيّة واللبنانية» إلى «جيش» تعجز دولة الاحتلال بمؤسساتها وقدراتها التدميرية وداعميها عن مواجهتها في غزّة، وفي جنوب لبنان.

يأمل قادة الكيان زيادة شعبيتهم وشعبية طروحاتهم في الداخل وانتزاع صورة انتصار ما زالوا عاجزين عن تحقيقه منذ عشرة شهور، بحيث يمكنهم استخدامه مبرراً لمواصلة الحرب بطريقتهم. ومع ذلك فإن خياراتهم محدودة؛ فلا يبدو اليوم أنهم أقرب إلى تحقيق أيّ من هدفي الحرب المعلنين، القضاء على حماس وإطلاق الأسرى، في الوقت الذي تتزايد فيه ضغوط الشارع والمؤسسة العسكرية التي باتت تلحّ في طلب هدنة نتيجة التعب والإنهاك المستمرَّين.

بالمقابل فقد وضع الاغتيال قيادات المقاومة، خاصة في الخارج مجدداً في قلب النقاش العام جماهيرياً، كونها دفعت ثمن مواقفها من دمائها ودماء أبنائها، وأنها تقدّم بذلك تضحيات مثل أهل غزة المحاصرين في الداخل. وهكذا يضرب الاحتلال بنفسه السردية التي اشتغل عليها ومنصاته الإعلامية خلال شهور الحرب حول افتراق أجندة قيادة المقاومة في الخارج عن هموم الشارع.

يعزز هذا التوجه مستوى الضيق الذي باتت تعبّر عنه دول كثيرة حول العالم من سلوك دولة الاحتلال التي تتصرف مثل دولة مارقة باتت تتجاوز أبسط القواعد والأعراف المتوافق عليها لخوض الصراعات والحروب بما فيها قتل الطرف الذي تخوض المفاوضات معه!

غزو البلهاء

بينما يوغل الصهاينة بعيداً في توحشهم وإجرامهم، يوغل البعض من أصحاب الرؤوس المسطحة وذوي التفكير ضيق الأفق في الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في الاصطفاف مع العدو ضمناً أوعلناً، فلم يكفهم الشماتة في استشهاد قادة المقاومة بل ذهبوا إلى اتهامها وداعميها بحمّام الدم المراق في غزة.

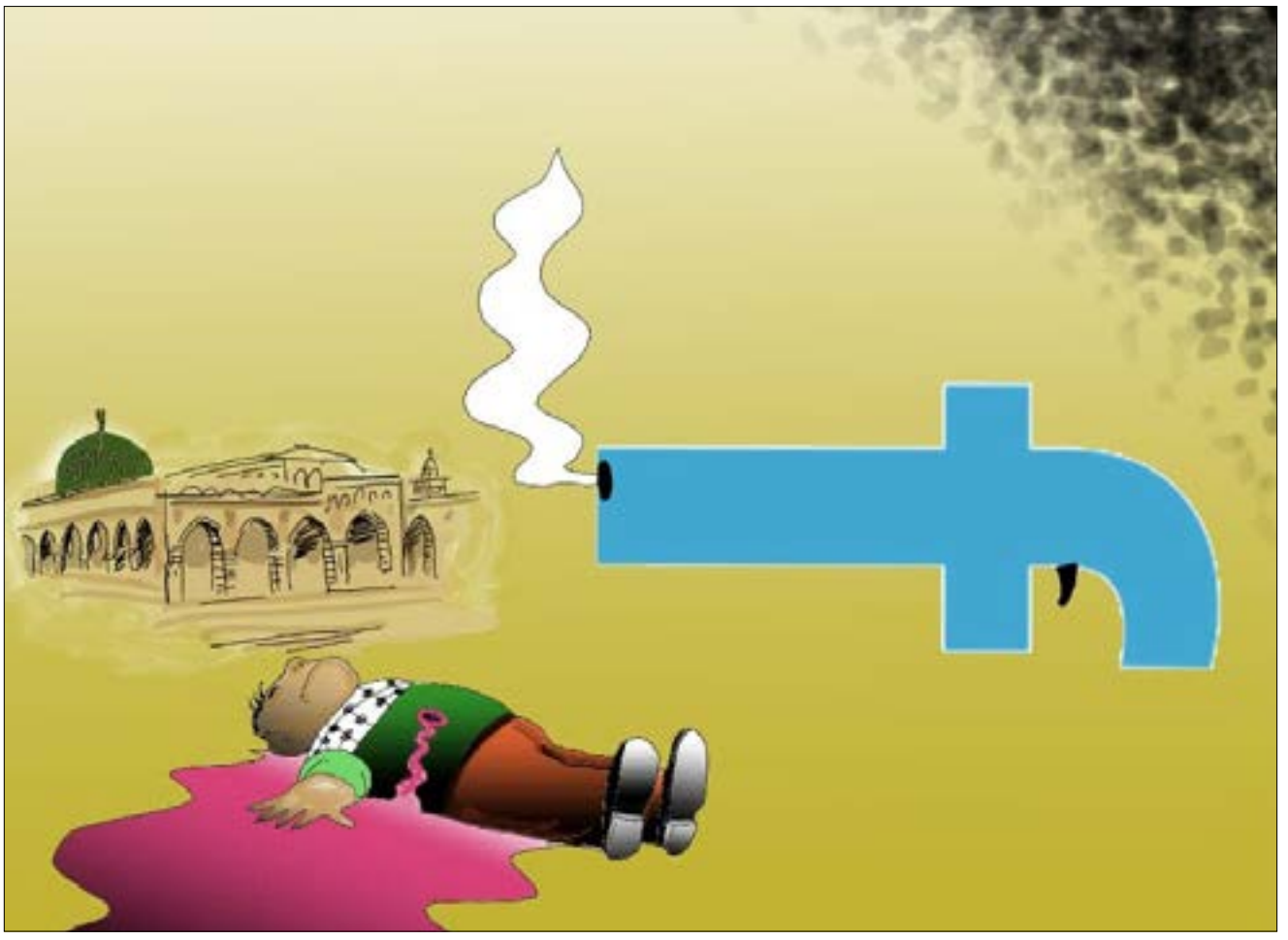

■ إيمان الأحمد

وسواء انطلقت مواقف هؤلاء من خيانة أو انعدام مسؤولية أو حتى حماقة البعض واعتقاده أنه يمكن تجنب سفك الدماء من خلال إقناع العدو سلمياً، ولكنها في النهاية تصب في خدمة عدو استشرس في إجرامه ووحشيته.

لم يتوقف السلوك الإجرامي للكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني يوماً، ولكنه ازداد بعد عملية «طوفان الأقصى» في حجمه وفي مداه، فكلما ازدادت مشاكله الداخلية وتناقضاته وتراجعت قوته يزداد توحشه وعنفه وإجرامه. كما أنه يعتبر جزءاً من الغرب الاستعماري وامتداداً له في المنطقة لذلك فإن سلوكه هو أحد تعبيرات السعار الغربي في محاولته الحفاظ على مكانته المهددة في عالم يتغير لغير صالحه، وسط صعود لقوى جديدة تتحدى الهيمنة الغربية في لحظة تاريخية فارقة نوعياً، تعاني النخب الاستعمارية الغربية فيها مأزقاً فريداً وصل المشهد السياسي فيها إلى حالة متقدمة من التردي وتفاقم الأزمات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... إلخ.

تضطر هذه النخب تحت وطأة شعورها بالخوف وعدم القدرة على حل المشاكل المتفاقمة الناتجة عن أزماتها الداخلية إلى تقليص اعتمادها على القوّة الناعمة، واللجوء إلى البطش، واستخدام العنف بصورة أشدّ من كلّ عنف سابق، فشعورها بتضافر عوامل داخلية وخارجية يغذّي بعضها بعضاً وتؤدي إلى تراجع هيمنتها، وإحساسها العميق بفقدان الهيمنة على السردية الملفقة والناظمة لوجود الكيان وتبرير ممارساته المتوحّشة التي كشفت زيفها حرب غزة، كل ذلك يجعلها أكثر توحّشاً وشراسة في محاولة لعكس مسار التراجع.

إن لجوء الكيان الصهيوني إلى التوحّش والإجرام ليس أمراً انفعالياً أو مرحلياً، بل هو نهج متعمّد، عابر للحكومات والقيادات الصهيونية، غايته تصفية قضية الشعب الفلسطيني، وحماية مصالح الإمبريالية الأمريكية كما أشار إليها نتنياهو في خطابه الأخير في الكونغرس الأمريكي. فالحروب المتكررة ضد قطاع غزّة سابقاً كلها ترتقي، منفردة وفي مجموعها، إلى مستوى الإبادة ليس بسبب استخدامها أشد أنواع العنف والوحشية والتعنّت ضدّ كل دعوات وقف إطلاق النار فقط، بل أيضاً بسبب اقترافها علناً، في وضح النهار، على مرأى ومسمع وتواطؤ كثيرين.

يؤكد إمبرتو إيكو قائلاً: «إن أدوات مثل تويتر وفيسبوك منحت حق الكلام لفيالق من الحمقى، ممن كانوا يتكلمون في البارات فقط بعد كأس نبيذ! دون أن يتسببوا بأي ضرر للمجتمع وكان يتم إسكاتهم فوراً، أما الآن فلهم الحق بالكلام كمن يحمل جائزة نوبل... إنه غزو البلهاء».

أخبار ثقافية

وفد من المعهد العالي للفنون المسرحية في طهران

زار وفد من المعهد العالي للفنون المسرحية العاصمة الإيرانية طهران، بهدف تطوير التعاون الثنائي، والاطلاع على الواقع المسرحي والسينمائي والفنون البصرية والأداء والتعرف على الأكاديميات الإيرانية في الاختصاصات المختلفة. ويضم الوفد مجموعة من أساتذة المعهد ومن الطلبة المتفوقين فيه. وزار الوفد الحوزة الفنية لعموم الفنون في طهران وأقسامها المختلفة «فنون الأطفال والفنون المسرحية والكتاب والفنون التشكيلية» و«متحف الفن المعاصر» ومتحف «الدفاع المقدس»، كما حضر الوفد عروضاً مسرحية. وتبحث اللقاءات ضمن برنامج الوفد إمكانية استثمار هذه الزيارة بشكل عملي من خلال ورشات عمل وتبادل الخبرات والعروض المسرحية والمشاركة في المهرجانات في كلا البلدين. وتطرقت المباحثات مع مديري المهرجانات المسرحية «مهرجان الفجر ومهرجان مسرح الشارع ومهرجان مسرح الطفل ومهرجان مسرح الدمى»، إلى إمكانية التعاون في تبادل العروض المسرحية وتبادل الخبرات على صعيد ورشات العمل واستقدام المتخصصين من إيران إلى المعهد العالي للفنون المسرحية لإقامة ورشات عمل، ومشاركة عروض مسرحية من المعهد العالي في المهرجانات الأربعة.

مهرجان أفلام فلسطين حرة

حاز الشريط الوثائقي القصير «قلوب صغيرة» للمصرية مروة الشرقاوي بجائزة أفضل فيلم من «مهرجان أفلام فلسطين حرة»، الذي أقيم في العاصمة البريطانية لندن، وسط إقبال جيد من جمهور متعدد الثقافات، نال الفيلم إعجاباً وإشادة بموضوعه الإنساني الذي يظهر من خلال طفل مصري يطرح أسئلة عما يواجهه الأطفال في قطاع غزة وتأثّر كثيرون بأحاسيس الطفل وتفاعله مع الأحداث.

وشرحت المخرجة الشرقاوي مضمون الشريط قائلة: «تدور أحداث الفيلم حول التأمل الشعري في أفكار وتساؤلات ابن أختي الصغير عن حرب غزة، ومصير الأطفال في مثل عمره هناك».

وأضافت: «يناقش الفيلم أفكاراً ولمحات من لحظات يومية أصبح يعيشها الأطفال في مصر عمّا يشاهدونه ويسمعونه من استنجادات وكلمات مؤلمة لأطفال غزة، وأصوات صارت تصاحبهم كما تصاحب الجميع في رحلة إلى دواخلهم نكتشف فيها أننا كسبنا جيلاً جديداً للقضية الفلسطينية».

كما شارك الفيلم الوثائقي السوري «طال البعاد» للمخرجة غصون ماضي في المسابقة وهو يتحدث عن قصة سيدة اضطرت للخروج من فلسطين عام 1948 ورحلة النزوح تحت نيران الاحتلال من ميناء حيفا وصولا لمدينة حلب، وربط الأحداث بتهجيرها فيما بعد من مخيم اليرموك خلال الحرب السورية، وبقيت فلسطين تسكن قلبها وعقلها ووجدانها وحلمها بالعودة.

كانوا وكنا

طابع في ذكرى الجلاء في عام 1957

التيار الفوضوي خطر «الشيوعية المبكرة» وتناقض بربرية- حضارة

في مادة سابقة وأخرى سبقتها أشرنا إلى مسألة التفجير المبكّر للتناقضات التي تتجاوز البعد المرحلي السياسي المباشر نحو تجاوز المجتمع الطبقي ككل وطبيعة المجتمع. وهنا نناقش خطر ملامح العقل الأيديولوجي «الماركسي» الجامد والميكانيكي وكيف يفعل فيه تيار «الشيوعية المبكرة».

■ د.محمد المعوش

أفكار قديمة متجددة: الفوضوية في قطب «الحركة الثورية»

كان التيار الماركسي الكلاسيكي غير التحريفي يقول دائماً بضرورة التمييز بين التكتيك والاستراتيجيا، وكيف أنّ خطر استبدال إحداهما بالأخرى يؤدّي إلى ممارسات قاتلة. وبالتالي فإن تيار «الشيوعية المبكرة» الذي يقفز عن التناقضات وتمرحل البنية الاجتماعية ويأخذ مواقفه بمعزل عن السياق التاريخي الملموس وموازين القوى واستعداد المجتمع والجماهير بشكل عام، هذا التيار ليس جديداً في التاريخ، ومنه مثلاً ينبع التيار الفوضوي الذي يجعل من قضايا «الهدم» همَّه الشاغل، ومن هنا فإنّ موقفه من الدولة، أيّ دولة، كان نابعاً من تسبيق الاستراتيجي على حساب المرحلي التكتيكي، وعلى الطابع «الأيديولوجي» لهذا التيار على حساب الفكر العلمي.

الفوضوية في قطب الإمبريالية

ويمكن القول إنّ التحوّل الذي حصل في العالم، وتحديداً التحول في موازين القوى بعد الحرب العالمية الثانية، ومحاولة القوى التي تسعى للحفاظ على هيمنتها في أنْ تختطف الحركة الثورية التي دخلت على مسرح التاريخ، وبالتحديد سلاحها الأساس، أي «الجماهير الواعية والمنظّمة»، وتعطيل هذا السلاح – هو تحوُّل يتمثّل في أنها تبنّت أقصى ما يمكن تبنّيه من أفكار «الحركة الثورية»، والذي لا يؤثر على المجتمع الطبقي المنقسم، والذي يلتقي بالمناسبة مع برنامج العمل المتطرّف في تدمير العقل والمجتمع في آن، والذي تكلّمنا عنه سابقاً، والذي يجد في المذهب المثالي المتطرّف –مادّياً كان شكله «تدمير العقل ونفيه سلبياً» أو مثالياً «تدمير الواقع ونفيه سلبياً»– يجد في هذا المذهب مرجعيّته الفلسفية. وهذا ما جعل العقل والقوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها تتّخذُ من التيار الفوضوي أداة رئيسية في ممارستها الأيديولوجية والسياسية، بعد أنْ كان العقل «الإصلاحي الليبرالي» هو ما تبنّته في مرحلة «الحرب الباردة» بشكل خاص، حين كان ميزان القوى يمنعها من أكثر من ذلك، فكانت ملجومةً ومضطرّة للتنازل للعَقل الإصلاحي الذي هو تيار آخر في «الحركة الثورية».

إذاً، الفوضوية هي اليوم المكافئ «الثوري» لتيار الهدم البربري الإمبريالي، وهذا ما كنا شهدنا مقدماته في الثورات الملوّنة وتيار الفوضوية المتعاظم في الغرب كتعبير عام عن التوتر الاجتماعي. وهذا ما عبّرت عنه بعض الأحزاب اليسارية وحتى الشيوعية في العالم العربيّ، وكيف أنها صارت وقوداً و«عتّال العرس» لمصلحة مشروع الفوضى في المنطقة، من خلال «تقديسها» الحركة الشعبية كما هي، دون أي اعتبار للتنظيم والوعي والبرنامج وميزان القوى.

طغيان التيار الفوضوي بالمعنى الفكري

إنّ شكلاً ناضجاً من التيار الفوضوي الطّاغي اليوم يُظهر جلياً أنّ القضايا التي هي موضوعة على الطاولة تطالُ مسائل التعريفات الفلسفية الأساسية في المجتمع والتاريخ، كقضية الدولة، والمجتمع والفرد، والفعل السياسي، وغايته، وبالتالي تَظهر الحاجة للتعريفات الجوهرية مرةً جديدة أمام الحركة الثورية التي هي حركة شديدة التعقيد. ولكن الأهم، هو أن عملية

هناك قوى غير «شيوعية صافية» تواجِهُ تيارَ الهدم البربري وتقوم بمهمّة تاريخية تقدّمية وعلى الماركسيين المساهمة بتطوير الجبهة الحضارية كمهمّةٍ سياسيّة مركزية

تغيير حاصلة عالمياً تسمح بهذا النقاش أساساً وتتطلّبه، على عكس العقدَين السابقين حيث كان الفاعل الأساس على الساحة هو مشروع الفوضى الإمبريالي، وكان وحيداً يحاول أن يجد المخارج من أزمته. بينما اليوم حصل تعديلٌ في ميزان القوى العالمي. وهذا التحوّل في ميزان القوى يطرح قضايا التعريفات على الطاولة. ومن هنا بعد أن كان تيار الفوضوية حاضراً في الممارسة المباشرة فهو اليوم يتمظهر في السردية الأيديولوجية ويكشف عن نفسه على المستوى الفكري الواعي للقوى السياسية ومنها الأقرب إلى التأثر به، أيْ القوى التي تجد في الماركسية مرجعيّتَها، فيسهلُ انحرافها.

التناقض الرئيسي: التدمير الحضاري والحفاظ على المجتمع

إنّ تيار «الشيوعية المبكرة»، وأيديولوجيا الفوضوية، يجد مساحة خصبة لكي يقوم بإسقاطات قاتلة؛ وهذه المساحة الخصبة يجدها تحديداً في كون التناقض الرئيسي اليوم الحاكم للبرنامج الإمبريالي، وللقوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها، يكمن في التدمير الحضاري وتعميم البربرية على الضد من القوى والبنى التي تحاول أن تقف في وجه هذا التدمير. فبعض القوى «الثورية» اليوم تقول بأن هناك قوى رأسمالية تقاتل الإمبريالية، وهناك دول «غير اشتراكية»، وهناك قوى غير «شعبية»، وهناك قوى «محافظة» وضمناً يأتي التراث والعائلة والدين وغيرها، وهناك جيوش، وبالتالي كيف يمكن لكلّ الحركة المعبِّرة عن هذه القوى وعن البنى الاجتماعية الاقتصادية أن يكون لها طابعٌ تقدُّميّ؟

هنا يكمن مقتل هذا الموقف الفوضوي «الناضج»، كونه أساساً لا ينطلق من التناقض الرئيسي عالمياً، ويجعل من المقولات الاستراتيجية الأيديولوجية للشيوعية هي الحاكمة، حول قضايا الدولة والسلطة والجيوش وغيرها، ويلاقي بالتالي تيار الهدم البربري الإمبريالي.

ولكن عملياً، فإنّ البنى والقوى التي ليس لها شكلٌ «شيوعيٌّ» صاف، تواجهُ تيارَ الهدم البربريّ، وهي لذلك تقوم بمهمّة تاريخية تقدّمية في مضمونها هي محطّة ضرورية للحفاظ على الحضارة البشرية على مستوى لجم الحرب، والمجاعة، والكارثة الصحية البيئية، وتفكيك البنى والانتظام العالمي لمصلحة مخطّط «ما بعد المجتمع» الذي يسلك طريقه حتى إلى مقولات وسرديات العقل المهيمن، وصار يعلن عن نفسه أكثر تحت عناوين «ما بعد الرأسمالية» و«ما بعد التصنيع» وغيرها.

خلاصات أولية

إنّ تصفية الحساب مع منطلقات هذا التيار الفوضوي ضرورة، وعنوان هذه المهمّة بدأ يتضح أكثر مع كل تقدم في اتضاح التناقض الرئيسي في وعي نخبة عالمية متعاظمة تحت عنوان «الحضارة والبربرية»، والذي صار يقول به باحثون لا ينتمون حصراً للتيار الماركسيّ. ووضع الصراع ضمن هذا التناقض ليس جديداً على الخط الماركسي، ابتداء من شعار روزا لوكمسبورغ، ولينين، وحتى بالميرو تولياتي الذي بلوره لاحقاً في شكل برنامجي سياسيّ هو «الجبهة الحضارية»، هذه الجبهة التي تعاظمت أكثر فأكثر اليوم منذ أيام تولياتي بسبب من تحول مشروع التدمير الحضاري مهمّةً علنية ومخرجاً وحيداً للقوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها. شعار الجبهة الحضارية هو المهمّة السياسية المركزية، والتي لا زالت في بداية تشكُّل مقولاتها العامّة، وبرنامجها النقيض، الذي على الماركسيين أن يساهموا في تطويره. هذا التطوير هو في تضمين البرنامج الحضاري النقيض قاعدة التحضير للمقولات الاستراتيجيّة التي يطرحها اليوم «التيار الثوري الفوضوي» ولكن خارج سياق الحركة، لا بل معادياً لها. وجوهر البرنامج الحضاري هو تجاوز قاعدة الانقسام الطبقي، والفصل بين الفرد والمجتمع، وتجاوز الإنتاج البضاعي، الذي يشكّل مصدر طاقة التدمير البربريّة مادياً وروحياً–عقلياً.